السمات العامة

للتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية

إعداد

د. محمد عبد النبي السيد غانم

مدرس قانون المرافعات المدنية والتجارية

كلية الحقوق - جامعة طنطا

موجز عن البحث

تسعى دراسة " **السمات العامة للتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية**" إلى إماطة اللثام عن بعض جوانب النظام القانوني والقضائي المطبق في جمهورية الصين الشعبية، ولكي تحقق هذه الدراسة الغاية منها فقد قُسمت إلى عدة مباحث على النحو الآتي:

تناولت الدراسة في المبحث التمهيدي مُقدِّمة عامة لأُصول التنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية مع التركيز بصفةٍ خاصة على دراسة قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ وتعديلاته المختلفة حتى صدور التعديلات الأخيرة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ والتي سيبدأ العمل بها من ١ أكتوبر ٢٠١٩؛ بدراسة الغاية من إصدار قانون القضاة وتعديلاته المختلفة وبخاصة تعديلات عام ٢٠١٧ و٢٠١٩، وتقدير المقترحات المُقدَّمة بشأن مسودة مشروع القانون الصادرة عام ٢٠١٩، ودراسة الخطة التشريعية الخمسية ٢٠١٨- ٢٠٢٣.

ثمَّ تناولت الدراسة في المبحث الأول طرق اختيار القضاة وتعيينهم من أجل تحليل ودراسة طرق اختيار القضاة ومزايا كلاً منها وعيوبها في المطلب الأول؛

لمعرفة الطريقة التي اتبعها المُشرِّع الصيني في اختيار القضاة، ثمَّ دراسة شروط تعيين القضاة وآلية تعيينهم وإلغاء تعيينهم في المطلب الثاني.

ثمَّ تناولت الدراسة في المبحث الثاني أهم واجبات القضاة والتزاماتهم؛ كالالتزام بأحكام الدستور والقانون، وحماية حقوق المتقاضين، وحماية مصالح الدولة وأسرارها، وأهمية الانتظام في العمل، وعدم مخالفة تشكيل الدائرة بالمحكمة، وعدم قبول الرشوة أو اختلاس الأموال، وحظر الاشتغال بالتجارة أو أنشطة جني الأرباح، وعدم الاشتغال بأي عمل لا يتفق وكرامة واستقلال القضاة، وعدم الجمع بين وظيفة القضاء وغيرها من الوظائف؛ لمعرفة أثر هذه الواجبات والالتزامات على سير العملية القضائية ودور القاضي في تفعيل العمل بها.

ثمَّ تناولت الدراسة في المبحث الثالث ضمانات القضاة سواء أكانت الضمانات الواردة في المطلب الأول لضمان ممارسة القضاة لمهنتهم؛ بدراسة حقوق القضاة وتدريبهم ومكافأتهم وتقييمهم، أم الضمانات الواردة في المطلب الثاني لضمان عمل القضاة في مواجهة السلطة التنفيذية؛ بدراسة ترقية القضاة ومرتباتهم ومعاشاتهم وتأديب القضاة... وغيرها من الضمانات التي أقرها المُشرِّع عندما أصدر قانون القضاة عام ١٩٩٥ والذي أكد على تبنيها عند صدور التعديلات الأخيرة لقانون القضاة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ والتي سيبدأ العمل بها من ١ أكتوبر ٢٠١٩.

الكلمات الدلالية: النظام القانوني الصيني، النظام القضائي الصيني، الدستور الصيني، دستور ١٩٨٢، تعديل الدستور الصيني عام ٢٠٠٤، تعديل الدستور الصيني عام ٢٠١٨، قانون القضاة، تعديلات قانون القضاة عام ٢٠١٩، اختيار

القضاة وتعيينهم، واجبات القضاة، التزامات القضاة وحقوقهم، متطلبات اختيار القضاة، تعيين القضاة وعزلهم، تقييم ومكافأة ومعاقبة القضاة، الضمانات المهنية للقضاة.

الكلمات المفتاحية : **النظام القانوني الصيني ، النظام القضائي الصيني ، الدستور الصيني ، ٢٠٠٤ التعديل الدستوري ، ٢٠١٨ التعديل الدستوري ، قانون القضاة لجمهورية الصين الشعبية ، قانون تعديل القضاة في ٢٠١٩ ، واجبات القضاة ، الالتزامات والحقوق ، متطلبات القضاة واختيارهم ، تعيين القضاة وعزلهم ، وتقييم ، ومكافأة ، ومعاقبة القضاة ، ضمانات مهنية للقضاة.**

General Traits Of Judicial System In The People's Republic Of China

Mohamed AbdElnabi Elsayed Ghanem
Civil And Commercial Procedures Law, Faculty of Law, Tanta University, Egypt
Email: mohd_gh_6@hotmail.com

Abstract :

The study of "General Traits of Judicial System in the People's Republic of China" seeks for unveiling some sides of judicial and legal system applied in the People's Republic of China. To achieve the purpose of such a study it has been divided into several sections as follows:

The study showed in preliminary section the fundamental of judicial system in the People's Republic of China. It focused on the study of Judges Law of the People's Republic of China issued in 1995 and its various amends till the issue of the last amends in April 23, 2019 which will be put into force on the 1st of October 2019 to study the aim of issuing the law of judges and its different amends specially those in 2017 and 2019 and the study of Five-year legislative plan 2018-2023.

In the first section, the study has tacked the ways of choosing judges and how to employ them to analyze and study ways of choosing judges and Pros and Cons of each of them to identify the way the legislator followed in china in first topic. Then studying the conditions needed to employ judges and the mechanism of employing them and eliminating their employment in the second topic.

In the second section, the study tacked the most important duties of judges and their commitments such as their commitment to the judgements of constitution and law and protecting the right of litigants and the interests of the state and its secrets and the importance of going to work regularly and not opposing the panel of the circuit in the court and not accepting bribes or the misappropriation of money and forbidding to work in commerce or any activities that gain profits and not doing any work that is incompetent with the dignity and the independence of judges and not having any job other than that of a judge to identify the effect of these duties and commitments on the course of judicial process and the role of the judge to implement doing them.

The study, also, has tacked, in the third section, the guarantee of judges whether those in the first topic to guarantee the practice of judges to their profession by studying the rights of judges and training them, rewarding and evaluating them or those in the second topic to guarantee the judges' work facing the executive authority through the study of promoting them, their salaries and pensions and referring them to impeachment and so many other warranties stated by the legislator when issuing the law of judges in April 23, 2019 which will take force in the first of October 2019.

Key words: Chinese Legal System, Chinese Judicial System, Chinese Constitution, 2004 Constitutional Amendment, 2018 Constitutional Amendment, Judges Law of the People's Republic of China, The Amendment of Judges Law in 2019, Judges' Duties, Obligations and Rights, Requirements and Selection of Judges, Appointment and Dismissal of Judges, Evaluation, Reward, Punishment of Judges, Professional Safeguards for Judges.

المقدمة

ترتبط الصين بثروة من الأساطير الملونة بالسحر والغموض، ولعل أشهرها ذلك التنين الأصفر الهائل المسترخي في هدوء وسكينة، مُلقيًا بالعالم وراء ظهره مبتعداً عنه في إحساس بأن تلك الأرض الواسعة التي يحرسها هى دولة هائلة فريدة[1]، حضارتها تُنافس الزمن في عُمقه وقِدمه، أما أرضها فشاسعة متنوعة التضاريس والمناخ، وكأنها قارة مستقلة، وفي البداية والنهاية نحن أمام لغز احتارت

(١) ما زال لقب أو رمز " التنين الصيني" مبعثًا للفخر الصيني، وأيقونة الصين في مختلف المحافل والمنافسات الدولية، على الرغم من أن " التنين الصيني" لا وجود له في الواقع؛ فهو مخلوق تخيلي أبدعه الصينيون على الصورة التي تُجسد الكمال الذي تطلعوا إليه، أو كما تصوره. وهذا المخلوق له رأس حصان، وعيون السمك، وعنق السلحفاة، وقرون الأيل، وله كفوف النمر، ومخالب النسر، والتنين يُمثِّل اندماج عدة " طواطم" ورموز للقبائل الصينية القديمة المتعددة، بعد توحدها معًا في شعب واحد هو الشعب الصيني المبكر. وقد ظل التنين هو " طوطم" الأمة الصينية ورمزاً لها وصاحب الحضور الأقوى في الذاكرة والاحتفالات الشعبية للصينيين، ولكن بعد دخول الصين العصر الإمبراطوري الإقطاعي تحوَّل التنين تدريجيًا إلى رمز خاص بالأسرة الإمبراطورية، وكان الإمبراطور يُعَدّ تجسيداً للتنين، الذي هو رمز الكمال والاختيار الانتقائي للأفضل في كل شيء. وقد اكتشف في مدينة " آنيانغ" الصينية مقطع الكتابة الصينية الذي يعني التنين– وهو " لونغ"– منقوشًا على عظام يرجع تاريخها إلى زمن أسرة " شانج" (القرن ١٦– ١١ق.م)، وهذا دليل على المكانة التي احتلها التنين لدي الصينيين منذ أزمان سحيقة، يُراجع: حسين إسماعيل: سِفْر الصين، رحلة في فكر وحياة ومجتمع الصينيين، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة، ط ١، ٢٠١٧، ص ٤٦– ٤٧، قُرب ذلك: ندى مغيث: الطوطم، أساطير وعبادة وسياسة، مجلة وصلة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد الأول، ١٥ أكتوبر ٢٠١٢، ص ٤٢– ٤٦، التنين الصيني، مجلة ديوان الأهرام، العدد ٤٠، أكتوبر ٢٠١٩، ص ٢٧، وي تشي رونغ– د. الصاوي الصاوي أحمد: مصر والصين، سمات حضارية مشتركة، دراسات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٩ يوليه ٢٠١٧، على الرابط الآتي:

- http://acpss.ahram.org.eg/News/16355.aspx

– هذه الدراسة تُعَدّ جزءاً من منجزات مشروع بحثي من قِبَل وزارة التعليم العالي الصينية بعنوان:" خصائص ثقافة الدول المطلة على الحزام والطريق وإمكانية التبادلات الإنسانية والثقافية معها"، رقم المشروع ٤٢٠١٠٨.

في فهمه العقول، وإن جذب إليه النفوس التواقة للمعرفة[1].

ولم يعرف العالم حضارة حافظت على نقاء شخصيتها وهويتها مثل الحضارة الصينية؛ فهى واحدة من أقدم الحضارات، بل إنها- باستثناء الحضارة المصرية- أقدمها، وقد أثرت فيمن حولها عبر دياناتها التي تُضفي حالة من النور واليقظة لامتلاك المعرفة المباشرة للأشياء والطبيعة وحقيقة الكون[2].

ويذهب رأي إلى:" إن الحضارة الصينية لم تنقطع طوال التاريخ، ولم تنكسر ولم تداخلها الشوائب. وفي حين أن الحضارة المصرية مثلاً انكسرت وانقرضت بعد عهد الأُسرات، كما أن الحضارة الإغريقية نامت على طول المسافة بين انهيار الإمبراطوريات الرومانية وعصر النهضة الأوروبية الحديث، فإن الحضارة الصينية دون غيرها من الحضارات الأولى، واصلت استمرارها وازدهارها، برغم عصور من الانتكاس عاشتها. ومن شأن استمرار الحضارة في أُمة من الأُمم، أن وحدتها

---

(١) عن ذكر موقع الصين والحديث عن جغرافيتها والموارد الطبيعية، والسكان والقوميات المتعددة بها، واللغات المتداولة بين الصينيين وغيرهم، د. كرم فرحات: الثقافة العربية والإسلامية في الصين، الدار الثقافية للنشر، كتب عربية، بدون سنة نشر، ص ١٥ وما بعدها، عن المدار الحضاري الصيني: رولان بريتون: جغرافيا الحضارات، تعريب: د. خليل أحمد خليل، سلسلة عام ٢٠٠٠، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، وباريس، فرنسا، ط ١، ١٩٩٣، ص ٧٩ وما بعدها.

- يُراجع أيضاً: مدخل إلى الشرق الأقصى، فرناند بروديل: تاريخ وقواعد الحضارات، ترجمة وتعليق: د. حسين شريف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ١٩٥ وما بعدها، شيوي قوانغ: جغرافيا الصين، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، الصين، ط ١، ١٩٨٧، ص ١- ١٨، عن المقاطعات والبلديات الخاضعة للإدارة المركزية ومناطق الحُكم الذاتي، ص ٨٤ وما بعدها.

(٢) إبراهيم نافع: الصين، معجزة نهاية القرن العشرين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩، ص ٥.

تبقى سليمة"[١].

ولهذا " يتباهى الصينيون بأنه تاريخ متصل لم ينقطع يومـًا، وأنها الحضارة الوحيدة الباقية كما هى بلا تغيُّر كبير"، ... ويقول بعض المؤرخين الصينيين:" إن التاريخ لو لم يكتبه مؤرخو الغرب لكان للصين دور يلقى اعترافـًا أكبر في عملية تشكيل وتطور البشرية"[٢].

ولهذا يقول فولتير Voltaire:" لقد دامت هذه الإمبراطورية أربعة آلاف عام دون أن يطرأ عليها تغيُّر يذكر في القوانين، أو العادات، أو اللغة، أو في أزياء الأهلين... وإن نظام هذه الإمبراطورية لهو في الحق خير ما شهده العالم من نُظم"[٣].

وهو ما أكدته الباحثة " هيلدا هوخام" Hilda Hookham بقولها إن:" الحضارة الصينية قديمة جداً فضلاً عن كونها الحضارة الوحيدة التي احتفظت بتواصلها الثقافي منذ الألفية الثانية قبل الميلاد حتى اليوم. ولم يحدث أبداً أن اندثرت حضارة الصين في أية فترة من الفترات كما حدث على سبيل المثال لحضارة أشور أو مصر أو اليونان القديمة. إنها أقدم حضارات العالم الحية، ونحن مدينون للصين

(١) محمد حسنين هيكل: أحاديث في آسيا، دار المعارف، لبنان، بدون سنة نشر، ص ٤٥.

(٢) من مُقدِّمة د. أحمد السعيد– المترجم والمتخصص في الشأن الصيني والحاصل على درجة الدكتوراه في علم الإثنولوجيا، والحاصل على جائزة الدولة الصينية للإسهام المتميِّز– لكتاب مايكل ديلون: مختصر تاريخ الصين، تحت عنوان:" قراءة مستفيضة لصحوة التنين، تاريخ ربع العالم"، يُراجع: مايكل ديلون: مختصر تاريخ الصين، ترجمة: نانسي محمد، تقديم: د. أحمد السعيد، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٥.

(٣) ول وإيريل ديورانت: قصة الحضارة، الجزء الرابع من المجلد الأول؛ الشرق الأقصى، الصين، ترجمة: محمد بدران، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، تونس، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨، ص ٩.

بعدد من التطورات العلمية الهامة، ومن بين ما هو معروف لدينا استخدام البوصلة المغناطيسية (الإبرة التي تُشير إلى الجنوب باتجاه الصين) وطرق صناعة الورق والطباعة وصناعة البارود، وفي منازلنا يُغطي الجدران ورق على الطراز الصيني، وتحفل موائدنا في المناسبات السعيدة بالآنية الصينية، ويُزهر في حدائقنا عدد لا حصر له من الأزهار الجميلة المهاجرة من " الأرض المزهرة" وهو الاسم الذي تُعرف به الصين في الأدب الصيني.

وقد أسهم العلماء والفلاسفة الصينيون في إثراء المعرفة على مدى قرابة ثلاثة آلاف عام، ويرجع أصل الكثير من أعظم كنوز الفن إلى الصين بما في ذلك الآنية البرونزية واللوحات الزيتية والأعمال والمخطوطات اليدوية"[1].

وفي مسيرة التاريخ الصيني التي تمتد لأكثر من خمسة آلاف سنة، صنع أبناء الشعب الصيني من مختلف القوميات بذكائهم الحضارة الصينية الباهرة، وأسسوا بلداً موحداً متعدد القوميات، ولهذا تتميَّز الحضارة الصينية بالاستمرارية والتسامح والانفتاح، وفي خلال قرون من التبادل مع العالم الخارجي ظلت الأمة الصينية حريصة على التعلم من الأمم الأخرى وتطوير نفسها، وقدَّمت مساهمة هامة لتقدُّم الحضارة البشرية[2].

---

(١) هيلدا هوخام: تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين، ترجمة: أشرف محمد كيلاني، المشروع القومي للترجمة، العدد ٤٧٧، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢، ص ١١؛ وهذا الكتاب ترجمة للكتاب الآتي:

- Hilda Hookham, A Short History of China, Longmans Green & Co. Limited, London, First Edition, 1969.

(٢) البند أولاً:" استكشاف طريق التنمية السلمية في الصين" من: الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين

ومن هنا أضحى حضور الصين كقوة عظمى وفاعل كبير في السياسة الدولية أمراً لافتـًا- بعد انعزال استغرق عقوداً طويلة- فلا يمر يوم دون أن تتصدَّر أخبار هذا البلد العريق- بتاريخه الحضاري الضارب الجذور في التاريخ الإنساني- القصاصات الدولية والنشرات الإخبارية، وخصوصـًا في السنوات الأخيرة؛ بعد أن بات صعوده وازنـًا في العَلاقات الدولية، ليس فقط بفضل فاعليته الاقتصادية المتزايدة واختراقه للأسواق العالمية، إنما لاضطلاعه أيضـًا بأدوار سياسية ودبلوماسية غير مألوفة على مستوى الأزمات الإقليمية.

والحال، أن التحول المذهل في الأداء الاقتصادي ليس ببعيد من بلد وريث لحضارة عريقة كانت لقرون من الزمن أقوى وأمكن من الحضارة الغربية في ما يرجع لاستخدام العلوم- وبخاصةً العلوم التطبيقية والتقنية- قبل أن تتخلَّف عنها بسبب العجز عن مواكبة نتائج الثورات العلمية الحديثة، تحت ضغط المناخ السياسي الداخلي الذي عطل حريات البحث العلمي والفكري وكرَّس الجمود العقلي والتقوقع في الماضي[1].

وتدل الكتابات التي تحدثت عن الصين في منتصف القرن الماضي عن

(النص الكامل)، الصادر عن مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، ٦ سبتمبر ٢٠١١، وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، على الرابط الآتي:

- https://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t864256.htm

(1) Ahmed El Hariti, La Chine-Monde et Le Nouvel Homme, Editions Nawafid, Rabat, 2012.

- يُراجع أيضـًا: عبد المجيد السخيري: الصين: العالم الجديد من المثال إلى الواقع، كتب وقراءات بإشراف: د. فيصل درّاج، ص ٢٣٩- ٢٤٠، منشور أيضـًا على الروابط الآتية:

https://platform.almanhal.com/Files/2/77841

https://www.researchgate.net/publication/304198463_alsyn_alalm_aljdyd_mn_almthal_aly_alwaq_La_Chine_Monde_et_le_Nouvel_Homme_Ahmed_El_Hariti

استشراف مكانة الصين الحالية؛ إذ يقول " ديك ويلسون" في كتابه " ربع الجنس البشري": " لقد اعتدنا في الماضي أن نتجاهل الصين، غافلين عما تُفكر فيه وتشعر به حقيقةً، مُفضلين الصور التي نرسمها لها في خيالنا"[1].

وتؤيده الكاتبة " هان سوين" بقولها:" ومنذ عشرين عامـًا فقط- كما قد يذكر كل من عاش في الصين- كانت هناك افتراضات عديدة، تفوح منها رائحة التعصب العنصري، شائعة عن الشعب الصيني، تزعم أنه ضعيف، جبان، يؤمن بالخرافات، عاجز عن التنظيم، يشيع فيه الفساد والرشوة، غير جدير بالثقة، وكانت تلك الافتراضات مقبولة كحقيقة واقعة، أما اليوم، فقد تغيَّر الصينيون، وكان التغيير مذهلاً؛ لأنه لم يكن متوقعـًا... وبدأت الدول والطبقات التي كانت تسيطر عليها، تتقبل تفوق الصين بوصفه شيئـًا طبيعيـًا، وتشعر بأنها مهددة بالخطر عندما تلحق بالصين دورة التغيير، وتتخلص من سيطرتها، غير أن التاريخ الذي يُدرس اليوم في الغرب، ما زال يغفل التغييرات التي وقعت، ويُصر على أن يتعلم الصغار في المدارس أشياء وُضعت في عالم لم يَعُدْ له وجود!

إن بروز الصين وأهميتها في العالم أمر يؤثر على المستقبل المباشر لكل حكومة غربية، ويشغل فكرها، غير أنها ما زالت تُعِدّه شيئـًا غير مناسب لها، ولهذا يُثير الهلع، ويجب إخفاؤه من الوجود.

وخلال العشرين عامـًا الأخيرة، لم تتوقف الصين عن إثبات أن كل كلمة قيلت

(١) يُراجع: لمحات من الماضي، الكاتبة: هان سوين: الصين في عام ٢٠٠١، الطبعة الإنجليزية ١٩٦٧، عرض وتلخيص: محمد مصطفى غنيم، مكتبة الطليعة، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، جمهورية مصر العربية، السنة ٤، العدد ٤، ١٩٦٨، ص ١٠٥- ١٢٢، ص ١٠٥ تحديداً.

عنها كانت زائفة، وأن مُعدَّل تطورها وسرعة نموها يجعلان كل كتاب وضع عنها شيئًا عفى عليه الدهر"[١].

وتستطرد في القول:" إن الصين تضم ربع الجنس البشري، وهو ربع متعلم، على جانب كبير من المعرفة والوعي، يؤمن بالماركسية في حماس، ويُدرك تماماً مسئوليته حيال البشرية، ومن ثمَّ فإن من الضروري إلى حدٍ كبير أن يُعيد الغرب اكتشاف حقيقة الصين، وأن يُصغي إلى ما تقوله... إن الصين ليست معزولة إلا بوساطة محاولات الآخرين لعزلها، وليس هناك شيء مُعقد فيما يتصل بها.

لقد ظلت الصين حتى اليوم– بعد ١٧ عاماً– من ثورة ١٩٤٩– بعيدة عن الأُمم المتحدة، وما زالت قطعة منها تُسمى " فورموزا" تؤوي " شيانج كاي تشيك" وقاعدته الأمريكية[٢]، بينما اتخذت أمريكا وحليفتها بريطانيا سياسة التجاهل ضد الصين، ولا يمكن أن تقبل أية دولة تحترم نفسها هذه المعاملة غير العادلة، ومع ذلك فإنهم يتوقعون من الصين أن تقبلها، ويعتبرون احتجاجها عليها " غطرسة"...

---

(١) هان سوين: الصين في عام ٢٠٠١، عرض وتلخيص: محمد مصطفى غنيم، مرجع سابق، ص ١٠٥– ١٠٦.

– يؤيد د. محمد نعمان جلال– سفير مصر السابق في الصين، ومستشار الدراسات الإستراتيجية والدولية وحوار الحضارات بمركز البحرين للدراسات والبحوث– هذه المقولة بقوله إن:" الصين تتغيَّر بسرعة غير معتادة، مما يجعل الكتابة عنها تحتاج إلى تحديث الفكر والمعلومات باستمرار؛ حتى لا يشعر المرء أنه يعيش ويتحدث عن عصر غير العصر"، يُراجع: مُقدِّمة سيادته لكتاب الباحث: حسين إسماعيل: سِفْر الصين، رحلة في فكر وحياة ومجتمع الصينيين، مرجع سابق، ص ٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل يُراجع للمؤلف: د. محمد عبد النبي السيد غانم: السمات العامة للنظام القانوني والتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩، ص ٥٥ وما بعدها؛ الفصل التمهيدي: مُقدِّمة لدراسة النظام القانوني الصيني، المبحث الثاني: تاريخ الصين في العصر الحديث، ثالثًا: شيانج كاي شيك.

إن الولايات المتحدة تبذل كل ما في وسعها لعزل الصين ثمَّ تُصر على أن الصين " معزولة"...[1].

وتستطرد في القول:" ومع تطور الصين- أول دولة غير بيضاء تصبح قوية بمواردها الخاصة، وجهودها الذاتية، وطليعة التغيير الثوري في العالم- يظهر أسلوب جديد في إعادة تشكيل العالم في الوقت الذي تضمحل فيه الأحلاف والالتزامات القديمة، وتتدهور الدول الحاكمة ويصيبها التفكك، وإن عدم الاعتراف بمدى هذا التغيير وسرعته لن يحول دون وجود المستقبل، وإن كان سيشكِّل الفترة التي يسير فيها السائرون في نومهم في ردهات أحلام الأمس.

وعندما حققت الثورة الشيوعية في الصين انتصارها الأكبر عام ١٩٤٩، كانت الصدمة التي أصابت عالم من المؤرخين صدمة كبرى؛ إذ جاء سقوط " كاي تشيك" سريعـًا جداً، بل بأسرع مما توقع العسكريون الأمريكيون، وبدأ التحول بخطى سريعة إلى حد أن القواعد والافتراضات القديمة عن التقاليد والشخصية والثقافة والتأخر الصيني تطايرت كلها واحداً بعد الآخر.. هذا الانهيار المفاجئ للتاريخ المُختلق، أدى إلى ظهور عدد كبير من الكتب، تحاول أن تُفسر أسباب فشل " الغرب".. وفي ذلك الحين كانت كلمة الغرب مرادفة في الصين لكلمة " الولايات المتحدة الأمريكية". وطوال السبع عشرة سنة الأخيرة تدفق سيل من أمثال تلك الدراسات، التي تتضمَّن الكثير من المعلومات، وإن كان تقييمها قائمـًا

(١) يُلاحظ تغيُّر الحال الآن عما كتبته " هان سوين" في ستينيات القرن العشرين، يُراجع للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: السمات العامة للنظام القانوني والتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق، ص ٧٥ وما بعدها؛ الفصل التمهيدي: مُقدِّمة لدراسة النظام القانوني الصيني، المبحث الثالث: الصين والنظام العالمي.

على أساس الأماني لا الملاحظة الدقيقة، وكان أغلبها صادراً من الجامعات ومراكز الدراسة"[١].

وتذكر الكاتبة " هان سوين" في موضع آخر:" إن الصين تريد إنشاء دولة صناعية اشتراكية كبرى، مع التأكيد على كلمة اشتراكية وكان معنى ذلك في وقتٍ ما إتباع الأسلوب الروسي، غير أن الصين الآن تبني أسلوبها الخاص ولاسيما منذ ١٩٥٦، هذا الأسلوب يتوقف إلى حدٍ كبير على اعتبارات أيديولوجية وتقييمات إستراتيجية، وعلى مبدأ تنمية القدرات الخلاقة إلى أقصى حد، وقدرات الشعب الصيني على العمل بذكاء في نطاق الموارد الصينية"[٢].

أولاً: أهمية الدراسة

يقول " نابليون بونابرت" Napoléon Bonaparte:" دع الصين نائمة فإذا استيقظ التنين اهتز العالم"[٣]، ويقول رئيس الوزراء الهندي " جواهر لال نهرو"

(١) هان سوين: الصين في عام ٢٠٠١، عرض وتلخيص: محمد مصطفى غنيم، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٢) هان سوين: الصين في عام ٢٠٠١، عرض وتلخيص: محمد مصطفى غنيم، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٣) د. هاني الياس خضر الحديثي– الطاهر آدم الطاهر حمد: أثر المُتغيِّرات الآسيوية على الوطن العربي، دراسة في العَلاقات الإسرائيلية الآسيوية، دراسة حالة الصين والهند ودول آسيا الوسطى، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٤، ص ١٥٦، محمد نعمان جلال: الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية، الذكرى الستون للثورة الصينية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٩ نوفمبر ٢٠٠٩، على الرابط الآتي:

- http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/201172123279750464.html

– يُراجع أيضاً: محمود خليفة جودة محمد: أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته ١٩٩١– ٢٠١٠، الدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، ٢٦ أبريل ٢٠١٤، على الرابط الآتي:

- https://democraticac.de/?p=570

Jawaharlal Nehru:" إن الصين مثل جبال الهيمالايا، ولا يسع أحد أن يقول إن الهيمالايا غير موجودة في آسيا، وإذا تجاهلت وجودها فإنك تتجاهل قبل أي شيء حقيقة واقعة"(١)، " ثمَّ إنك- ثانيـًا- تحرم نفسك من اكتشاف ما يكمن وراءها"(٢)، ويذكر بعض الباحثين أن الصين أصبحت " قوة هائلة في عالم الغد القريب اقتصاديـًا وبشريـًا وتكنولوجيـًا. ثمَّ أن التنين الأصفر بدأ يتململ ويتحرك ليأخذ مكانه الذي يستأهله تحت الشمس"(٣).

لقد أثبتت الصين قدرتها على إحداث المعجزات بعد أن أخرجت ربع سكان العالم من الفقر، وبعد أن كانت دولة متخلفة استطاعت الآن أن تكون في مصاف القوى العظمى، وقد حققت تقدُّمـًا سياسيـًا واقتصاديـًا وعسكريـًا جعل العالم يهاب منها(٤)، ولا شك أن تجربة الصين في التقدُّم بحاجة إلي أن تدرس وأن تترجم

(١) كلمة رئيس الوزراء الهندي " جواهر لال نهرو" في إحدى لقاءاته مع الرئيس جمال عبد الناصر، د. زينب عيسى عبد الرحمن: العَلاقات المصرية الصينية، ١٩٥٦- ١٩٧٠، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٢٩٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١، ص ٢٩.

(٢) عبد الناصر ونهرو، روح الشرق، محمد حسنين هيكل: عبد الناصر والعالم، ترجمة عن الإنجليزية: قسم الترجمة بجريدة النهار، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٢، ص ٣٨٧، يُراجع أيضـًا: محمد حسنين هيكل: عبد الناصر والعالم، موقع الفكر القومي العربي، على الرابط الآتي:
- https://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=280

(٣) صلاح الدين فوزي: النظام العالمي الجديد وتحديات التنمية الإدارية، نحو تنمية إدارية أفضل، الجزء الأول، مجلة إدارة الأعمال، مصر، العدد ٧٨، سبتمبر ١٩٩٧، ص ٣٢- ٤٣، ص ٣٤ تحديداً.

(٤) يُعَدّ الجيش الصيني- من الناحية العسكرية- أكبر جيش في العالم؛ إذ يبلغ تعداده مليونين ونصف المليون جندي، كما تحتل الصين المرتبة الثالثة في الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة وروسيا وفقـًا للتقارير الأمريكية، عاهد مسلم المشاقبة: البعد السياسي للعَلاقات العربية- الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد ٤١، الملحق ١، ٢٠١٤، ص٣٧٦.

الكتب التي صدرت عنها، فما تحقق في سنوات معدودات يمنحنا الأمل في تكرار ذلك ببلادنا والاستفادة منها إذا خلصت النوايا[1].

وهو الأمر الذي أكده بعض الباحثين بقوله إن:" الصين التي نتناولها اليوم تمتلك من التاريخ بحسب إجماع المؤرخين خمسة آلاف عام متصلة، وإن كانت العَلاقات التاريخية بين الصين والعرب تعود لأكثر من ألف عام حسب ما هو مدون بالسجلات التاريخية الصينية، إلا أننا في عالم اليوم لا نعرف الكثير من هذا التاريخ المشترك.

كما تندر الأبحاث والدراسات العربية التي تتناول بشكل مفصل تاريخ عَلاقات الصين والعرب، ويكاد ينحصر ذكر الصين في دراساتنا التاريخية عند المقولة المنسوبة للرسول صلى الله عليه وسلم:" اطلبوا العلم ولو بالصين فإن طلب العلم

- عن تزايد الإنفاق العسكري، فهد مزبان خزار الخزار: المستقبل الجيوبولتيكي لدور الصين في النظام العالمي: رؤية تحليلية، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الانسانية)، العراق، المجلد ٤٠، العدد ١، ٢٠١٥، ص ١٥١- ١٨٦، ص ١٦٥ تحديداً.

- عن التفوق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية، د. إدريس لكريني: الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، مجلة المستقبل العربي، لبنان، المجلد ٤٠، العدد ٤٦١، يوليو ٢٠١٧، ص ١١٩- ١٢٠، ص ١٢٥.

- مع ملاحظة أن الترسانة العسكرية الضخمة التي تمتلكها الولايات المتحدة لم تكن يوماً كفيلة بحماية الدول والإمبراطوريات من مخاطر الانهيار وضامنة لبقائها، ويُعَدّ النموذج السوفيتي دليلاً قوياً على ذلك، يُراجع، د. إدريس لكريني: الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، مرجع سابق، ص ١٢١.

(١) محمود خليفة جودة محمد: أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته ١٩٩١- ٢٠١٠، الدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، ٢٦ أبريل ٢٠١٤، على الرابط الآتي:

- https://democraticac.de/?p=570

فريضة على كل مسلم"[1]، وأحياناً يُستدل بها على البُعد المكاني للصين، كما استوعبها بذلك الشاعر العربي الكبير " نزار قباني" وأوردها في قصائده كمكان يدل اسمه على البُعد الجغرافي وكأنها في نهاية العالم بالنسبة لنا[2]، أو فهمها آخرون على أن الصين كانت بلداً ذا علم وحضارة ولكن لم يحدث أن استفدنا تاريخياً من علومها وحضارتها، وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك بعض الأبحاث الصينية الحديثة التي تُعيد سرد وتأريخ الحضارتين العربية والصينية لتصل لنتيجة أن أوروبا الحديثة- قبل مئات السنين- قد اعتمدت في نهضتها على منجزات الحضارتين الصينية والعربية؛ مثل الطب والكيمياء وعلوم النبات والحسابات الفلكية والزراعة وغيرها، وتشتهر الصين بأنها صاحبة أشهر أربعة اختراعات للبشرية، أو كما يسميها الصينيون " الاختراعات الصينية الأربعة الكبرى"؛ وهى

---

(١) ذكر أبو بكر البيهقي أن:" هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لا أعرف له إسناداً يثبت بمثله الحديث والله أعلم"، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي، أبو بكر البيهقي: المدخل إلى السنن الكبرى، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، بدون سنة نشر، ص ٢٤١، رقم ٣٢٥.

- يذكر في موضع آخر:" هذا حديث متنه مشهور، وإسناده ضعيف"، و" قد روى من أوجه، كلها ضعيف"، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي، أبو بكر البيهقي: شُعب الإيمان، الجزء ٣، حققه وراجع نصوصه وخرَّج أحاديثه: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣، ص ١٩٣، رقم ١٥٤٣.

(٢) جاء في قصيدة " عُقدة المطر" للشاعر نزار قباني- على سبيل المثال- " إن كنتِ في الصِّينِ، أوْ كنتِ في القمرِ. ففيكِ شيءٌ من المَجهولِ أدخلُه. وفيكِ شيءٌ مِنَ التاريخ والقدرِ"، يُراجع: قصيدة عُقدة المطر، موقع نزار قباني، على الرابط الآتي:

- https://www.nizariat.com/poetry.php?id=250

- يُراجع أيضاً: قصيدة عُقدة المطر، الموسوعة العالمية للشعر العربي، على الرابط الآتي:

- http://www.adab.com/modules.php?name=Sh3er&doWhat=shqas&qid=69472

البارود والبوصلة والورق والطباعة، والتي نُسبت بعد ذلك للحضارة الغربية وأصبحت من أهم أسباب نهضتها".

ويستطرد في القول:" ويمكن القول إننا ظلمنا الصين في دراستنا التاريخية وتخصصاتنا، وذلك على الرغم من التقارب الكبير بين حضارتنا وحضارتهم، حيث كلنا شرق وكلنا وقعنا فريسة الغزو الغربي والغربنة والاحتلال لسنوات، وها قد آن الأوان لنقترب أكثر من عالم التنين ونشاهده عن قُرب علَّنا نستخلص العظات والفوائد من الوقوف على تاريخ الصين التي تحولت في الأربعين عاماً الأخيرة لمعجزة عالمية بكل المقاييس وصنعت نهضتها بنفسها وشقَّت طريقها المتميز بمفردها وأثرت في عالم اليوم"[١].

ولما كانت أوضاع الصين مجتمعاً وثقافةً ودولةً، ووزنها المتزايد بقوة في العَلاقات الدولية تلقى الاهتمام من جانب مجتمعات النخبة والمثقفين والرأي العام على المستوى الدولي فقد صارت الأدبيات التي تتناول مثل هذه الموضوعات المتشعبة والمعقدة والمتشابكة تلقى رعايةً واهتماماً وتشجيعاً على المستويين الدولي والثقافي[٢].

وإذا كانت التجربة الصينية تمر حالياً بمرحلة حاسمة، فقد أصبحت الصين

(١) من مُقدِّمة د. أحمد السعيد لكتاب مايكل ديلون: مختصر تاريخ الصين، تحت عنوان:" قراءة مستفيضة لصحوة التنين، تاريخ ربع العالم"، مايكل ديلون: مختصر تاريخ الصين، مرجع سابق، ص ٦.

(٢) روس تيريل: الإمبراطورية الصينية الجديدة وما تعنيه للولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: محمد العشماوي، (المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠)، عروض كتب، خالد محمد زغلول، مجلة شؤون عربية، جمهورية مصر العربية، العدد ١٥٠، صيف ٢٠١٢، ص ٢٣٩– ٢٤٦، ص ٢٣٩ تحديداً.

الناهضة عنصراً مهماً يؤثر في الاتجاهات السياسية والاقتصادية العالمية الحالية، وأصبحت دراسة التجربة الصينية تشهد رواجاً كبيراً في العالم، وصار الجميع يتطلع إلى الوقوف على أسرار هذه التجربة الفريدة(١)، ولما كانت المكتبة العربية تُعاني نقصاً، ولربما فقراً مدقعاً في مثل هذه الدراسات- الآسيوية بصفةٍ عامة والصينية بصفةٍ خاصة- فقد أصبح الاهتمام بدراسة المجتمع الصيني بكافة جوانبه حاجة مُلحّة على المستوى الثقافي العربي، وخصوصاً في ضوء تحولات القوى الكونية الكبرى.

من هذا المنطلق تُعَدّ هذه الدراسة إحدى المحاولات الفردية العديدة التي تبذل في السنوات الأخيرة لتقريب الصورة الرئيسة للتقاليد والثقافات العالمية للقارئ العربي(٢)، والدراسة التي يسعى الباحث إلى عرض بعض أفكارها وأطروحاتها هنا هى محاولة لملء الفراغ في الفكر العربي؛ بوصفها من الدراسات النادرة كماً وكيفاً والتي تجعل من دراسة النظام القانوني والقضائي الصيني موضع تفكير وتأمل(٣)، وتُعَدّ جهداً فردياً لباحث تابع عن كثب تطور التجربة الصينية

(١) تشانج باي جيا: التجربة الصينية، الماضي والحاضر والمستقبل، ترجمة وتحقيق: مريم محسن- أسماء صالح- آية عبد الله- جوزيف موسى، مراجعة: أحمد ظريف القاضي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠١٧، ص ٥.

(٢) بيير سيزاري بوري- سافيريو مارشينيولي: أخلاق كونية لثقافات متعددة، أديان مقارنة، ترجمة: د. أحمد عَدّوس، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧، ص ٥؛ وهذا الكتاب ترجمة للكتاب الآتي:

- Pier Cesare Bori, Saverio Marchignoli, Per Un Percorso Etico Tra Culture, Testi Antichi Di Tradizione Scritta, Carocci Editore, S. P. A, Roma, 2003.

(٣) تجدر الاشارة الى أن هذه الدراسة تختلف شكلاً وموضوعاً عن دراسة د. فايز محمد حسين عن فلسفة الدولة

المعاصرة، وانشغل بخصوصيتها، ليس فقط انطلاقًا من مواد وأدوات البحث العلمي، وإنما بهواجس الملاحظ والمنشغل بدراسة هذا النظام القانوني والقضائي.

ولهذا يعتقد الباحث أن تقديم هذا النظام القانوني والقضائي إلى الفكر القانوني المصري، لا يخلو من فائدة؛ فهو فضلاً عن أهميته من وجهة نظر الدراسات المقارنة– لما تتيحه من ارتياد آفاق جديدة في الفكر القانوني– يُمثِّل دعوة إلى الفكر القانوني المصري لمواجهة مسؤوليته إزاء دراسة النظم القانونية المقارنة في الوقت الراهن، لطرح البدائل أمامه، ودراستها، وتقويمها؛ لكي يختار منها إن شاء، أو يُبدع في إنشاء غيرها مستنيراً بالتجارب القائمة.

وتأمل هذه الدراسة أن تسد جزءاً من الثغرات الموجودة في فهمنا للحضارة الصينية، وتسعى لأن تُقدِّم حافزاً للمزيد من الدراسات في هذه الموضوعات المهمة والحيوية. وقد بذل الباحث جهده لإخراج هذه الدراسة بشكل يتناسب مع أهمية الدور الذي تلعبه الصين في الوقت الحالي، مع ملاحظة أن تقديم هذه الدراسة بشكل مناسب يحتاج في الواقع إلى أدوات وظروف عمل لا تقتصر على

والقانون في الفكر الصيني القديم؛ إذ يذكر سيادته:" هذا البحث يتناول أُصول فلسفة القانون في الصين، وذلك في إطار إيضاح النشأة الشرقية للفلسفة القانونية، التي طالما رفضها مفكرو الغرب، تعصبًا منهم للفكر اليوناني القديم مُمثلاً في فلسفة أفلاطون وأرسطو والمدرسة الرواقية..."، ويستطرد سيادته في القول بأن:" هذا البحث يدور حول تحليل فكرة الدولة وفكرة القانون والأفكار المتصلة بهما، وما هذا إلا بهدف إبراز النشأة الشرقية لفلسفة القانون"، د. فايز محمد حسين: فلسفة الدولة والقانون في الفكر الصيني القديم، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧، البند ٢، ص٥.

معرفة اللغة- في بعض الدراسات- وإنما تتعداها إلى معرفة التقاليد والثقافات التي اقبست منها هذه التقاليد والثقافات، ويأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة قد نجحت في تحقيق غاياتها ومقاصدها.

وقد تحرى الباحث في دراسته الدقة بقدر الإمكان، وتحرى تحذير " مينارد أولسن"- جامعة واشنطن- حين قال إن:" الناس سوف يغفرون لكم أن عملكم كان بطيئـًا، لكنهم لن يغفروا لكم عدم إتقانكم"[1].

ثانياً: صعوبات الدراسة:

لا يخفى على الفطنة صعوبة دراسة النظام القانوني والقضائي في جمهورية الصين الشعبية، ولعل صعوبة الأمر مَردَّها إلى العديد من العوامل التي تسعى هذه الدراسة إلى إيضاحها، وليس من المبالغة القول بأن دراسة الصين- بصفةٍ عامة- يكتنفها العديد من الصعوبات والمشاق؛ فلا يقتصر الأمر على دراسة الدولة وشعبها ونُظمها الاقتصادية والقانونية أو القضائية فقط بل يمتد الأمر إلى كل جوانب الحياة في الصين، ولهذا تؤكد الدراسات المختلفة أن العَلاقات بين الدول العربية والصين في الوقت الحالي ينبغي أن تصل إلى آفاق جديدة من سُبل التعاون والمشاركة على كافة الأصعدة، ولا شك أن دراسة النظام القانوني والقضائي في جمهورية الصين الشعبية يميط اللثام عن أحد أهم أوجه المعرفة في الفترة الراهنة، وخصوصـًا مع تزايد العَلاقات الاقتصادية وتشابكها في الوقت الحالي.

وتتمثَّل أهم الصعوبات التي واجهها الباحث في الآتي:

---

(١) جيمس شريف: حرب الجينوم، كيف حاول كريج فينتر الإمساك بشفرة الحياة وإنقاذ العالم، ترجمة: د. حسن أبو بكر، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥، ص ٢٦.

أ- صعوبة الخوض في دراسة كل ما يتصل بالحضارة الصينية بصفةٍ عامة، وهو ما أكده بعض الباحثين بقوله:" إن الخوض في المسألة الصينية اليوم ليس بالأمر الهيِّن ولم يكن يومـًا كذلك، بل يتطلَّب جهداً علميـًا كبيراً ومغامرة فكرية قد تكون متعبة، في ما أضحت ضرورية لولوج مناطق بحث كانت حتى وقت قريب من احتكار الغربيين، واستثمار مزايا هذا النوع من البحث العلمي للتمكُّن من مسالك الذكاء الاستراتيجي والخروج بالعقل العربي والأفريقي من المحلية ونزعة الانغلاق على الذات، والانفتاح على دروب الوعي العالمي وإعادة التفكير في العالم خارج الأُطر السائدة في الغرب المهيمن. فالتفكير في الصين هو اليوم بمنزلة تفكير للعالم؛ إذ إنه ما عاد ممكنـًا تجاهل ما يجري بهذا البلد وما تفكر فيه الأمة الصينية وما تخطط له وتفعله، باعتبار ما تُمثِّله التجربة الصينية من آفاق واعدة على صعيد بناء حضارة كونية جديدة، وما تُقدِّمه من دروس ما أحوجنا لتمثلها بحُكم القُرب من الدينامية العالمية التي تتجه نحو الشرق كبؤرة كون جديد"(١).

ب- قلة المعلومات والدراسات الموجودة عن الصين وثقافاتها وأديانها وعقائدها وانتشار المعتقدات الخاطئة عن الشعب الصيني، وهو ما أيده بعض الباحثين بقوله:" ومن الشعوب العريقة التي تربطنا بها عَلاقات قديمة شعب الصين، غير أنه مع قِدَم هذه العَلاقة وعراقة تلك الثقافة؛ إلا أنه- وللأسف- لا تزال معلوماتنا عن ذلك الشعب وثقافاته قاصرة نوعـًا ما، فالدراسات عن الصين وثقافاته وأديانه وعقائده قليلة جداً، ولعل السبب الرئيس في ذلك هو صعوبة اللغة

(1) Ahmed El Hariti: La Chine-Monde et Le Nouvel Homme, op. cit., p .

- يُراجع أيضـًا: عبد المجيد السخيري: الصين: العالم الجديد من المثال إلى الواقع، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

الصينية؛ إذ إنها تُعَدّ من أصعب اللغات في العالم، وهذا ما جعل الكثير من الناس- بل من المثقفين على وجه الخصوص- لا يعرفون إلا القليل عن ذلك الشعب وحضارته وأديانه، بل إن الكثير منهم لا يزال يعتقد أن السمة الغالبة عليهم هى الإلحاد والعلمانية أو الشيوعية، غير أن الواقع يُخالف ذلك تمامـًا؛ فالثقافة الصينية التقليدية والثقافة الشعبية والعقائد المتوارثة لا تزال إلى يومنا هذا ترتكز على "الكونفوشيوسية" و" الطاويَّة" و" البوذية"[1]. وهذا يعني أن الصين العلمانية والشيوعية لم تستطع مسح تلك العقائد من أذهان الناس- على الرغم من تباهيهم بقدراتهم العلمية والعملية- بل إنها في الواقع أعادت الاعتبار لها، ويُنظر إليها اليوم كموروث فكري وشعبي لا غنى عنه في الصين"[2].

ويؤيده بعض الباحثين بقوله إنه:" من بين أهم المعوقات التي تم التوصل إليها والتي أدت إلى ضعف التعاون والشراكة بين البلدين، ضعف المعرفة المتبادلة بثقافة وعادات وتقاليد الطرف الآخر، وجهل كل طرف بلغة الآخر؛ فاللغة هى أداة التفاهم والتواصل، فإذا غابت تراجع معها مستوى التواصل والتفاهم. هذان العاملان أنتجا بدورهما ضعف المعلومات الكافية واللازمة لدفع التعاون بين

(١) لمزيد من التفاصيل يُراجع للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: السمات العامة للنظام القانوني والتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق، ص ١١٠ وما بعدها؛ الفصل الأول: الأُصول التقليدية للقانوني الصيني، المبحث الأول: الفلسفات الصينية.

(٢) د. عبد الله عوض العجمي؛ قسم العقيدة والدعوة والدراسات الإسلامية، كلية الشريعة بجامعة الكويت، يُراجع: د. عبد الله عوض العجمي: الديانة الطاويَّة ومظاهرها المعاصرة، مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٥٩، المجلد ٢، يوليه ٢٠١٤، ص ٧٥١- ٧٨٦، ص ٧٥٣- ٧٥٤ تحديداً.

المجتمعين في مختلف المجالات، ومن ثمَّ، بات تعميق المعرفة المتبادلة بين الأمتين المصرية والصينية، شرطًا ومدخلاً رئيسًا لتعميق وتطوير العَلاقات بين البلدين. هذه المعرفة المتبادلة لا يجب أن تقتصر فقط على اللغة، ولكن يجب أن تشمل أيضًا معرفة وفهم ثقافة، وعادات، وتقاليد، وقِيَم، واحتياجات، وتاريخ وحضارة الآخر للوقوف على ما هو مشترك وما هو مختلف بينهما، لكي يمكن لكل طرف تحديد ماذا يحتاج من الآخر، وما يمكن أن يُقدِّمه له من أجل تعميق الفهم والاستفادة المتبادلة"[١].

ويؤكد بعض الباحثين ذلك بقوله:" المشكلة الكبرى في البحث في الفكر الصيني، ترجع إلى صعوبة اللغة الصينية من ناحية، وإلى قلة الترجمات الأوروبية للوثائق الصينية القديمة من جهةٍ ثانية، الأمر الذي جعل البحث في ملامح الفكر الصيني القديم أمراً عسيراً، ولم يخفف من هذه العسرة إلا وجود قلة نادرة من الصينيين الذين صاغوا ثقافة بلادهم باللغات الأوروبية، وإلى بعض الأوروبيين الذين تخصصوا في الدراسات الصينية"[٢].

ج- غموض بعض المصطلحات الواردة في الدارسة، وصعوبة دراساتها، بالإضافة إلى اختلاف الباحثين حول صياغتها أو كتابتها، وهو أمر وارد عند دراسة

---

(١) وي تشي رونغ- د. الصاوي الصاوي أحمد: مصر والصين، سمات حضارية مشتركة، دراسات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٩ يوليه ٢٠١٧، على الرابط الآتي:

- http://acpss.ahram.org.eg/News/16355.aspx

- هذه الدراسة تُعَدّ جزءاً من منجزات مشروع بحثي من قِبَل وزارة التعليم العالي الصينية بعنوان:" خصائص ثقافة الدول المطلة على الحزام والطريق وإمكانية التبادلات الإنسانية والثقافية معها"، رقم المشروع ٤٢٠١٠٨.

(٢) د. فايز محمد حسين: فلسفة الدولة والقانون في الفكر الصيني القديم، مرجع سابق، البند ١، ص ٣.

العلوم الإنسانية، وفي هذا المعنى يذكر بعض الباحثين أنه:" لا تتيح مفردات العلوم الإنسانية تفسيراً قاطعًا محدداً للأسف، إذ كثيراً ما تختلف التفسيرات من كاتب إلى آخر، ذلك أن الكلمات، كما يقول " ليفي شتراوس"[1]:" الكلمات بالنسبة لكل منا أدوات نطبقها ونفسرها، على ما نهوى وندرك، طالما كانت في خدمة مراميا ونياتنا"؛ بمعنى أن الكلمات في العلوم الإنسانية، كالفلسفة على سبيل المثال تختلف معانيها، مهما كانت بساطتها على حسب فكر من يستخدمها أو يُفسرها"[2].

وقد واجه الباحث أيضًا مشكلة صياغة بعض المصطلحات الجديدة وغير المتداولة باللغة العربية، والتساؤل الذي يطرح نفسه: هل يقتصر الباحث على ترجمة المصطلحات الواردة في الدراسة كما وردت في سياقها، أم يعتمد على ظاهرة ابتكار الكلمات Neologism؛ كابتكار كلمة جديدة أو معنى جديد لكلمة قديمة[3]، أم يسعى إلى تعريب المصطلحات غير المتداولة؟

والتعريب هو كتابة الكلمة الأجنبية بلفظها بحروف عربية، وهو ما فعله الكثير من الباحثين بالعديد من المصلحات مثل " الميتافيزيقا"، و" الأيديولوجيا"، و"

(١) عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا الفرنسي " كلود ليفي ستروس" Claude Lévi-Strauss (٢٨ نوفمبر ١٩٠٨ - ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٩)، يُراجع:

Claude Lévi-Strauss, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/Claude_L%C3%A9vi-Strauss

(٢) فرناند بروديل: تاريخ وقواعد الحضارات، مرجع سابق، ص ٤.

(٣) د. عبد الله البريدي: اللغة هوية ناطقة، كتاب المجلة العربية، العدد ١٩٧، ملحق المجلة العربية، المملكة العربية السعودية، العدد ٤٣٦، جمادى الأولى ١٤٣٤هـ - أبريل ٢٠١٣، ص ٧٣.

الأنطولوجيا"، وغيرها (بدلاً من كتابة " ما وراء الطبيعة"، و" العقائدية"، و" علم الوجود"، على الترتيب)، كذلك استخدام بعض الكلمات المأثورة عن " الماركسية" بأشكالها المُعربة مثل " البروليتاريا" (الطبقة العاملة)، و" البرجوازية" (الطبقة المتوسطة)، ولدينا كلمات أصبحت مفهومة للجميع بعد أن استمر استخدامها قرنـًا كاملاً من الزمان مثل " الديمقراطية"، فلا مناص هنا من استخدام المصطلح بلفظه؛ لأن محاولات تعريبه لم تلق القبول المأمول؛ فكلمة " دمقرطة" والفعل " يُدَقْرِطُ" أو " يُمَقْرِطُ" لم تستسغها الأذن العربية حتى الآن(١).

ولهذا أشار الباحث إلى المصلحات الواردة في ثنايا الدراسة بكافة صورها عند ذكرها لأول مرة ثمَّ اختار إحداها عند تكرار ذكرها في المواضع الأخرى من الدارسة.

د- أدى عمق الحضارة الصينية وامتداد جذورها الفكرية إلى فترات زمنية طويلة- امتدت لعدة قرون- إلى صعوبات جمة لإدراك وفهم ما تعنيه العبارات المتداولة حاليـًا على المستويين القانوني والقضائي، ولهذا يجب أن تشمل دراسة النظام القانوني والقضائي المطبق في البلاد معرفة وفهم ثقافة وعادات وتقاليد وقِيَم وتاريخ الحضارة الصينية القديمة؛ للوقوف على ماهية الأمر وإيضاح جوانبه المختلفة وما يحمل في طياته من غموض ينبغي إزالته في وقتنا الراهن بعد أن تبوأت الصين مكانتها في النظام الدولي.

(١) د. محمد عناني: عن تعريب المصطلح وترجمته في العلوم الإنسانية ودراسات أخرى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١، ٢٠١٥، ص ١٢، ص ٣١- ٣٢.

وأيـًا ما كانت صعوبة الدراسة في هذا الموضوع الشائك فلا يجد الباحث ما يُعبِّر به عن رأيه أفضل من قول الباحث " بيير سيزاري بوري" Pier Cesare Bori في مُقدِّمته للطبعة العربية من كتابه " أخلاق كونية لثقافات متعددة" Per Un Percorso Etico Tra Culture:" ... لا أُخفيك إني أميل اليوم إلى الاعتقاد بأننا أمام لغز هائل لا مخرج لنا حياله إلا أن نلتزم الصمت. ومع ذلك فإن دورنا كباحثين يفرض علينا مواصلة الدرس والبحث والتأويل واستشراف إمكانيات التغيير فتلك مهمتنا"[1].

وعندما سُئل الباحث المصري " حسين إسماعيل" المتخصص في الشؤون الصينية قال:" قبل أكثر من ربع قرن، وأنا في الطائرة إلى بكين، كنت أظن أن ما عرفته عن الصين، قبل أن أصل إليها، يكفي لكتاب، ولكنني اكتشفت أن الصين فضاء هائل وبحر عميق؛ تخال أنه يسمح لك بالتحليق والسباحة، ولكنه فضاء ما إن تُحلق به حتى تضيع في المجهول، وبحر ما إن تسبح فيه حتى تأخذك أمواجه وتدفعك إلى أعماق هيهات أن تصلها. وعندما ترسو قدماك على أرض الصين تحتار من أين تبدأ، وإلى أين تنتهي"[2]، و" تظل الحيرة رفيقـًا لك، تُغذيها سرعة

(١) جاءت مقولة " بيير سيزاري بوري" كاملة- في مُقدِّمته للطبعة العربية لكتابه " أخلاق كونية لثقافات متعددة"- على النحو الآتي:" إني اعترف الآن بأني لم أعد أشعر بنفس الاطمئنان والتفاؤل اللذين كنت أشعر بهما في بداية رحلتي في البحث. تراكمت معارفي وتعددت تجاربي فوصلت إلى الحال التي أصفها لك. لا أخفيك إني أميل اليوم إلى الاعتقاد بأننا أمام لغز هائل لا مخرج لنا حياله إلا أن نلتزم الصمت. ومع ذلك فإن دورنا كباحثين يفرض علينا مواصلة الدرس والبحث والتأويل واستشراف إمكانيات التغيير فتلك مهمتنا"، بيير سيزاري بوري- سافيريو مارشينيولي: أخلاق كونية لثقافات متعددة، مرجع سابق، ص ١١.

(٢) حديث الباحث حسين إسماعيل عند مناقشة كتاب " شي جين بينغ" حول الحُكم والإدارة في الندوة المنعقدة في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في الخامس عشر من يوليو ٢٠١٨، يُراجع: جين ري: ندوة في أبو ظبي تناقش كتاب " شي جين بينغ: حول الحُكم والإدارة"، كلنا شرق، مجلة الصين اليوم، أغسطس ٢٠١٨، ص٥٤.

تغيُّر وتحول تعجز العين عن ملاحقتها، أو كما يقول الصينيون: تهز الأرض والسماء"[١].

ثالثاً: أهداف الدارسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة " **السمات العامة للتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية**"؛ وهو الهدف الرئيس لهذه الدراسة. ويمكن تجزئة هذا الهدف العام إلى أهداف جزئية تتمثَّل في الآتي:

١-دراسة أُصول التنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية؛ بدراسة قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ والغاية من إصداره، وتعديلاته المختلفة- وبخاصة تعديلات عام ٢٠٠٢ و٢٠١٧- حتى صدور التعديلات الأخيرة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ والتي سيبدأ العمل بها من ١ أكتوبر ٢٠١٩، وتقدير المقترحات المُقدَّمة بشأن مسودة مشروع القانون الصادرة عام ٢٠١٩، ودراسة الخطة التشريعية الخمسية ٢٠١٨- ٢٠٢٣.

٢-دراسة طرق اختيار القضاة بصفةٍ عامة وطرق اختيارهم في جمهورية الصين الشعبية بصفةٍ خاصة، ودراسة شروط تعيين القضاة وآلية تعيينهم وإلغاء تعيينهم. ثمَّ دراسة أهم واجبات القضاة والتزاماتهم ومعرفة أثرها في سير العملية القضائية ودور القاضي في تفعيل العمل بها.

٣-دراسة ضمانات القضاة سواء أكانت ضمانات القضاة في ممارستهم لمهنتهم؛ بدراسة حقوق القضاة وتدريبهم ومكافأتهم وتقييمهم، أم ضمانات القضاة في مواجهة السلطة التنفيذية؛ بدراسة ترقية القضاة

(١) حسين إسماعيل: سِفْر الصين، رحلة في فكر وحياة ومجتمع الصينيين، مرجع سابق، ص ٦.

ومرتباتهم ومعاشاتهم وتأديبهم... وغيرها من الضمانات التي أقرها المُشرِّع عندما أصدر قانون القضاة عام ١٩٩٥ والذي أكد على تبنيها عند صدور التعديلات الأخيرة لقانون القضاة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ والتي سيبدأ العمل بها من ١ أكتوبر ٢٠١٩.

رابعاً: أسئلة الدراسة:

تتجلى أسئلة الدارسة في التساؤل الرئيس الآتي: **ما السمات العامة للتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية؟**

وينبثق عن التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية؛ تسعى هذه الدراسة في ضوء أهدافها إلى الإجابة عنها، يتمثَّل أهمها في الآتي:

١-ما أهمية دراسة أُصول التنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية؟ وما أهمية دراسة قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ وتعديلاته المختلفة حتى صدور التعديلات الأخيرة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ والتي سيبدأ العمل بها من ١ أكتوبر ٢٠١٩؟ وما ملامح الخطة التشريعية ٢٠١٨- ٢٠٢٣؟

٢-ما طرق اختيار القضاة في جمهورية الصين الشعبية؟ وما شروط تعيينهم؟ وما آلية تعيينهم وإلغاء تعيينهم؟ وما أهم واجبات القضاة والتزاماتهم؟

٣-ما ضمانات القضاة سواء أكانت ضماناتهم في ممارستهم لمهنتهم؛ كحقوق القضاة وتدريبهم ومكافأتهم وتقييمهم أم أكانت ضماناتهم في مواجهة السلطة التنفيذية؛ كترقية القضاة ومرتباتهم ومعاشاتهم وتأديبهم...؟

خامساً: خطة الدراسة:

الغاية من هذه الدراسة هى دراسة " **السمات العامة للتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية**"، ولكي تحقق هذه الدراسة الغاية منها فقد قُسمت إلى عدة مباحث ومطالب حتى تحقق- من وجهة نظر الباحث- الاستفادة منها، ولا يدَّعي الباحث أنه قد بلغ فيها المُرتقى، وإنما اجتهد وسعى، وعلى الله كان قصده، ويظن أنه قد هداه إلى سواء السبيل، وقد قُسمت خطة الدراسة على النحو الآتي:

المبحث التمهيدي: مُقدِّمة لدراسة التنظيم القضائي الصيني.

المبحث الأول: اختيار القضاة وتعيينهم.

المطلب الأول: اختيار القضاة.

المطلب الثاني: تعيين القضاة.

المبحث الثاني: واجبات القضاة والتزاماتهم.

المبحث الثالث: ضمانات القضاة.

المطلب الأول: ضمانات القضاة في ممارستهم لمهنتهم.

المطلب الثاني: ضمانات القضاة في مواجهة السلطة التنفيذية.

المبحث التمهيدي
مُقدِّمة لدراسة التنظيم القضائي الصيني

تمهيد وتقسيم:

لا ريب أن العدل حق مقدس لكل إنسان، يعيش ويمارس كل ما يتصل بشؤون حياته في ظله، إلا أن تأمينه للإنسان في أي مجتمع هو أعظم واجبات الدولة ومقياس حضارتها، وعماد الحُكم فيها، وذروة سنامه، بل إن تحقيقه هو جوهر رسالة القضاء(١)، وأساس مسؤولية السلطة القضائية بوصفها سلطة عامة(٢)، وعن طريق العدل وحده تصان القِيَم، وتستقر المبادئ، ويتضاعف شعور المواطن بالانتماء لوطنه، ويعلو بناء الإنسان، وتلك غاية الغايات وقمة الأهداف لأي مجتمع متحضر ينشد حاضراً أكثر أمنًا واستقراراً، ويستهدف مستقبلاً أكثر رفعة وازدهاراً(٣).

وإذا كانت جميع الأطراف المشتركة في النزاع تتصارع من أجل " العدل" ولكلٍ منهاج ومنطق في مفهوم العدل، فإن مفهوم قاضي النزاع للعدل هو الذي يفرض

---

(١) فتحي السيد لاشين: التأخير في البت في النزاعات وتداعياته على نظرة الناس إلى الأحكام القضائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦- ٢٠٠٥، ص ٣.

- يُراجع أيضًا مقولة إيفانز هيوز رئيس القضاة بالمحكمة العليا بالولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٣٠- ١٩٤١ في خطابة عام ١٩٠٧ الذي يُشير فيه إلى أن:"... القضاء هو حامي حريتنا وممتلكاتنا في ظل الدستور..."، موجز نظام الحُكم الأمريكي، وزارة الخارجية الأميركية، بدون سنة نشر، ص ١١٢.

(٢) د. أحمد رفعت خفاجي: قِيَم وتقاليد السلطة القضائية، مكتبة غريب، القاهرة، بدون سنة نشر، ص ٧٠.

(٣) د. محمد كامل عبيد: استقلال القضاء، دراسة مقارنة، طبعة نادي القضاة، ١٩٩١، ص ٧، يُراجع أيضًا للمؤلف: د. محمد عبد النبي السيد غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، دار النهضة العربية، ١٤٣٧- ٢٠١٦، ص ١١١، د. محمد عبد النبي السيد غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، دار النهضة العربية، ط ١٤٣٨- ٢٠١٧، ص ١١٧.

على الخصوم ويجب أن يتقيَّدوا به[١]، لذلك حمل القضاء أمانة تحقيق العدل[٢]؛ لرفع الظلمات، وقمع الظالم، ونصفة المظلوم[٣]، وأداء الحق إلى مستحقيه، والإصلاح بين الناس بدون أي تمييز أو مواربة[٤]، فالكل أمامه سواء لا فرق بين حاكم ومحكوم[٥]. ولما كان القاضي هو عصب المنظومة القضائية ويسعى جاهداً لتيسير إجراءات التقاضي وإزالة صعوباتها[٦] فإن دوره غير المحدود يظهر بوضوح في الفصل في الدعاوى أو الحد منها[٧].

---

(١) د. محمد محمود إبراهيم: النظرية العامة للتكييف القانوني للدعوى في قانون المرافعات، دار الفكر العربي، ١٩٨٢، ص ٣- ٤.

(2) X.E. Kramer- C.H. Van Rhee, Civil Litigation in a Globalising World, Springer, 2012, p 45.

(٣) وزير العدل يدعو رجال القضاء إلى سرعة البت في القضايا حتى يتحقق العدل ويتأكد الإنصاف، مجلة الميزان، وزارة العدل، الإمارات العربية المتحدة، السنة الثالثة، العدد ٣٩، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٨.

(٤) د. محمد عبد الرحمن البكر: السلطة القضائية وشخصية القاضي في النظام الإسلامي، الزهراء للإعلام، القاهرة، ١٤٠٨- ١٩٨٨، ص ٨٠، د. محمد كامل عبيد: استقلال القضاء، مرجع سابق، البند ١٥، ص ١٤، أحمد عبد الوهاب أبو وردة السيد: حق الإنسان في التقاضي بين مقتضيات الاحترام ومواطن الإخلال، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥- ٢٠٠٦، ص ٥.

(٥) طراد بن فهد نصير الشريف: استقلال القضاء في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص ١٥١، يُراجع أيضـًا:

- Deborah R. Hensler, The Globalization of Class Actions: An Overview, Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 622, March 2009, p 7.

(٦) القضاة هم الوسيلة التي تُحقق التوازن الاجتماعي، وهم أداة مهمة وجوهرية لتحقيق الأمن المجتمعي، د. فائزة الباشا: احتضار العدالة، المنتدى الليبي، السنة الرابعة، العدد الأول، صيف ٢٠١٠، ص ٨٥.

(٧) د. محمد سليمان محمد عبد الرحمن: القاضي وظاهرة البطء في التقاضي، وفقـًا لأحكام قانون المرافعات المصري والمقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ١٤٣٢- ٢٠١١، ص ٨، يُراجع أيضـًا:

- X.E. Kramer- C.H. Van Rhee: Civil Litigation in a Globalizing World, op. cit., p 45.

- يُشير المؤلف إلى ذلك بقوله:

"As a result, the judge was given the task of making sure that court time was used in the right manner."

لذلك فالقضاء فريضة مُحْكمة، وسنة متبعة، وضرورة مُلحة لكل أمة تنشد العدل والإنصاف بين أفرادها. فالقاضي خليفة الله في الأرض، في إحقاق الحق، وإبطال الباطل، وإيصال الحقوق إلى أصحابها، يقول الله تعالى : ﴿**يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ**﴾[1].

وإذا كان شأن القاضي كذلك، كان العدل واجبًا عليه، ولا ينبغي أن تأخذه العواطف (الهوى) فتصده عن العدل في الحُكم، فيقع في الجور والظلم. ومن هنا لزم أن تتقرر له حقوق، ويقابلها واجبات، فيكون على بيِّنة من أمره ضمانًا للعدل في الحُكم بين الناس، فيعيش كل الناس في راحة وأمان، وقديمًا قيل:" لو أنصف الناس لاستراح القاضي، ولو أنصف القاضي لاستراح الناس". ومن هنا تبدو أهمية البحث في هذا الموضوع الذي يلامس حياة الناس ويعالج جانبًا مهمًا من واقعهم[2].

من هذا المنطلق يجب لدراسة التنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية دراسة القواعد المنظمة للسلطة القضائية الموجودة في الدولة، ودراسة القواعد المتصلة برجال القضاء وبيان كيفية اختيارهم وشروط تعيينهم وضماناتهم؛ بدراسة قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ وتعديلاته المختلفة حتى صدور التعديلات

(١) سورة ص، الآية ٢٦.

(٢) د. أحمد نور الله: حقوق القاضي في الفقه الإسلامي، مجلة الدراسات الإسلامية، ص ٥، على الرابط الآتي:
- http://elibrary.mediu.edu.my/books/MAL05163.pdf

الأخيرة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ والتي سيبدأ العمل بها من ١ أكتوبر ٢٠١٩ على النحو الآتي[١]:

أولاً: قانون القضاة في جمهورية الصين الشعبية:

أولى المُشرِّع عناية خاصة بدور القاضي في جمهورية الصين الشعبية ولهذا أصدر قانون القضاة عام ١٩٩٥ Judges Law of the People's Republic of China بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ الصادر في ٢٨ فبراير ١٩٩٥، والذي اعتمد في ١ يوليو ١٩٩٥[٢] وفقـًا للمادة ٥٣ من قانون القضاة التي تذهب إلى أنه:" يسري هذا القانون اعتباراً من ١ يوليو ١٩٩٥"[٣].

وتمشيـًا مع مُتغيِّرات العصر ومستجداته عُدِّل- قانون القضاة في جمهورية الصين الشعبية- عدة مرات على النحو الآتي:

أ- عُدِّل قانون القضاة لأول مرة وفقـًا للقرار الخاص بتعديل قانون القضاة في جمهورية الصين الشعبية الذي اعتمد في الدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة

---

(١) لمزيد من التفاصيل يُراجع للمؤلف: د. محمد عبد النبي السيد غانم: السمات العامة للنظام القانوني والتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩، ص ٣١١ وما بعدها.

(٢) تم اعتماد قانون القضاة في جمهورية الصين الشعبية في الاجتماع الثاني عشر للجنة الدائمة للمجلس الوطني الثامن لنواب الشعب الصيني بموجب قرار رئيس جمهورية الصين الشعبية رقم ٣٨ الصادر في ٢٨ فبراير ١٩٩٥، على أن يتم العمل به اعتباراً من ١ يوليو ١٩٩٥.

- Adopted at the 12th Meeting of the Standing Committee of the Eighth National People's Congress on February 28, 1995, promulgated by Order No. 38 of the President of the People's Republic of China on February 28, 1995, and effective as of the date of July 1, 1995, Judges Law of the People's Republic of China [Revised], Laws & Regulations, en.pkulaw.cn, Available at;
- http://en.pkulaw.cn/display.aspx?cgid=10943&lib=law#menu3

(3) Article 53: "This law shall go into effect as of July 1, 1995." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at; http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

للمجلس الوطني التاسع لنواب الشعب الصيني في ٣٠ يونية ٢٠٠١، على أن يتم العمل بهذا التعديل من ١ يناير ٢٠٠٢.

ب- عُدِّل قانون القضاة للمرة الثانية وفقـًا لقرار اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني بشأن تعديل القوانين الثماني بما في ذلك قانون القضاة لجمهورية الصين الشعبية الذي اعتمد في الدورة التاسعة والعشرين للجنة الدائمة للمجلس الوطني الثاني عشر لنواب الشعب الصيني في ١ سبتمبر ٢٠١٧، على أن يتم العمل بهذا التعديل من ١ يناير ٢٠١٨[1].

ج- عُدِّل قانون القضاة للمرة الثالثة بموجب التعديل الثاني المُقدَّم للدورة العاشرة للجنة الدائمة للمجلس الوطني الثالث عشر لنواب الشعب الصيني في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ The second amendment to the Tenth Session of the Standing Committee of the 13th National People's Congress[2]، وصدر بموجب قرار رئيس

---

(1) Adopted at the 12th Session of the Standing Committee of the Eighth National People's Congress on February 28, 1995; amended for the first time in accordance with the Decision on Amending the Judges Law of People's Republic of China adopted at the 22nd Session of the Standing Committee of the Ninth National People's Congress on June 30, 2001.

- Amended for the second time in accordance with the Decision of the Standing Committee of the National People's Congress on Amending Eight Laws Including the Judges Law of the People's Republic of China adopted at the 29th Session of the Standing Committee of the 12th National People's Congress on September 1, 2017, Judges Law of the People's Republic of China, Judges Law, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), Available at; https://npcobserver.com/lawlist/judges-law/
- See Also; Judges Law of the People's Republic of China (Revised in 2017), LexisNexis, Lexis China, Available at; https://hk.lexiscn.com/law/law-english-1-3195208-T.html
- See Also; 中华人民共和国法官法 - 维基文库, 自由的图书馆, Available at; https://zh.wikisource.org/wiki/%E4%B8%AD%E5%8D%8E%E4%BA%BA%E6%B0%91%E5%85%B1%E5%92%8C%E5%9B%BD%E6%B3%95%E5%AE%98%E6%B3%95
- Available Also at; https://zh.wikisource.org/wiki/中华人民共和国法官法

(2) Judges Law of the People's Republic of China, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), Available at;

- https://npcobserver.com/lawlist/judges-law/

الجمهورية رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٩ في ٢٣ أبريل ٢٠١٩[١]، على أن يبدأ العمل بهذا التعديل من ١ أكتوبر ٢٠١٩[٢] وفقـًا للمادة ٦٩ من قانون القضاة التي أقرت ذلك بقولها:" يسري هذا القانون اعتباراً من ١ أكتوبر ٢٠١٩"[٣].

ثانيـًا: الغاية من إصدار قانون القضاة:

ذكر المُشرِّع الغاية من إصدار قانون القضاة عام ١٩٩٥ في المادة ١ بقوله:" تم سن هذا القانون وفقـًا لأحكام دستور جمهورية الصين الشعبية لتعزيز جودة عمل القضاة ولتعزيز إدارة القضاة وضمان أن تُمارس المحاكم الشعبية السلطة القضائية بشكلٍ مستقل وفقـًا لأحكام القانون، وللتأكيد على أن القضاة يؤدون مهامهم وواجباتهم وفقـًا لأحكام القانون، ولضمان تطبيق القانون بنزاهة"[٤].

وهى الغاية نفسها التي ذكرها المُشرِّع في المادة ١ من قانون القضاة بعد تعديله في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ بقوله[٥]:" تم صياغة هذا القانون وفقـًا لأحكام دستور

---

(١) يمكن مطالعة قرار رئيس جمهورية الصين الشعبية رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٩ الصادر في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ (باللغة الصينية)، على الرابط الآتي:

中华人民共和国主席令 第二十七号, Presidential Order (April 23, 2019), The National People's Congress of the People's Republic of China, April 23, 2019, Available at; http://www.npc.gov.cn/npc/xinwen/2019-04/23/content_2086059.htm

(2) Judges Law of the People's Republic of China, (Chinese Text), The National People's Congress of the People's Republic of China, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), April 23, 2019, Available at; http://www.npc.gov.cn/npc/xinwen/2019-04/23/content_2086082.htm

(3) Article 69: "This Law takes effect October 1, 2019," Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;

- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(4) Article 1: "This law is enacted in accordance with the Constitution to enhance the quality of judges, to strengthen the administration of judges, and to ensure that the People's Courts independently exercise judicial authority according to law, that judges perform their functions and duties according to law and that law is administered impartially." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(٥) يُلاحظ اختلاف صياغة المادة ١ من قانون القضاة الصادر في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ بشكلٍ بسيط عن صياغة النص الوارد في المسودة الثانية لمشروع قانون القضاة الصادرة في فبراير ٢٠١٩، وقد جاءت صياغة المادة ١ في مسودة

جمهورية الصين الشعبية من أجل النهوض الشامل بإنشاء هيئة قضائية رفيعة المستوى، ومن أجل تعزيز إدارة ومراقبة عمل القضاة؛ لحماية الحقوق والمصالح القانونية للقضاة، ولضمان عمل محاكم الشعب بشكلٍ قانوني، ومستقل، وممارسة سلطة الفصل في الأحكام؛ لضمان أداء القضاة لواجباتهم وفقـًا لأحكام القانون، ولضمان العدالة القضائية"[1].

ثالثـًا: إرهاصات تعديل قانون القضاة:

تم سن القانونان الرئيسان المنظمان لواجبات ومسؤوليات الموظفين والعاملين في المحاكم والنيابات العامة الشعبية والمنظمان للإجراءات والجوانب

فبراير ٢٠١٩ على النحو الآتي:

- Article 1: "This law is formulated on the basis of the Constitution so as to advance the regularization, specialization, and professionalization of judges; to strengthen the management of judges; to ensure that the people's courts independently exercise the adjudication power; to ensure judges' performance of their duties in accordance with law; to ensure judicial fairness; and to preserve the lawful rights and interests of judges." P.R.C Judges Law (Draft Revisions) (Second-reading Draft), China Law Translate, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/中华人民共和国法官法修订草案-二次审议稿/?lang=en#

– يمكن أيضـًا مراجعة الرابط الآتي:

https://www.chinalawtranslate.com/%E4%B8%AD%E5%8D%8E%E4%BA%BA%E6%B0%91%E5%85%B1%E5%92%8C%E5%9B%BD%E6%B3%95%E5%AE%98%E6%B3%95%E4%BF%AE%E8%AE%A2%E8%8D%89%E6%A1%88-%E4%BA%8C%E6%AC%A1%E5%AE%A1%E8%AE%AE%E7%A8%BF/?lang=en

(1) Article 1: "This law is formulated on the basis of the constitution so as to comprehensively advance the establishment of a high-caliber judicial corps, to strengthen the management and oversight of judges, to protect judges' lawful rights and interests, to ensure that the people's courts lawfully, independently, and justly exercise the adjudication power; to ensure judges' performance of their duties in accordance with law; and to ensure judicial fairness." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

– يمكن مطالعة تعديل قانون القضاة الصادر في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ (باللغة الصينية) على النحو الآتي:

- Judges Law of the People's Republic of China, (Chinese Text), The National People's Congress of the People's Republic of China, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), April 23, 2019, Available at; http://www.npc.gov.cn/npc/xinwen/2019-04/23/content_2086082.htm

الرئيسة الأخرى لعمل المحاكم والنيابات الشعبية في الصين عام ١٩٧٩ بعد فترة وجيزة من انتهاء الثورة الثقافية Cultural Revolution[١]، وخضع كلاً منهما لعدة تعديلات طفيفة several minor amendments على مدار الأربعين عامًا تقريبًا، ولكن ما زال هيكلهما ومحتواهما الرئيس كما هو عندما كُتبا لأول مرة في السبعينيات.

ثمَّ بدأت الجهود الرامية إلى إصلاح القانونين Efforts to overhaul the two laws في وقتٍ مبكر في فترة التسعينيات عندما تم إدراجهما للمراجعة والتنقيح في الخطة التشريعية الخمسية الثامنة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني 8th NPCSC's five-year legislative plan، وتم إدراجهما بصفةٍ مستمرة في الخطط التشريعية اللاحقة بما في ذلك الخطة الخمسية التاسعة والعاشرة والثانية عشر.

وبحلول عام ٢٠١٣ تولت لجنة الشؤون الداخلية والقضائية التابعة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني مسؤولية صياغة قانوني القضاة والنيابة العامة الشعبية لتحل بذلك محل المحكمة العليا والنيابة العامة في صياغة القانونين؛ وهو تغيير يُشير إلى أهمية تعديل المشروعين، ويهدف إلى تجنب المزيد من التأخير في صياغة القانونين وتقنينهما[٢].

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الثورة الثقافية يُراجع للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: السمات العامة للنظام القانوني والتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق، ص ٥٧ وما بعدها؛ الفصل التمهيدي: مُقدِّمة لدراسة النظام القانوني الصيني، المبحث الثاني: تاريخ الصين في العصر الحديث، رابعًا: ماو تسي تونج والثورة الثقافية.

(2) 29th Session Watch Pt. 1: NPCSC to Consider Revisions of Laws Organizing China's Judicial System, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), August 18, 2017, Available at; https://npcobserver.com/2017/08/18/29th-session-watch-pt-1-npcsc-to-consider-revisions-of-laws-organizing-chinas-judicial-system/

أ-تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٧:

أصدرت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الثاني عشر لنواب الشعب الصيني خطتها التشريعية عام ٢٠١٧ مؤكدة فيها أن القانون الأساس لمحاكم الشعب والقانون الأساس للنيابة العامة الشعبية يُعَدّان من أهم التشريعات التي ينبغي دراستها عن كثب في جدول أعمال المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني عام ٢٠١٧، وستكون دراسة هذين المشروعين- بلا شك- تتويجاً للرغبة الحالية في الإصلاح القضائي؛ لأنهما لم يخضعا للمراجعة الشاملة منذ عام ١٩٧٩، ولهذا توقَّعت اللجنة الدائمة تلقي الكثير من التعليقات الهامة بمجرد تقديم المشروعين رسمياً للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني[1].

ومن هنا اجتمع مجلس الرؤساء في ١٨ أغسطس ٢٠١٧ وقرر أن الدورة التاسعة والعشرين للجنة الدائمة للمجلس الوطني الثاني عشر لنواب الشعب الصيني 29th session of the 12th NPC Standing Committee (NPCSC) سيتم انعقادها في الفترة من ٢٨ أغسطس إلى ١ سبتمبر ٢٠١٧ من أجل النظر في تعديل تسعة مشاريع قوانين- خمسة مشاريع تم ترحيلها من عام ٢٠١٦، وأربعة مشاريع

(1) NPC Standing Committee Schedules Major Legislations for 2017, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), May 3, 2017, Available at; https://npcobserver.com/2017/05/03/npc-standing-committee-schedules-major-legislations-for-2017/

- ذكرت الخطة التشريعية السنوية الصادرة عام ٢٠١٨ أهمية مراجعة القانون الأساس لمحاكم الشعب والقانون الأساس للنيابة العامة الشعبية في الدورة الثالثة المنعقدة في يونية ٢٠١٨، يُراجع:

- NPC Standing Committee Releases 2018 Legislative Plan, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), April 27, 2018, Available at; https://npcobserver.com/2018/04/27/npc-standing-committee-releases-2018-legislative-plan/

جديدة– من أهمها النظر في تعديل قانون القضاة وقانون النيابة العامة الشعبية.

وهذا الأمر ينبع بطبيعة الحال من حقيقة هامة مؤداها ضرورة استمرار عملية الإصلاح القضائي، ولهذا قدَّمت لجنة الشؤون الداخلية والقضائية التابعة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني NPC Internal and Judicial Affairs Committee ثلاثة مشاريع قوانين تهدف إلى الانتهاء من المرحلة الأخيرة من إصلاحات النظام القضائي الصيني codifying the latest round of reforms of China's judicial system: مشروع مراجعة القانون الأساس لمحاكم الشعب People's Courts Organic Law (人民法院组织法)، ومشروع مراجعة القانون الأساس للنيابة العامة الشعبية People's Procuratorates Organic Law (人民检察院组织法)، ومسودة تعديلات قانون القضاة Judges Law (法官法)، بالإضافة إلى تعديل سبعة قوانين أخرى[1].

ومن هنا عُدِّل قانون القضاة للمرة الثانية عام ٢٠١٧ وفقـًا لقرار اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني بشأن تعديل القوانين الثماني بما في ذلك قانون القضاة لجمهورية الصين الشعبية الذي اعتمد في الدورة التاسعة والعشرين للجنة الدائمة للمجلس الوطني الثاني عشر لنواب الشعب الصيني في ١ سبتمبر ٢٠١٧، على أن يتم العمل بهذا التعديل من ١ يناير ٢٠١٨[2].

---

(1) 29th Session Watch Pt. 1: NPCSC to Consider Revisions of Laws Organizing China's Judicial System, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), August 18, 2017, Available at; https://npcobserver.com/2017/08/18/29th-session-watch-pt-1-npcsc-to-consider-revisions-of-laws-organizing-chinas-judicial-system/

(2) Amended for the second time in accordance with the Decision of the Standing Committee of the National People's Congress on Amending Eight Laws Including the Judges Law of the People's Republic of China adopted at the 29th Session of the Standing Committee of the 12th National People's Congress on September 1, 2017, Judges Law of the People's Republic of China, Judges Law, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), Available at;

ب- تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩:

بناءً على دراسة تعديلات قانون القضاة الصادرة عام ٢٠١٧ قدَّمت محكمة الشعب العليا Supreme People's Court (SPC) في ١٦ ديسمبر ٢٠١٧ مشروع مراجعة وتنقيح قانون القضاة مصحوبًا بمشروع مراجعة وتنقيح قانون المُدَّعين العامين المُقدَّم من النيابة العامة الشعبية Supreme People's Procuratorate (SPP)؛ لإدخال عدة تعديلات على حقوق والتزامات القضاة والمُدَّعين العاميين، بما في ذلك نظام المسؤولية القضائية[١]، ونظام العقوبة التأديبية[٢]، والحماية المختلفة للموظفين القضائيين[٣،٤].

---

https://npcobserver.com/lawlist/judges-law/

- See Also; Judges Law of the People's Republic of China (Revised in 2017), LexisNexis, Lexis China, Available at; https://hk.lexiscn.com/law/law-english-1-3195208-T.html

(١) لمزيد من التفاصيل عن أراء محكمة الشعب العليا في تحسين نظام المسؤولية القضائية لمحاكم الشعب، يُراجع:

- SPC Opinions on Improving People's Courts' Judicial Responsibility System, China Law Translate, September 20, 2015, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/judicial-accountability/?lang=en

(٢) لمزيد من التفاصيل عن الفتاوى الصادرة بشأن نظام العقاب التأديبي للقضاة والمُدَّعين العامين، يُراجع:

- Opinions on the Establishment of a Disciplinary Punishment System for Judges and Procurators (for trial implementation), China Law Translate, November 7, 2016, Available at;https://www.chinalawtranslate.com/%e5%85%b3%e4%ba%8e%e5%bb%ba%e7%ab%8b%e6%b3%95%e5%ae%98%e3%80%81%e6%a3%80%e5%af%9f%e5%ae%98%e6%83%a9%e6%88%92%e5%88%b6%e5%ba%a6%e7%9a%84%e6%84%8f%e8%a7%81%ef%bc%88%e8%af%95%e8%a1%8c%ef%bc%89/?lang=en

(٣) لمزيد من التفاصيل عن الأحكام الصادرة بشأن حماية الموظفين القضائيين في أثناء أدائهم القانوني لواجباتهم، يُراجع:

- Provisions on the Protection of Judicial Personnel in the Lawful Performance of Their Duties, China Law Translate, July 29, 2016, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/judicialprotection/?lang=en

(4) "This pair of bills will likely codify many of the current reforms on the rights and obligations of judges and procurators, including the judicial responsibility system, disciplinary punishment system, and various protections for judicial personnel." NPCSC to End 2017 with Blockbuster December Session (UPDATED), NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), December 16, 2017, Available at; https://npcobserver.com/2017/12/16/npcsc-to-end-2017-with-blockbuster-december-session/

ثمَّ صدرت مسودة كلاً من مشروع قانون القضاة[١] (Judges Law (Draft Revisions)، ومشروع قانون المُدَّعين العامين (Procurators Law (Draft Revisions في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٧[٢]؛ لكي يتم إبداء الرأي فيهما من قِبَل العامة، ولكي يدلوا كل فرد من أفراد الشعب بدلوه فيهما حتى يوم ٢٧ يناير ٢٠١٨[٣].

وعندما أصدرت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني خطتها التشريعية السنوية عام ٢٠١٨ Legislative Plan ذكرت في الفئة الأولى من الخطة التشريعية– المتصلة بالمداولات المستمرة؛ أي التي تم ترحيلها من عام ٢٠١٧ those for continued deliberation (that is, those carried over from 2017)– أهمية مراجعة القانون الأساس لمحاكم الشعب والقانون الأساس للنيابة العامة الشعبية في الدورة

(١) يمكن مطالعة مسودة مشروع قانون القضاة الصادرة في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٧ (باللغة الصينية)، على الرابط الآتي:

- https://npcobserver.files.wordpress.com/2017/12/judges-law-revision-1st-draft.pdf

– ويمكن مطالعتها باللغة الانجليزية، على الرابط الآتي:

- Judges Law (Draft Revisions), China Law Translate, December 29, 2017, Available at; http://www.chinalawtranslate.com/%E6%B3%95%E5%AE%98%E6%B3%95%EF%BC%88%E4%BF%AE%E8%AE%A2%E8%8D%89%E6%A1%88%EF%BC%89/?lang=en

(٢) يمكن مطالعة مسودة مشروع قانون المُدَّعين العامين الصادرة في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٧ (باللغة الصينية)، على الرابط الآتي:

https://npcobserver.files.wordpress.com/2017/12/procurators-law-revision-1st-draft.pdf

– ويمكن مطالعتها باللغة الانجليزية، على الرابط الآتي:

- Procurators Law (Draft Revisions), China Law Translate, December 29, 2017, Available at; http://www.chinalawtranslate.com/%E6%A3%80%E5%AF%9F%E5%AE%98%E6%B3%95%EF%BC%88%E4%BF%AE%E8%AE%A2%E8%8D%89%E6%A1%88%EF%BC%89/?lang=en

(٣) يجب ملاحظة أنه قد تم تعديل رابط مطالعة قانوني القضاة والمُدَّعين العامين يوم ٤ يناير ٢٠١٨؛ بإضافة ترجمة اللغة الإنجليزية لمشروع تعديل القانونين، يُراجع:

- NPCSC Releases Seven Draft Laws for Public Comments: December 29, 2017 (UPDATED), NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), December 29, 2017, (Updated January 4, 2018), Available at; https://npcobserver.com/2017/12/29/npcsc-releases-seven-draft-laws-for-public-comments-december-29-2017/

الثالثة المنعقدة في يونية ٢٠١٨ (3rd Projects for Continued and Initial Deliberation June Session)[١].

ثمَّ صدرت المسودة الثانية لمشروع قانون القضاة Second draft revision to the Judges Law[٢] والمسودة الثانية لمشروع قانون المُدَّعين العامين في بداية عام ٢٠١٩ Second draft revision to the Procurators Law[٣]، وقد حثت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني الجمهور على إبداء رأيه في المسودة الثانية لكلا المشروعين soliciting public comments حتى يوم ٣ فبراير ٢٠١٩[٤].

ومن هنا عُدِّل قانون القضاة للمرة الثالثة بموجب التعديل الثاني المُقدَّم للدورة العاشرة للجنة الدائمة للمجلس الوطني الثالث عشر لنواب الشعب الصيني في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ The second amendment to the Tenth Session of the Standing Committee of the 13th National People's Congress[٥]، وصدر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم

---

(1) NPC Standing Committee Releases 2018 Legislative Plan, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), April 27, 2018, Available at; https://npcobserver.com/2018/04/27/npc-standing-committee-releases-2018-legislative-plan/

(٢) يمكن مطالعة المسودة الثانية لتنقيح قانون القضاة (باللغة الصينية)، على الرابط الآتي:

- https://npcobserver.files.wordpress.com/2019/01/judges-law-2nd-draft-revision.pdf

(٣) يمكن مطالعة المسودة الثانية لتنقيح قانون المُدَّعين العامين (باللغة الصينية)، على الرابط الآتي:

- https://npcobserver.files.wordpress.com/2019/01/procurators-law-2nd-draft-revision.pdf

(4) "The NPC Standing Committee is soliciting public comments on the following eight bills through February 3, 2019," NPCSC Seeks Public Comments on Draft Patent Law Amendment, Two Civil Code Parts, Vaccine Administration Law & Four Other Bills (UPDATED), NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), January 4, 2019, (Updated January 27, 2019), Available at;
https://npcobserver.com/2019/01/04/npcsc-seeks-public-comments-on-draft-patent-law-amendment-two-civil-code-parts-vaccine-administration-law-four-other-bills/

(5) Judges Law of the People's Republic of China, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), Available at;

- https://npcobserver.com/lawlist/judges-law/

٢٧ لسنة ٢٠١٩ في ٢٣ أبريل ٢٠١٩[١]، على أن يبدأ العمل بهذا التعديل من ١ أكتوبر ٢٠١٩[٢] وفقـًا للمادة ٦٩ من قانون القضاة التي أقرت ذلك بقولها:" يسري هذا القانون اعتباراً من ١ أكتوبر ٢٠١٩"[٣].

ج-تقدير المقترحات المُقدَّمة بشأن مسودة مشروع القانون عام ٢٠١٩:

تُشير الدراسات التي تناولت مقترحات تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩ إلى أن مسودة مشروع قانون القضاة قد تلقت ٨٠٠ اقتراح حتى يوم ٢٥ يناير ٢٠١٩، ولكن على الرغم من تقديم هذا العدد من المقترحات يرى الكثير من المراقبين- وفقـًا لرأي الباحثة " سوزان فايندر" Susan Finder- أن إعادة صياغة قانون القضاة في الصين يرتبط بشكلٍ وثيق بضرورة التطوير داخل البلاد، بالإضافة إلى التأثير على الكثيرين خارج الصين في جميع أنحاء العالم، ولهذا نُشرت مسودة مشروع قانون القضاة باللغة الانجليزية على موقع Chinalawtranslate.com من أجل توضيح الرؤية العامة لتعديل قانون القضاة، ولكن يتضح من مطالعة عدد مشاهدات الموقع سالف الذكر عدم إبداء الكثيرين اهتمامـًا بهذه التعديلات، ومن هنا قامت جمعية القانون الصينية China Law Society- وهى إحدى الجمعيات التي أبدت أراءً

---

(١) يمكن مطالعة قرار رئيس جمهورية الصين الشعبية رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٩ الصادر في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ (باللغة الصينية)، على الرابط الآتي:

中华人民共和国主席令 第二十七号, Presidential Order (April 23, 2019), The National People's Congress of the People's Republic of China, April 23, 2019, Available at; http://www.npc.gov.cn/npc/xinwen/2019-04/23/content_2086059.htm

(2) Judges Law of the People's Republic of China, (Chinese Text), The National People's Congress of the People's Republic of China, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), April 23, 2019, Available at; http://www.npc.gov.cn/npc/xinwen/2019-04/23/content_2086082.htm

(3) Article 69: "This Law takes effect October 1, 2019," Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;

- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

مهمة حول مسودة مشروع قانون القضاة- بعقد ورشة قانونية توضح أهمية هذه التعديلات، ولكن لم يُقدِّم تقرير الجمعية أي تفاصيل عن مشاركة أي عضو أجنبي في ورشة العمل أو إبدائه لأي رأي فيما يتصل بأهمية هذه التعديلات[1].

بالإضافة إلى صدور مسودة مشروع قانون القضاة قبل انعقاد مؤتمر العمل السياسي والقانوني للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني لعام ٢٠١٩ Communist Party (Party) Central Committee's 2019 Political-Legal Work Conference، ولهذا لا تعكس مسودة مشروع قانون القضاة أحدث المؤشرات السياسية الحالية وفقـًا لآراء هؤلاء المراقبين.

من هذا المنطلق انتقدت الباحثة " سوزان فايندر" Susan Finder صدور مشروع قانون القضاة- آنذاك- بهذا الشكل مؤكدةً أنه سينطوي عند تطبيقه على عدة آثار سلبية على القضاء الصيني على المَدَيين القصير والطويل، في الوقت الذي يسعى فيه القضاء الصيني إلى الارتباط بشكلٍ متزايد مع العالم الخارجي من خلال عمله المستمر على التفاوض على مشروع اتفاقية الاعتراف بالأحكام الاجنبية وتنفيذها الصادرة في مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Judgments، بالإضافة إلى الترتيبات

(١) تُعَدّ الباحثة " سوزان فايندر" Susan Finder أحد المراقبين لعمل المحكمة الشعبية العليا منذ أكثر من ٢٥ عامـًا، وقد عُينت عضواً في لجنة الخبراء التجاريين الدولية في المحكمة التجارية الدولية الصينية التابعة لمحكمة الشعب العليا في أغسطس ٢٠١٨ International commercial expert committee of the China International Commercial Court (CICC)، وعملت أستاذاً مساعداً بكلية الحقوق بجامعة " هونج كونج" في خريف ٢٠١٥، يُراجع:

Susan Finder, About Me, Supreme People's Court Monitor, Available at;
- https://supremepeoplescourtmonitor.com/about-me/

الخاصة بالاعتراف المتبادل بالأحكام وتنفيذها في المسائل المدنية والتجارية بين " البر الرئيس" في الصين[١] و" هونج كونج" Arrangement on Reciprocal Recognition and Enforcement of Judgments in Civil and Commercial Matters between mainland China and Hong Kong.

ولم يقتصر الأمر على هذا النقد بل امتد إلى طرح العديد من المراقبين خارج الصين وداخلها أيضـًا outside observers (and Chinese ones as well) لعدة تساؤلات مهمة يتمثَّل أهمها في الآتي: ما الرؤية التي ينقلها القاضي الصيني؟ وما الحقوق والمسؤوليات التي يتمتع بها القاضي الصيني بموجب هذا القانون؟ وهل سيشجع هذا القانون– إذا تم إصداره بشكله الحالي– الأشخاص الأكفاء على البقاء في النظام القضائي؟ وهل سيشجع الشباب على الالتحاق بالسلك القضائي أم لا؟[٢].

ثالثـًا: الخطة التشريعية الخمسية ٢٠١٨– ٢٠٢٣:

قُسمت الخطة التشريعية الخمسية Five-year legislative plan المزمع تطبيقها في خلال الفترة ٢٠١٨– ٢٠٢٣ إلى عدة أقسام، وتندرج تعديلات القانون الأساس لمحاكم الشعب (رقم ٦ من النوع الأول من الخطة)، والقانون الأساس للنيابة الشعبية (رقم ٧)، وقانون القضاة (رقم ٨)، وقانون النيابة العامة (رقم ٩) في النوع الأول من الخطة المُكوَّن من ٦٩ مشروع قانون يبغي المُشرِّع تطبيقها في أقرب

(١) " البر الرئيس" أو " القارة الصينية" أو ببساطة " البر الرئيس" مصطلح يطلق على المناطق التي تديرها جمهورية الصين الشعبية، ولا يشمل هذا المصطلح دولة " تايوان" و" بسكادورز كنمن" و" ماتسو"، والمنطقتين اللتين تتمتعان بالحُكم الذاتي عدا مسائل الأمن الوطني والتمثيل الدولي وهما " هونج كونج" و" ماكاو"، يُراجع:

- Mainland China, Wikipedia, Available at; https://en.wikipedia.org/wiki/Mainland_China

(2) Susan Finder, What Does China's Judges Law Draft Mean? Supreme People's Court Monitor, January 26, 2019, Available at;
https://supremepeoplescourtmonitor.com/2019/01/26/what-does-chinas-judges-law-draft-mean/

وقت ممكن Class I Projects: Draft laws for which the conditions are relatively mature and which are planned to be submitted for deliberation during the term (69 projects)[1].

وقد ذكر " لي تشانشو" رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني Li Zhanshu, Chairman of the Standing Committee of the National People's Congress في تقرير اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الثالث عشر لنواب الشعب الصيني في اجتماعها الثاني يوم ٨ مارس ٢٠١٩- المنشور يوم ١٨ مارس ٢٠١٩- أنه:" بتكليف من اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب، أُقدِّم تقريراً إلى الجمعية العامة للنظر فيه... حول العمل الرئيس في العام الماضي"[2]، ثمَّ ذكر في البند ثالثاً:" لقد قمنا بتعزيز وتحسين العمل التشريعي في العصر الجديد لتوفير الضمانات القانونية للإصلاح والانفتاح والاستقرار..."[3].

ومن هنا أكدت اللجنة الدائمة في تقريرها وحدة الإصلاح وسيادة القانون، وأعدت بعناية الخطة التشريعية المُبتغاة، وعقدت اجتماع العمل التشريعي للجنة الدائمة وندوة العمل التشريعي المحلي... وتم سن ٨ قوانين وتعديل ٤٧ لائحة وإصدار ٩ قرارات بشأن القضايا القانونية ذات الصلة والقضايا الرئيسة. وتُعَدّ هذه

(1) 13th NPCSC Legislative Plan, 13th NPC Standing Committee Legislative Plan, (2018-2023), Available at;
- https://zh.wikisource.org/wiki/User:NPCObserver/13thNPCSCLegislativePlan

(2) "Fellow Deputies, on behalf of the Standing Committee of the 13th National People's Congress (NPC), I will now present to you a report on its work for your deliberation."
- "Let me begin with a brief review of our major initiatives over the past year." Li Zhanshu, Report of the Work of the Standing Committee of the National People's Congress, Delivered at the Second Session of the 13th National People's Congress on March 8, 2019, p 3, Available Also at;
- https://npcobserver.files.wordpress.com/2019/03/npcsc-2019-work-report_eng.pdf

(3) "III. We strengthened and improved legislative work in the new era to provide legal guarantees for reform, opening up, and stability."

المشاريع التشريعية أساساً لثلاث فئات: الأولى: التركيز على الوضع العام لعمل الحزب والدولة، الثانية: تعزيز وضمان تنفيذ عملية صنع القرار الرئيسة من خلال التشريعات، وتعميق الإصلاح بشكلٍ شامل، الثالثة: أن تستند الإصلاحات الرئيسة قانوناً إلى التشريعات والتعديلات الجديدة، بالإضافة إلى تسريع بناء نظام حُكم القانون الاشتراكي وبناء دولة اشتراكية يحكمها القانون، واستكمال المهام التشريعية في المجالات الرئيسة...[1].

وهو ما ذكره " لي تشانشو" Li Zhanshu رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني بقوله:" دعماً للتكامل بين الإصلاح وسيادة القانون، وضعت اللجنة الدائمة برنامجها التشريعي، وعقدت اجتماعات بشأن عملها التشريعي ومنتدياتها بشأن التشريعات المحلية، واتخذت ترتيباتها للعمل التشريعي في الوقت المناسب، لقد قمنا بصياغة ٨ قوانين، وراجعنا ٤٧ لائحة، واعتمدنا ٩ قرارات بشأن القضايا القانونية وغيرها من القضايا الرئيسة.

وتنقسم هذه البنود التشريعية إلى ثلاث فئات رئيسة وفقاً لوظائفها: أولاً: تشجيع وضمان تنفيذ القرارات والترتيبات الرئيسة من خلال التشريعات مع التركيز على العمل الشامل للحزب والدولة، ثانياً: ضمان أن يكون للإصلاحات

(١) يُراجع: تقرير عمل اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في الاجتماع الثاني للمجلس الوطني الثالث عشر لنواب الشعب الصيني في ٨ مارس ٢٠١٩ (باللغة الصينية)، وكالة أنباء شينخوا، بكين، الصين، ١٨ مارس ٢٠١٩، على الرابط الآتي:

(两会受权发布）全国人民代表大会常务委员会工作报告，新华社北京3月18日电, March 18, 2019, Available at;

- http://www.xinhuanet.com/politics/2019lh/2019-03/18/c_1124247894.htm

الرئيسة أساس قانوني من خلال سن القوانين ومراجعتها مع التركيز على تعميق الإصلاح الشامل، ثالثًا: الوصول بالمهام التشريعية في المجالات الرئيسة إلى خاتمة ناجحة مع التركيز على تسريع الجهود لإقامة نظام حُكم القانون الاشتراكي وبناء الصين لتصبح دولة اشتراكية يحكمها سيادة القانون"[1].

وفي الوقت نفسه أكدت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني أنه: انطلاقًا من روح المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني والدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية التاسعة عشرة، ووفقًا لخطة الإصلاح المؤسسي التي أقرها المجلس الوطني الثالث عشر لنواب الشعب الصيني، تبنت اللجنة الدائمة عملية مراجعة القوانين واتخذت عدة قرارات لتحسين النظام القانوني لمؤسسات الدولة من أجل اتخاذ القرارات بشأن تعديل مسؤوليات الأجهزة الإدارية المُشاركة في الإصلاح المؤسسي لمجلس الدولة، ومراجعة ٣١٦ مادة في ٣٢ قانونًا... وتعديل القانون الأساس لمحكمة الشعب، والقانون الأساس للنيابة العامة الشعبية، وقانون الإجراءات الجنائية، وصياغة قانون هيئة المُحَلفين الشعبية، وقانون المساعدة القضائية الجنائية الدولية، واتخاذ القرارات بشأن إنشاء

(1) "Upholding integration between reform and the rule of law, the Standing Committee drew up its legislative program, held meetings on its legislative work and forums on local legislation, and made timely arrangements for legislative work. We formulated 8 laws, revised 47 laws, and adopted 9 decisions on legal issues and other major issues."

- "These legislative items fell into three main categories according to their functions: first, promoting and ensuring the implementation of major decisions and arrangements through legislation with a focus on the overall work of the Party and the state; second, guaranteeing that major reforms have a legal basis through enacting and revising laws with a focus on comprehensively deepening reform; and third, bringing legislative tasks in key areas to a successful conclusion with a focus on accelerating efforts to establish a socialist rule of law system and build China into a socialist country governed by the rule of law." Li Zhanshu, Report of the Work of the Standing Committee of the National People's Congress, March 8, 2019, op. cit. p 4-5.

إجراءات معالجة قضايا الملكية الفكرية مثل المحاكم وبراءات الاختراع...[1].

وهو ما ذكره " لي تشانشو" Li Zhanshu رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في الفقرة الثالثة من البند ثالثاً من تقرير اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الثالث عشر لنواب الشعب الصيني في اجتماعها الثاني يوم ٨ مارس ٢٠١٩- المنشور يوم ١٨ مارس ٢٠١٩- بقوله:" تطبيقاً للمبادئ الصادرة عن المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني والدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية للحزب، قامت اللجنة الدائمة بمراجعة القوانين واتخذت قرارات لتحسين قوانين مؤسسات الدولة والمنظمات وفقاً لخطة تعميق الإصلاح المؤسسي التي تم الموافقة عليها في الدورة الأولى للمجلس الوطني الثالث عشر لنواب الشعب الصيني".

واستطرد في القول:" لقد اتخذنا قراراً بشأن تعديل واجبات الهيئات الإدارية المشاركة في الإصلاح المؤسسي لمجلس الدولة، وهى مسألة تطرقت إلى الأحكام القانونية، ونسقنا مراجعة ٣١٦ مادة من ٣٢ قانوناً تتصل بالإصلاح المؤسسي...".

" لقد قمنا بمراجعة القانون الأساس لمحاكم الشعب، والقانون الأساس للنيابة العامة الشعبية، وقانون الإجراءات الجنائية، وقمنا بصياغة قانون مُحَلفي

(١) يُراجع: تقرير عمل اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في الاجتماع الثاني للمجلس الوطني الثالث عشر لنواب الشعب الصيني في ٨ مارس ٢٠١٩ (باللغة الصينية)، وكالة أنباء شينخوا، بكين، الصين، ١٨ مارس ٢٠١٩، على الرابط الآتي:

(两会受权发布）全国人民代表大会常务委员会工作报告，新华社北京3月18日电, March 18, 2019, Available at;

- http://www.xinhuanet.com/politics/2019lh/2019-03/18/c_1124247894.htm

الشعب وقانون المساعدة القضائية الدولية في المسائل الجنائية، واتخذنا قرارات بشأن إنشاء محكمة شنغهاي المالية، وبشأن العديد من القضايا المتصلة بإجراءات التقاضي للقضايا المتصلة ببراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الأخرى، وقد عززت هذه الخطوات وأيدت منجزاتنا في إصلاح النظام القضائي..."[1].

ومن هنا يُعَدّ تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ أحد الملامح الرئيسة للخطة التشريعية الخمسية للمؤتمر الوطني الثالث عشر لنواب الشعب الصيني 13th NPC Standing Committee Legislative Plan المقرر تنفيذها في الفترة من ٢٠١٨- ٢٠٢٣ Five-year legislative plan، والذي يُعَدّ من أهم ملامحها تعديل القانون الأساس لمحاكم الشعب الصينية الصادر في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٨ People's Courts Organic Law، والقانون الأساس للنيابة العامة الشعبية الصادر في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٨ People's Procuratorates Organic Law[2]، وقانون القضاة الصادر

---

(1) "Implementing the principles from the 19th National Congress of the Party and the Third Plenary Session of the 19th Party Central Committee, the Standing Committee revised laws and produced decisions to improve the laws for state institutions and organizations in accordance with the plan for deepening institutional reform approved at the First Session of the 13th NPC…"

- "We made a decision on adjusting the duties of administrative bodies in institutional reform of the State Council, an issue which touched upon legal provisions, and coordinated the revision of 316 articles of 32 laws involved in institutional reform…"
- "We revised the Organic Law of the People's Courts, the Organic Law of the People's Procuratorates, and the Criminal Procedure Law, formulated the People's Juror Law and the Law on International Judicial Assistance in Criminal Matters, and put forward decisions on the establishment of the Shanghai Financial Court and on several issues regarding litigation procedures for cases involving patents and other intellectual property rights. These steps consolidated and furthered our achievements in reform of the judicial system…" Li Zhanshu, Report of the Work of the Standing Committee of the National People's Congress, March 8, 2019, op. cit., p 5-6.

(2) NPC Standing Committee Schedules Major Legislations for 2017, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), May 3, 2017, Available at; https://npcobserver.com/2017/05/03/npc-standing-committee-schedules-major-legislations-for-2017/

- يُراجع أيضًا:

- NPC Standing Committee Releases 2018 Legislative Plan, NPC Observer; (Covering the

في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ Judges Law، وقانون النيابة العامة الصادر أيضـًا في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ Procurators Law[1].

رابعـًا: البنية الرئيسة لقانون القضاة:

تناول المُشرِّع في جمهورية الصين الشعبية في قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ الأحكام العامة في الفصل ١، ثمَّ تناول وظائف وواجبات القضاة في الفصل ٢، وتناول حقوق القضاة والتزاماتهم في الفصل ٣، وتناول مؤهلات القضاة في الفصل ٤، وشروط تعيينهم وعزلهم من وظائفهم في الفصل ٥، وبيَّن المحظورات التي يتعيَّن تجنبها من قِبَل القضاة في الفصل ٦، وبيَّن أُصول التقاضي التي يجب مراعاتها من قِبَلهم في الفصل ٧...، ثمَّ تناول المُشرِّع وسائل تدريبهم، والجوائز التي تُمنح لهم، والعقوبة التي تُوقَّع عليهم عند مخالفتهم لمقتضيات وظائفهم، ثمَّ نظام الرواتب والتأمين والضمان الاجتماعي، ونظام استقالتهم وتقاعدهم، والتظلمات والشكاوى، ولجان فحصهم وتقييمهم في الفصول من ٨– ١٦، ثمَّ اختتم المُشرِّع قانون القضاة بالأحكام التكميلية في الفصل ١٧[2].

National People's Congress and its Standing Committee), April 27, 2018, Available at; https://npcobserver.com/2018/04/27/npc-standing-committee-releases-2018-legislative-plan/

(1) 13th NPCSC Legislative Plan, 13th NPC Standing Committee Legislative Plan, (2018-2023), Available at;

- https://zh.wikisource.org/wiki/User:NPCObserver/13thNPCSCLegislativePlan

(٢) جاءت عناوين فصول قانون القضاة في جمهورية الصين الشعبية الصادر عام ١٩٩٥ على النحو الآتي:

- Chapter I: General Provisions.
- Chapter II: Functions and Duties.
- Chapter III: Obligations and Rights.
- Chapter IV: Qualifications for a Judge.
- Chapter V: Appointment and Removal.
- Chapter VI: Posts to be Avoided.
- Chapter VII: Grades of Judges.
- Chapter VIII: Appraisal.
- Chapter IX: Training.

وبناءً على تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ عدَّل المُشرِّع البنية الرئيسة لقانون القضاة؛ فتناول الأحكام العامة في الفصل ١، وتناول واجبات القضاة وحقوقهم في الفصل ٢، ثمَّ بيَّن متطلبات تعيينهم واختيارهم في الفصل ٣، ثمَّ تعيين القضاة وعزلهم في الفصل ٤، وتناول إدارة القضاة في الفصل ٥، ثمَّ تقييم القضاة ومكافأتهم ومعاقبتهم في الفصل ٦، وتناول الضمانات المهنية للقضاة في الفصل ٧، ثمَّ الأحكام التكميلية في الفصل ٨[١].

ويتضح من دراسة تعديلات قانون القضاة الصادرة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ أن المُشرِّع قد عدَّل البنية الرئيسة لقانون القضاة، وأعاد تقسيم الفصول من جديد عن طريق إعادة صياغتها وإعادة هيكلتها لتصبح ثمانية فصول بعد أن كان عددها قبل التعديل سبعة عشر فصلاً، بالإضافة إلى إعادة ترتيب المواد الواردة في ثنايا القانون سواء أكان ذلك بالإضافة أم بالحذف أم بالدمج، وإضافة أحكام جديدة تتناسب مع حركة الإصلاح التشريعي وتبني الأفكار الواردة في الخطة التشريعية الخمسية

- Chapter X: Awards.
- Chapter XI: Punishment.
- Chapter XII: Salary, Insurance and Welfare.
- Chapter XIII: Resignation and Dismissal.
- Chapter XIV: Retirement.
- Chapter XV: Petition and Complaint.
- Chapter XVI: Commission for Examination and Assessment of Judges.
- Chapter XVII: Supplementary Provisions.

(١) جاءت عناوين فصول قانون القضاة في جمهورية الصين الشعبية المُعدَّل في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ والذي سيبدأ العمل به من ١ أكتوبر ٢٠١٩ على النحو الآتي:

- Chapter I: General Provisions.
- Chapter II: Judges' Duties, Obligations and Rights.
- Chapter III: Requirements and Selection of Judges.
- Chapter IV: Appointment and Dismissal of Judges.
- Chapter V: Management of Judges.
- Chapter VI: Evaluation, Reward, and Punishment of Judges.
- Chapter VII: Professional Safeguards for Judges.
- Chapter VIII: Supplementary Provisions.

للمؤتمر الوطني الثالث عشر لنواب الشعب الصيني 13th NPC Standing Committee Legislative Plan المقرر تنفيذها في الفترة من ٢٠١٨ – ٢٠٢٣ Five-year legislative plan.

مع ملاحظة أن تعديلات قانون القضاة الصادرة عام ٢٠١٩ تتشابه إلى حدٍ كبير مع تعديلات قانون المُدَّعي العام وأعضاء النيابة العامة Procurators Law التي تم مناقشتها في الوقت نفسه مع تعديلات قانون القضاة[١]، ولهذا قامت لجنة إعداد مشروع القانونين بمناقشة تعديل قانون القضاة بالتفصيل مع إعمال القياس على قانون المُدَّعي العام وأعضاء النيابة العامة في النقاط التي يتشابه فيها القانونين، مع استبعاد المقارنة والقياس بين شروط القضاة وشروط المُدَّعي العام وأعضاء النيابة العامة لاختلافها في كلا القانونين[٢].

(1) 13th NPCSC Legislative Plan, 13th NPC Standing Committee Legislative Plan, (2018-2023), Available at;
- https://zh.wikisource.org/wiki/User:NPCObserver/13thNPCSCLegislativePlan

(2) "Both revised laws include eight chapters, governing issues ranging from the duties and obligations of judicial personnel to their selection and qualifications. Because most provisions in the two laws are identical, except for judge/court- or procurator/procuratorate-specific terms, the following discussion of the revised. **Judges Law** also applies (by analogy) to procurators." NPCSC Revises Judicial Personnel Laws, Amends Trademark and Unfair Competition Laws, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), April 23, 2019, Available at; https://npcobserver.com/2019/04/23/npcsc-revises-judicial-personnel-laws-amends-trademark-and-unfair-competition-laws/

المبحث الأول
اختيار القضاة وتعيينهم

تمهيد وتقسيم:

اصطلاح القاضي يُقصد به أحد معنيين: أولهما شخصي: ينصرف إلى الفرد الذي يباشر سلطة القضاء؛ أي يُقصد به كل شخص تكون وظيفته العادية ولاية القضاء، والآخر موضوعي: يُعبِّر عن الجهاز القضائي الذي يباشر من خلاله هذا الفرد- وحده أو مع غيره- مهمة القضاء؛ أي المحكمة(١).

والقاضي أخذاً بالمعنى الأول هو كل من يتولى منصب القضاء أيـًا ما كانت درجته أو المحكمة التي يعمل بها(٢)، وهو ما أقره المُشرِّع في المادة ٢ من قانون القضاة في جمهورية الصين الشعبية الصادر عام ١٩٩٥ بقوله:" القضاة هم الموظفون القضائيون الذين يمارسون السلطة القضائية في الدولة وفقـًا لأحكام القانون، بمن فيهم الرؤساء، ونواب الرؤساء، وأعضاء اللجان القضائية، ورؤساء-

(١) د. فتحي والي: الوسيط في قانون القضاء المدني، قانون المرافعات المدنية والتجارية وأهم التشريعات المكملة بما في ذلك القانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٩٧، البند ٩٤، ص ١٥٧، د. فتحي والي: الوسيط في قانون القضاء المدني، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ٢٠٠٩، البند ٩٤، ص ١٥٧، د. وجدي راغب فهمي: مبادئ القضاء المدني، قانون المرافعات، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص ٢١٦، هامش ١، د. عبد التواب مبارك: الوجيز في أُصول القضاء المدني، قانون المرافعات، دار النهضة العربية، ط ٣، ١٤٣٠- ٢٠٠٩، البند ٢٣، ص ٣٨.

(٢) د. أحمد أبو الوفا: المرافعات المدنية والتجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، البند ٤٣، ص ٦٢، د. عاشور مبروك: الوسيط في قانون القضاء المصري، قوانين المرافعات، الجزء الأول، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ١٩٩٦، البند ٨٧، ص ٩٩.

- يُراجع أيضـًا للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧- ٢٠١٦، ص ١١٥، وط ١٤٣٨- ٢٠١٧، ص ١٢١.

كبار– القضاة والقضاة المساعدين لهم في الأقسام، والقضاة، ومساعدو قضاة محكمة الشعب العليا، والمحاكم الشعبية المحلية بكافة مستوياتها والمحاكم الشعبية المتخصصة كالمحاكم العسكرية"[١].

وهو ما أكده المُشرِّع عندما عُدِّل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ في المادة ٢ بقوله:" القضاة هم موظفو المحاكمة الذين يمارسون سلطات الفصل في الولاية وفقًا لأحكام القانون، بمن فيهم رؤساء المحاكم، ونواب رؤساء المحاكم، وأعضاء لجنة الحُكم، ورؤساء الأقسام، ونواب رؤساء الأقسام، ومُحكّمو محكمة الشعب العليا، وجميع مستويات محكمة الشعب المحلية، والمحاكم العسكرية، وغيرها من المحاكم المتخصصة"[٢].

من هذا المنطلق سيتم دراسة الأحكام المتصلة باختيار القضاة وتعيينهم في قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ والمُعدَّل في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ على النحو الآتي:

المطلب الأول: اختيار القضاة.

المطلب الثاني: تعيين القضاة.

---

(1) Article 2: "Judges are judicial persons who exercise the judicial authority of the State according to law, and they include the presidents, vice-presidents, members of judicial committees, chief judges and associate chief judges of divisions, judges and assistant judges of the Supreme People's Court, local People's Courts at various levels and special People's Courts such as military courts." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 2: "Judges are trial personnel who exercise state adjudication powers in accordance with law; including the court presidents, vice presidents, members of the adjudication committee, division heads, deputy division heads, and adjudicators of the Supreme People's Court, all levels of local people's court, and military and other specialized people's courts." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

المطلب الأول
اختيار القضاة

يتوقف حُسن إدارة العدالة وأداء القضاء لوظيفته على حُسن اختيار القضاة وتحري خُلقهم وحُسن قيامهم بعملهم وإبعادهم عن المؤثرات الخارجية؛ حتى يتوفر للقائمين بهذه المهمة الصعبة صبغة النزاهة التي إن تحققت كانت أحكامهم موضعاً للثقة والاحترام(١)، ولهذا يُعَدّ تحديد الطريقة التي يتم بها اختيار القاضي من المسائل القانونية الهامة والدقيقة التي يختلف بشأنها الفقهاء والمُشرِّعون في محاولة للوصول إلى أفضل النُظم للاختيار(٢)؛ لما يترتب على الأسلوب الذي يتم به هذا الاختيار من آثار يتمثَّل أهمها في الآتي:

١-انعكاس طريقة اختيار القضاة على كفائتهم وضماناتهم واستقلالهم.

٢-التأثير على ثقة المتقاضين في القضاة(٣).

ويمكن القول- بصفةٍ عامة- بأن الدول تعرف نظامين لاختيار القضاة؛ الأول:

---

(١) النزاهة فضيلة خلقية يتعيَّن أن تتحلى بها النفس الصالحة عند وزنها للمصالح المتعارضة وليس بأحوج من القضاء إليها وهو ميزان العدالة في حياتنا اليومية، د. عاشور مبروك: الوسيط في قانون القضاء المصري، الجزء الأول، مرجع سابق، البند ٨٨، ص ٩٩.

(٢) يرجع سبب تعدد القوانين في اختيار القضاة إلى أن كل قانون هو أسير التقاليد السائدة في بلده، بالإضافة إلى تأثره بالنُظم السياسية والاجتماعية الموجودة فيها، وكذلك درجة التقدُّم المدني والحضاري التي بلغتها، د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، ١٩٩٠، البند ٣٦، ص ٧٦، د. مصطفى المتولي قنديل: الوجيز في شرح قانون المرافعات، بدون ناشر، ٢٠٠٧- ٢٠٠٨، ص ٨٨- ٨٩، د. عبد التواب مبارك: الوجيز في أُصول القضاء المدني، مرجع سابق، البند ٢٤، ص ٣٩.

(٣) د. محمد عبد الخالق عمر: قانون المرافعات، الجزء الأول، التنظيم القضائي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٠٦، د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٣٥، ص ٧٥- ٧٦، د. مصطفى قنديل: الوجيز في شرح قانون المرافعات، مرجع سابق، ص ٨٨.

الاختيار بالانتخاب، والآخر: الاختيار بالتعيين، ويمكن الإشارة إلى نظام اختيار القضاة بالانتخاب مع ذكر نبذة مختصرة عن الأنظمة المطبقة لهذا النظام وتقويمه، ثمَّ ذكر نظام اختيار القضاة بالتعيين وذكر مزاياه والنقد الموجه إليه على النحو الآتي:

الفرع الأول: اختيار القضاة بالانتخاب

تأخذ العديد من البلاد بهذا النظام ومن أمثلة ذلك بعض المقاطعات السويسرية ومعظم الولايات الأمريكية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق[١]، كما أخذت به فرنسا إبان الثورة الفرنسية. ومقتضى هذا النظام أن يتم اختيار القضاة بعدة طرق على النحو الآتي[٢]:

١- الانتخاب العام بواسطة المواطنين عن طريق الاقتراع العام: يتولى الشعب بنفسه اختيار قضاته كما يختار مُمثِّليه في المجالس التشريعية؛ حتى يكون القضاة محل ثقة المتقاضين، ومن ثمَّ يتحقق مبدأ سيادة القانون[٣]، ومن الدول التي تأخذ

(١) د. فتحي والي: الوسيط في قانون القضاء المدني، ط ١٩٩٧، البند ٩٥، ص ١٥٩، ط ٢٠٠٩، البند ٩٥، ص ١٥٩، د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٣٧، ص ٧٦، د. عبد التواب مبارك: الوجيز في أُصول القضاء المدني، مرجع سابق، البند ٢٤، ص ٣٩.

(٢) د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٣٧، ص ٧٦، د. مصطفى قنديل: الوجيز في شرح قانون المرافعات، مرجع سابق، ص ٩٠، يُراجع أيضًا للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧- ٢٠١٦، ص ١١٧، وط ١٤٣٨- ٢٠١٧، ص ١٢٣.

(٣) د. محمود محمد هاشم: قانون القضاء المدني، الجزء الأول: النظام القضائي، دار الفكر العربي، ١٩٨١، البند ١٢١، ص ٢٠٩، د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٣٧، ص ٧٦، د. عاشور مبروك: الوسيط في قانون القضاء المصري، الجزء الأول، مرجع سابق، البند ٨٩، ص ١٠٠.

بهذا النظام الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، كما أخذت به فرنسا إبان الثورة الفرنسية[١].

٢- الانتخاب بواسطة السلطة التشريعية لكونها تُمثِّل ضمير الأمة ووجدانها:

يوجد لهذا الأسلوب تطبيقًا في دستور جمهورية الصين الشعبية الذي أقرته الدورة الخامسة للمجلس الوطني الخامس لنواب الشعب الصيني في ٤ ديسمبر ١٩٨٢[٢]؛ إذ يتم انتخاب رئيس المحكمة الشعبية العليا بواسطة المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني[٣] (المادة ٦٢ الفقرة ٨ من دستور جمهورية الصين الشعبية المُعدَّلة بموجب المادة ٤١ من تعديل مارس ٢٠١٨)[٤]. في حين تتولى اللجنة الدائمة

---

(١) د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٣٧، ص ٧٦.

(٢) د. أحمد صدقي محمود: الوجيز في قانون المرافعات المصري، دار النهضة العربية، ٢٠١٤، ص ٣٢، وهامش ٤٩ بالصفحة ذاتها، لمزيد من التفاصيل عن التطبيقات الأخرى لنظام انتخاب القضاة بواسطة السلطة التشريعية: د. محمد كمال عبيد: استقلال القضاء، مرجع سابق، البند ١١١ وما بعده، ص ٨٢ وما بعدها.

- لمزيد من التفاصيل عن دستور جمهورية الصين الشعبية الصادر عام ١٩٨٢ وتعديلاته الصادرة في عام ١٩٨٨، و١٩٩٣، و١٩٩٩، و٢٠٠٤ حتى صدور التعديلات الدستورية الأخيرة في مارس ٢٠١٨، يُراجع للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: السمات العامة للنظام القانوني والتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق، ص ٢٣٨ وما بعدها؛ الفصل الثاني: الأُصول الحديثة للقانون الصيني، المبحث الأول: مرحلة التقنين وظهور الدساتير، المطلب الثاني: الدستور الحالي الصادر عام ١٩٨٢.

(3) Article 62: "The National People's Congress exercises the following functions and powers: 8- To elect the President of the Supreme People's Court."

- يمكن مطالعة المادة ٦٢ الفقرة ٧ قبل تعديلها لتصبح المادة ٦٢ الفقرة ٨ على الرابط الآتي:

China (People's Republic of) 1982 (rev. 2004), Constitute, Available at;
- https://www.constituteproject.org/constitution/China_2004?lang=en

(٤) عُدِّلت الفقرة ٧ من المادة ٦٢ من دستور جمهورية الصين الشعبية بموجب المادة ٤١ من تعديل عام ٢٠١٨ لتصبح بعد تعديلها الفقرة ٨ بعد أن أضافت المادة ٤١ البند الجديد رقم ٧، وأعادت ترتيب الفقرات ٧- ١٥ لتصبح بعد تعديلها الفقرات ٨- ١٦.

- Article 41: "In article 62 of the Constitution, one item is added under "The National

للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني تعيين وعزل نواب رئيس المحكمة العليا وقضاتها وأعضاء لجنتها القضائية ورئيس المحكمة العسكرية[١] (المادة ٦٧ الفقرة ١٢ من دستور جمهورية الصين الشعبية المُعدَّلة بموجب المادة ٤٤ من تعديل مارس ٢٠١٨)[٢].

٣- **الانتخاب بواسطة الهيئة القضائية نفسها**: التي تملك القدرة على تحديد قدرة وكفاءة المُرشح لوظيفة القاضي وحُسن استعداده للاضطلاع بمسؤولية القضاء[٣]؛ على اعتبار أن رجال هذه السلطة هم أكثر قدرة من غيرهم على الدقة في

People's Congress exercises the following functions and powers" as item 7, which reads "(7) to elect the Chairperson of the State Supervision Commission", and items 7 through 15 are accordingly changed to items 8 through 16." Annotated Translation: 2018 Amendment to the P.R.C. Constitution (Version 2.0), NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), February 7, 2019, Available at;
- https://npcobserver.com/2018/03/11/translation-2018-amendment-to-the-p-r-c-constitution/

(1) Article 67: "The Standing Committee of the National People's Congress exercises the following functions and powers: 12- To appoint and remove the Vice-Presidents and judges of the Supreme People's Court, members of its Judicial Committee and the President of the Military Court at the suggestion of the President of the Supreme People's Court."

- يمكن مطالعة المادة ٦٧ الفقرة ١١ قبل تعديلها لتصبح المادة ٦٧ الفقرة ١٢ على الرابط الآتي:

China (People's Republic of) 1982 (rev. 2004), Constitute, Available at;
- https://www.constituteproject.org/constitution/China_2004?lang=en

(٢) عُدِّلت الفقرة ١١ من المادة ٦٧ من دستور جمهورية الصين الشعبية بموجب المادة ٤٤ من تعديل عام ٢٠١٨ لتصبح بعد تعديلها الفقرة ١٢ بعد أن أضافت المادة ٤٤ البند الجديد رقم ١١، وأعادت ترتيب الفقرات ١١- ٢١ لتصبح بعد تعديلها الفقرات ١٢- ٢٢.

- Article 44: "In article 67 of the Constitution, ... and one item is added as item 11, which reads "(11) to appoint or remove, at the recommendation of the Chairperson of the State Supervision Commission, the Vice Chairpersons and members of the State Supervision Commission", and items 11 through 21 are accordingly changed to items 12 through 22." Annotated Translation: 2018 Amendment to the P.R.C. Constitution (Version 2.0), NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), February 7, 2019, Available at;
- https://npcobserver.com/2018/03/11/translation-2018-amendment-to-the-p-r-c-constitution/

(٣) د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٣٧، ص ٧٧- ٧٨، د. مصطفى قنديل: الوجيز في شرح قانون المرافعات، مرجع سابق، ص ٩٠.

الانتقاء والتحرز في الاختيار والتعرُّف على الكفاءات[1].

أولاً: مزايا اختيار القضاة بالانتخاب:

يحقق نظام اختيار القضاة بالانتخاب عدة مزايا يتمثَّل أهمها في الآتي:

١-استقلال القضاة عن السلطة التنفيذية؛ إعمالاً لمبدأ الفصل بين السلطات.

٢-اهتمام الشعب بالقضاء والحرص على اختيار مُمثِّليه؛ مما يؤدي إلى زيادة الصلة بين المحاكم والشعب.

٣-تحول هذه الطريقة دون تكوين القضاة لطبقة منعزلة عن الشعب تطبق القانون تطبيقـًا جامداً دون مراعاة لاتجاهات الشعب وميوله[2].

ثانيـًا: عيوب اختيار القضاة بالانتخاب:

على الرغم من تحقيق نظام اختيار القضاة بالانتخاب للعديد من المزايا يؤخذ عليه الآتي:

١-يُخضع اختيار القضاة بواسطة الانتخاب القاضي لتسلط الناخبين ويضعه تحت رحمتهم؛ الأمر الذي يدفعه إلى محاولة إرضائهم ولو كان ذلك على حساب العدالة، وحرصـًا منه على إعادة انتخابه لمرة ثانية[3]. وفي ظل هذا النظام أصبحت

---

(١) يُراجع للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧- ٢٠١٦، ص ١١٨، وط ١٤٣٨- ٢٠١٧، ص ١٢٤.

(٢) د. عاشور مبروك: الوسيط في قانون القضاء المصري، الجزء الأول، مرجع سابق، البند ٨٩، ص ١٠٠، د. مصطفى قنديل: الوجيز في شرح قانون المرافعات، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٣) د. فتحي والي: الوسيط في قانون القضاء المدني، ط ١٩٩٧، البند ٩٥، ص ١٦٠، ط ٢٠٠٩، البند ٩٥، ص ١٦٠، د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٣٧، ص ٧٧، د. عبد التواب مبارك: الوجيز في أُصول القضاء المدني، مرجع سابق، البند ٢٤، ص ٤٠.

الأحزاب السياسية هى التي تقوم بالترشيح لمناصب القضاة حتى أصبح انتخاب القضاة يتم على أساس حزبي، وتصديقـًا لذلك فقد اتهم القضاة المنتخبون بالتحيُّز في قضايا التفرقة العنصرية على سبيل المثال، فضلاً عن ممالأة الإقطاعيين وأصحاب الاحتكارات الرأسمالية(١).

ولهذا لا يكفي تأكيد استقلال القاضي في مواجهة السلطة التنفيذية وحدها، بل يجب تأكيده أيضـًا في مواجهة التنظيم السياسي والناخبين(٢).

٢-لا يُعَدّ الانتخاب في حد ذاته الأسلوب الأمثل لإبراز أفضل العناصر وأصلحها لتولي منصب القضاء؛ لأن جمهور الناخبين لا يُراعي عند اختياره للقضاة معيار الكفاية والصلاحية بقدر مراعاة اعتبارات القرابة والصداقة والميول السياسية والأهواء الحزبية(٣).

٣-يؤدي اختيار القضاة بواسطة الهيئات القضائية بدوره إلى سيطرة اتجاهات أعضاء هذه الهيئات على عملية الاختيار، بالإضافة إلى خشية استخدام أعضاء هذه الهيئات لحق الاختيار بقصره على فئة مُعيَّنة من الناس(٤).

٤-يؤدي هذا النظام إلى توقيت مناصب القضاء، الأمر الذي يجعل الأكفاء من رجال القضاء ينفرون من ترشيح أنفسهم لهذه المناصب، فضلاً عن أن التوقيت لا يكفل حُسن سير القضاء(٥).

---

(١) لمزيد من التفاصيل: د. محمد كمال عبيد: استقلال القضاء، مرجع سابق، البند ١١٩ وما بعده، ص ٩٥ وما بعدها.

(٢) د. فتحي والى: قانون القضاء المدني في الاتحاد السوفيتي، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٥٠.

(٣) د. مصطفى قنديل: الوجيز في شرح قانون المرافعات، مرجع سابق، ص ٩١.

(٤) د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٣٧، ص ٧٨.

(٥) د. إبراهيم نجيب سعد: القانون القضائي الخاص، الجزء الأول: العمل القضائي والعمل الولائي- الدعوى-

٥-يُعَدّ القضاء صناعة تتطلب الكثير من الخبرة والدراية التي تُمكِّن القاضي من القيام بمهامه على أكمل وجه، وهذه الخبرة وتلك الدراية لا تُكتسب إلا بالمران الطويل والانقطاع لوظائف القضاء وبخاصةً المناصب العليا(١).

لكل هذه الانتقادات عدلت أغلب التشريعات المقارنة عن الأخذ بنظام اختيار القضاة بالانتخاب، ومن الأمثلة على ذلك معظم الولايات الأمريكية التي كانت تأخذ بنظام انتخاب القضاة في أواسط القرن الماضي؛ نتيجة لما يسمى " بالثورة الجاكسونية"- نسبةً إلى الرئيس الأمريكي السابع " أندرو جاكسون" Andrew Jackson(٢)- وقد كانت الفكرة الرئيسة في هذه الثورة السلمية أن الديمقراطية الحقيقية تتطلب أن يقوم الشعب بانتخاب كل أصحاب الوظائف العامة بقدر الإمكان ومن بينها الوظائف القضائية. وبالفعل تأثرت كثير من الولايات الأمريكية بهذه الفكرة وقامت بتعديل دساتيرها وقوانينها حتى يمكن انتخاب قضاة الولاية بالانتخاب الشعبي.

وقد انتقد الفقه الأمريكي فكرة الرئيس جاكسون على الرغم من مظهرها الجذاب، ويرى بعض الفقهاء أن هذه الفكرة كانت في حقيقة الأمر رد فعل ضد

التنظيم القضائي- الاختصاص- المطالبة القضائية- العمل الإجرائي، مُنشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤، البند ١٠٩، ص ٢٤٨- ٢٤٩، د. عاشور مبروك: الوسيط في قانون القضاء المصري، الجزء الأول، مرجع سابق، البند ٨٩، ص ١٠٠.

(١) د. عاشور مبروك: الوسيط في قانون القضاء المصري، الجزء الأول، مرجع سابق، البند ٨٩، ص ١٠٠.

(٢) تولى الرئيس " أندرو جاكسون"- الرئيس السابع للولايات المتحدة الأمريكية- رئاسة البلاد في الفترة من ١٨٢٩- ١٨٣٧، يُراجع:

Andrew Jackson, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/Andrew_Jackson

القضاة، بعد أن أصدر القاضي " جون مارشال" Chief Justice John Marshall حُكمه المشهور في قضية " ماربوري ضد ماديسون" Marbury v. Madison (1803)، وهو الحُكم الذي أكد سلطة المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية في رقابة دستورية القوانين(١).

الفرع الثاني: اختيار القضاة بالتعيين

تُفضِّل أغلب دول العالم هذا النظام ومن بينها مصر، ومقتضى هذه الطريقة أن تقوم السلطة التنفيذية بتعيين القضاة؛ لأنها أقدر من جمهور الناخبين على تعرُّف الكفايات التي يجب أن تتوافر فيمن يولى منصب القضاء(٢)، ولهذا يتولى رئيس الدولة تعيين القضاة بوصفه مُمثِّلاً للدولة وعلى اعتبار أن القضاة موظفين عموميين شأنهم شأن باقي موظفي الدولة.

بالإضافة إلى أن تعيين القضاة يتفق مع طبيعة الوظيفة القضائية التي تقتضي الدوام، الأمر الذي يكفل للقاضي الاستقرار، ومن ثمَّ يؤدي أدائه لدوره على أكمل

---

(١) د. محمد عبد الخالق عمر: قانون المرافعات، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٢٠٧، يُراجع أيضـًا للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧- ٢٠١٦، ص ١١٩- ١٢٠، وط ١٤٣٨- ٢٠١٧، ص ١٢٥- ١٢٦، عن قاضي القضاة " جون مارشال" وقضية " ماربوري ضد ماديسون" يُراجع:

John Marshall, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/John_Marshall
Brian P. Smentkowski, John Marshall, Chief Justice of United States, Encyclopædia Britannica, Inc., Sep 20, 2019, Available at;
- https://www.britannica.com/biography/John-Marshall

(٢) د. رمزي سيف: الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، ط ٨، ١٩٦٨- ١٩٦٩، البند ٢٨، ص ٤٢، د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٣٨، ص ٧٨، د. مصطفى قنديل: الوجيز في شرح قانون المرافعات، مرجع سابق، ص ٩١- ٩٢.

وجه إلى حُسن سير القضاء؛ إذ تسمح طول مدة الخبرة في العمل القضائي بحُسن تطبيق القانون[1].

واختيار القضاة بالتعيين يكون بعدة طرق على النحو الآتي:

الطريقة الأولى: يتم بمقتضاها تحديد شروط موضوعية مُعيَّنة فيمن يُعيَّن قاضيـًا، وتلتزم بها الحكومة حتى لا يُترك الأمر لمطلق تقديرها، بالإضافة إلى وجود ضمانات قانونية للقضاة تكفل استقلالهم في مواجهة الحكومة، وتأخذ بهذه الطريقة معظم بلاد العالم[2].

الطريقة الثانية: تقوم السلطة التنفيذية بمقتضاها- مُمثَّلةً في رئيس الدولة- بتعيين مستشاري محاكم الاستئناف ورؤساء المحاكم من بين قائمتين تُعِدّ إحداهما محاكم الاستئناف، وتُعِدّ الأخرى المجالس النيابية الإقليمية، وكذلك يُعيِّن رئيس الدولة مستشاري محكمة النقض من بين قائمتين تُعِدّ إحداهما محكمة النقض ويُعِدّ القائمة الأخرى مجلس الشيوخ، أما بقية القضاة فيُعيِّنهم رئيس الدولة، وهى الطريقة المتبعة في النظام البلجيكي[3].

---

(١) د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٣٨، ص ٧٨.

(٢) د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٣٨، ص ٧٩، د. عاشور مبروك: الوسيط في قانون القضاء المصري، الجزء الأول، مرجع سابق، البند ٩٠، ص ١٠١.

(٣) محمد العشماوي وعبد الوهاب العشماوي: قواعد المرافعات في التشريع المصري والمقارن، الجزء ١، مكتبة الآداب، القاهرة، مارس ١٩٥٧، البند ٢١، ص ٢٧- ٢٨، د. رمزي سيف: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ط ٨، ١٩٦٨، مرجع سابق، البند ٢٨، ص ٤٢، د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٣٨، ص ٧٩، د. عاشور مبروك: الوسيط في قانون القضاء المصري، الجزء الأول، مرجع سابق، البند ٩٠، ص ١٠١.

الطريقة الثالثة: تُعيِّن السلطة التنفيذية من تتوافر فيه الشروط التي أقرها المُشرِّع لتولي وظيفة القضاء بشرط اجتياز المسابقة التي تُجريها المدرسة الوطنية للقضاء، مما يضمن تعيين أكفأ العناصر وأصلحها لمهمة القضاء؛ إذ يتم تأهيل وتدريب من ينتسب لهذه المدرسة تدريباً مناسباً عن طريق الدراسة والتدريب في المحاكم لمدة ٢٨ شهراً، وهى الطريقة المتبعة في النظام الفرنسي(١).

الطريقة الرابعة: تقوم السلطة التنفيذية بتعيين بعض الأشخاص الذين تتوافر فيهم إلى جانب الشروط العامة خبرات قانونية كأستاذة القانون والمحامين وغيرهم ممن يحددهم القانون(٢).

ويتضح من دراسة النصوص المنظمة لعمل القضاة في جمهورية الصين الشعبية؛ كدستور جمهورية الصين الشعبية الصادر عام ١٩٨٢ وتعديلاته الأخيرة في ١١ مارس ٢٠١٨، وقانون القضاة لجمهورية الصين الشعبية الصادر عام ١٩٩٥ وتعديلاته الأخيرة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩، والقوانين الأخرى المتصلة بهما حرص المُشرِّع في جمهورية الصين الشعبية على المزاوجة بين الأسلوبين، ومن هنا تبنى

(١) د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٣٨، ص ٧٩.

– يري بعض الفقهاء أن هذه الطريقة على الرغم من كفاءتها لا تسد حاجة الدولة من القضاة؛ لطول فترة الدراسة والتدريب، لذلك يقترح أن يتم إجراء المسابقة أكثر من مرة في العام الواحد حتى لا يحدث أزمة في التعيين، بالإضافة إلى تخفيض مدة الدراسة والتدريب، د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٣٨، ص ٧٩– ٨٠.

(٢) د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٣٨، ص ٨٠، يُراجع أيضاً للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧– ٢٠١٦، ص ١٢٠– ١٢١، وط ١٤٣٨– ٢٠١٧، ص ١٢٦– ١٢٧.

المُشرِّع نظام اختيار القضاة بالانتخاب، بالإضافة إلى اختيار القضاة بواسطة التعيين.

المطلب الثاني
تعيين القضاة

القضاة في جمهورية الصين الشعبية هم الأشخاص الذين يمارسون سلطة التحكيم للدولة وفقًا للقانون، ويشمل القضاة بهذا المعنى رؤساء المحاكم على مختلف المستويات ونوابهم، وأعضاء لجان التحكيم، ورؤساء جلسات المحاكمة ونوابهم، والقضاة ومساعدي القضاة. ويتمثَّل واجبهم في الاشتراك في نظر القضايا في الهيئات القضائية أو جلسات المحاكمة الفردية[1].

ولكي يباشر القاضي عمله على أكمل وجه يتعيَّن أن تتوافر فيه عدة شروط من أهمها: الكفاءة والاستقلال والحياد، وتحقيق شرط الكفاءة مرهون بكيفية اختياره وما يجب أن يكون عليه، أما حياد القاضي واستقلاله فمرهون بالضمانات التي وضعها المُشرِّع لحماية القاضي في عمله[2].

من هنا كانت الأهمية الواضحة لمعرفة شروط تعيين القضاة وآلية تعيينهم وإلغاء تعيينهم- في جمهورية الصين الشعبية- على النحو الآتي:

الفرع الأول: شروط تعيين القضاة

حدد المُشرِّع أهلية القضاة وأقر الشروط التي ينبغي توافرها فيمن يُعيَّن قاضيًا

---

(١) نظام المحاكمة، النظام القضائي الصيني، شبكة الصين، على الرابط الآتي:

- http://arabic.china.org.cn/a-sifa/1-1.htm

(٢) يُراجع للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧- ٢٠١٦، ص ١١٥، وط ١٤٣٨- ٢٠١٧، ص ١٢١.

في الفصل الرابع من قانون القضاة المتصل بمؤهلات القضاة Chapter IV: Qualifications for a Judge في المادتين ٩ و١٠- قبل صدور تعديل ٢٠١٩. وبصدور تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ أقر المُشرِّع هذه الشروط في الفصل الثالث المتصل بمتطلبات القضاة واختيارهم Chapter III: Requirements and Selection of Judges في المادة ١٢ على النحو الآتي:

أولاً: التمتع بجنسية جمهورية الصين الشعبية:

يُعَدّ القاضي في جمهورية الصين الشعبية موظف عمومي؛ ولهذا لا يجوز تعيين الأجانب في وظائف تتصل بسيادة الدولة، ومن هنا أقر المُشرِّع في المادة ٩ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل ٢٠١٩- أنه:" يجب أن تتوافر الشروط الآتية فيمن يتولى وظيفة القضاة: ١- أن يحمل جنسية جمهورية الصين الشعبية"(١).

وهو ما أكده المُشرِّع بعد صدور تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩ في الفصل الثالث المتصل بمتطلبات القضاة واختيارهم Chapter III: Requirements and Selection of Judges في المادة ١٢ التي تذهب إلى أنه:" يجب أن يتوافر فيمن يعملون قضاة القدرات الآتية: ١- الحصول على جنسية جمهورية الصين الشعبية"(٢).

ثانيًا: شرط السن:

ذكر المُشرِّع في المادة ٩ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل ٢٠١٩- أنه:" يجب أن تتوافر الشروط الآتية فيمن يتولى وظيفة القضاة: ٢- أن يبلغ من العمر

---

(1) Article 9: "A judge shall possess the following qualifications: 1- to be of the nationality of the People's Republic of China." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 12: "Those serving as judges must possess the following capacities: 1- Have citizenship of the People's Republic of China." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

٢٣ عامـًا"[١]. ولكن بصدور تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩ لم يذكر المُشرِّع هذا الشرط صراحة.

مع ملاحظة أنه وفقـًا لقانون تنظيم المحاكم الشعبية لا يمكن إلا للمواطنين الصينيين البالغين من العمر ٢٣ عامـًا ويتمتعون بحق الانتخاب والترشح للانتخابات ويمتلكون المعارف القانونية أن يعملوا رؤساءً للمحاكم الشعبية أو نوابـًا لهم أو رؤساءً لجلسات المحاكمة أو نوابـًا لهم أو قضاة أو قضاة مساعدين[٢].

ثالثـًا: تأييد دستور البلاد وامتلاك صفات سياسية ومهنية ممتازة:

تذهب المادة ٩ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل ٢٠١٩- إلى أنه:" يجب أن تتوافر الشروط الآتية فيمن يتولى وظيفة القضاة:

٣- أن يكون مؤيداً لدستور جمهورية الصين الشعبية.

٤- امتلاك صفات سياسية ومهنية ممتازة، بالإضافة إلى حُسن السلوك"[٣].

وبصدور تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ أقر المُشرِّع في المادة ١٢ أنه:" يجب أن يتوافر فيمن يعملون قضاة القدرات الآتية:

٢- دعم دستور جمهورية الصين الشعبية ودعم قيادة الحزب الشيوعي الصيني

---

(1) Article 9: "A judge shall possess the following qualifications: 2- to have reached the age of 23." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(٢) يُراجع للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧- ٢٠١٦، ص ١١٥، وط ١٤٣٨- ٢٠١٧، ص ١٢١.

(3) Article 9: "A judge shall possess the following qualifications:
3- to endorse the Constitution of the People's Republic of China;
4- to have fine political and professional quality and to be good in conduct." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

والنظام الاشتراكي.

٣- امتلاك شخصية سياسية ومهنية جيدة، بالإضافة إلى حُسن الخلق"[١].

ولهذا يتعيَّن على القضاة الالتزام بأحكام الدستور والقانون، ودعم قيادة الحزب الشيوعي الصيني والنظام الاشتراكي المطبق في البلاد، وامتلاك شخصية سياسية ومهنية جيدة بالإضافة الى حُسن الخلق، وهو المعنى الذي أقره المُشرِّع في الفصل الثاني من قانون القضاة المتصل بوظائف وواجبات القضاة :Chapter II Functions and Duties قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩، بالإضافة إلى النصوص التي ذُكرت في الفصل الثالث المتصل بالتزامات القضاة وحقوقهم :Chapter III Obligations and Rights.

وهو ما أكده المُشرِّع بعد تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩؛ حين ذكر ضرورة التقيُّد بأحكام وضوابط الدستور في الفصل الثاني المتصل بواجبات القضاة والتزاماتهم وحقوقهم Chapter II: Judges' Duties, Obligations and Rights[٢].

رابعًا: التمتع باللياقة الصحية:

تذهب المادة ٩ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل ٢٠١٩- إلى أنه:" يجب

---

(1) Article 12: "Those serving as judges must possess the following capacities:
2- Uphold the Constitution of the People's Republic of China, and uphold the leadership of the Communist Party of China and the socialist system;
3- Have good political and professional character, and moral fiber." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(٢) لمزيد من التفاصيل يُراجع فيما يأتي: المبحث الثاني: واجبات القضاة والتزاماتهم، أولاً: الالتزام بأحكام الدستور والقانون.

أن تتوافر الشروط الآتية فيمن يتولى وظيفة القضاة: ٥- أن يتمتع باللياقة الصحية"[١].

وهو المعنى الذي أكده المُشرِّع بعد تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ في المادة ١٢ بقوله:" يجب أن يتوافر فيمن يعملون قضاة القدرات الآتية: ٤- امتلاك القدرة البدنية لأداء واجباتهم بصورة طبيعية"[٢].

خامسًا: شرط الاعتبار:

آثر المُشرِّع ذكر شرط الاعتبار في المادة ١٠ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- على استقلال عن الشروط الواردة في المادة ٩ بقوله:" لا يجوز لأي من الأشخاص الآتية أسماؤهم شغل منصب قاضي:

١- الأشخاص الذين تعرَّضوا لعقوبة جنائية بسبب ارتكابهم جريمة، أو ..

٢- الأشخاص الذين تم فصلهم من الوظيفة العامة"[٣].

وهو ما أكده المُشرِّع بعد تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩ في المادة ١٣ بقوله:" يجب ألا يعمل الأشخاص التالية أسماؤهم كقضاة:

١- الذين تلقوا عقوبات جنائية بسبب ارتكابهم جريمة.

٢- الذين فصلوا من مناصبهم العامة.

---

(1) Article 9: "A judge shall possess the following qualifications: 5- to be in good health." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 12: "Those serving as judges must possess the following capacities: 4- Have the physical capacity to perform their duties normally." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(3) Article 10: "None of the following persons may hold the post of a judge:
1- persons who have been subjected to criminal punishment for commission of a crime; or
2- persons who have been discharged from public employment." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at; http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

٣- الأشخاص الذين أُلغيت شهاداتهم لممارسة المحاماة أو كتابة العدل أو الذين استبعدوا من لجنة التحكيم.

٤- الحالات الأخرى التي يقرها القانون"[١].

وهذا الشرط يقتضيه العمل القضائي بطبيعة الحال؛ لأنه يُشترط ألا يكون قد حُكِم على المُتقدِّم لشغل وظيفة القضاء من المحاكم أو من مجالس التأديب لأمر مُخل بالشرف ولو كان قد رُدّ إليه اعتباره، وأن يكون محمود السيرة حسن السمعة؛ لأن حُسن سمعة القاضي أمر ضروري ومنطقي حتى يكون لقضائه الاحترام اللازم لثقة الناس[٢]، ولأن فاقد الشيء لا يُعطيه[٣]، لذلك قيل- بحق- بأنه يجب قبل أن نفتش عن ضمانات القاضي أن نفتش عن الرجل الذي يحمل وسام القضاء، فلن يصنع الوسام منه قاضيـًا إن لم يكن له بين جنبيه نفس القاضي وعزة وكبرياء وكرامة القاضي وغضبه لسلطان القضاء واستقلاله؛ لأن العزة الذاتية لا تخلقها نصوص ولا تقررها قوانين[٤].

---

(1) Article 13: "The following people must not serve as judges:
1- Those who have received criminal penalties for having committed a crime;
2- Those who have been dismissed from public office;
3- Those whose certificates for practice as a lawyer or notary public have been revoked, or who have had been removed from an arbitration commission;
4- Those with other situations provided for by law." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(٢) د. رمزي سيف: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ط ٨، ١٩٦٨، مرجع سابق، البند ٢٩، ص ٤٣، د. مصطفى قنديل: الوجيز في شرح قانون المرافعات، مرجع سابق، ص ٩٦- ٩٧.

(٣) د. رمزي سيف: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ط ٨، ١٩٦٨، مرجع سابق، البند ٢٩، ص ٤٤، د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٣٩، ص ٨٤.

(٤) د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٤٥، ص ٩٢- ٩٣، د. عاشور مبروك: الوسيط في قانون القضاء المصري، الجزء الأول، مرجع سابق، البند ٩٤، ص ١٠٧.

- يُراجع أيضـًا للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧- ٢٠١٦، ص ١٢٤- ١٢٥، وط ١٤٣٨- ٢٠١٧، ص ١٣٠- ١٣١.

فضلاً عن أن المُشرِّع لم يقصر الأمر على الأشخاص الذين تعرَّضوا لعقوبة جنائية بسبب ارتكابهم جريمة، أو الأشخاص الذين تم فصلهم من الوظيفة العامة، بل أضاف المُشرِّع إلى هذه الحالات- بعد تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩- الأشخاص الذي أُلغيت شهادات ممارستهم لمهنة المحاماة أو كتابة العدل أو المُعيَّنين في لجان التحكيم، ثمَّ ذكر في البند ٤ من المادة ١٣ نصاً عاماً يمكن بموجبه مراعاة طبيعة العمل القضائي وتحري الدقة عند اختيار القضاة.

سادساً: العلم بالقانون:

تذهب المادة ٩ الفقرة ٦ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل ٢٠١٩- إلى أنه:" يجب أن تتوافر الشروط الآتية فيمن يتولى وظيفة القضاة:

٦- أن يكون قد عمل في مجال القانون لمدة سنتين على الأقل؛ في حالة تخرجه من دورة متخصصة في القانون مدتها أربع سنوات من إحدى مؤسسات التعليم العالي، أو في حالة تخرجه من دورة غير متخصصة في القانون مدتها أربع سنوات من إحدى المؤسسات التي تُقدِّم المعرفة المهنية بالقانون.

أو أن يكون قد عمل في مجال القانون لمدة ثلاث سنوات في حالة الخريج الذي سيُعيَّن قاضياً في المحكمة العليا أو محكمة الشعب العليا.

أو أن يكون قد عمل في مجال القانون لمدة سنة على الأقل؛ إذا كان حاصلاً على درجة الماجستير أو الدكتوراه في القانون، أو إذا كان حاصلاً على درجة الماجستير أو الدكتوراه غير المتخصصة في القانون ولكنه يملك المعرفة المهنية بالقانون، وأن يكون قد عمل لمدة سنتين على الأقل في حالة تعيين الشخص

المذكور قاضياً في المحكمة العليا أو محكمة الشعب العليا[١].

أما الموظفون القضائيون الذين لا تنطبق عليهم الضوابط المذكورة في الفقرة ٦ فيجب عليهم أن يخضعوا للتدريب المطلوب حتى يصبحوا مؤهلين للعمل بمقتضى الضوابط السابقة في خلال مدة زمنية محددة، ويتم وضع هذه التدابير المحددة من قِبَل محكمة الشعب العليا[٢].

وفي الحالات التي يصعب فيها تطبيق الأحكام الواردة في الفقرة ٦ يجوز تخفيف المؤهلات المطلوبة في القضاة بعد فحصها والموافقة عليها من قِبَل محكمة الشعب العليا– في غضون فترة زمنية محددة– لتشمل خريجي القانون من أحد مؤسسات التعليم العالي أو أحد المؤسسات التي تمنح الدراسة المتخصصة في القانون لمدة سنتين أو ثلاث سنوات"[٣].

---

(1) Article 9: "A judge shall possess the following qualifications:

6- have worked in law for at least two years in the case of a graduate from a four-year course in the law specialty of an institution of higher education or a graduate from a four-year course in a non-law specialty of such an institution who possesses the professional knowledge of law, and to have worked in law for at least three years in the case of the said graduate to be appointed judge of a Higher People's Court or the Supreme People's Court; to have worked in law for at least one year in the case of a person holding a Master of Law degree or Doctor of Law degree; or a person holding a master's degree or doctor's degree of non-law specialty who possesses the professional knowledge of law, and to have worked in law for at least two years in the case of the said person to be appointed judge of a Higher People's Court or the Supreme People's Court." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(٢) لمزيد من التفاصيل عن أهمية التدريب ومتطلباته والجهة المختصة بالتدريب، يُراجع فيما يأتي: المبحث الثالث: ضمانات القضاة، المطلب الأول: ضمانات القضاة في ممارستهم لمهنتهم، الفرع الثاني: تدريب القضاة.

(3) "The judicial persons who, before this Law is implemented, do not possess the qualifications as provided by sub-paragraph (6) of the preceding paragraph shall receive training. The specific measures shall be formulated by the Supreme People's Court.

- Where it is really difficult to apply the provisions in sub-paragraph (6) of the first paragraph regarding the academic qualifications, such qualifications for judges may, upon examination and approval by the Supreme People's Court and within a limited period of time, be relegated to include graduates from a two-or-three-year course in the law

وبصدور تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ أقر المُشرِّع في الفصل الثالث المتصل بمتطلبات القضاة واختيارهم شروط تعيين القضاة في المادة ١٢ التي تذهب إلى أنه:" يجب أن يتوافر فيمن يعملون قضاة القدرات الآتية:

٥- أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس في القانون أو درجة أعلى منها من كلية عادية، أو أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس أو درجة أعلى منها- بدوام كامل- من كلية عادية غير متخصصة في القانون، وحصل على درجة الماجستير في القانون أو الفقه القانوني، أو أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس أو درجة أعلى منها- بدوام كامل- من كلية غير متخصصة في القانون ويملك معرفة مهنية متخصصة بالقانون.

٦- المشاركة في عمل قانوني لمدة خمس سنوات، ومن بين هذه السنوات، يمكن زيادة عدد السنوات التي تنطوي على عمل قانوني إلى أربع سنوات أو ثلاث سنوات على التوالي لأولئك الذين حصلوا على درجة الماجستير في القانون أو الفقه القانوني أو الذين حصلوا على درجة الدكتوراه في العلوم القانونية.

٧- يحصل القضاة الذين يعملون في وظائفهم للمرة الأولى على أوراق اعتماد مهنية قانونية من خلال امتحان التأهيل المهني القانوني الوطني الموحد.

specialty of an institution of higher education." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

وفي الحالات التي توجد فيها صعوبات حقيقية عند تلبية المتطلبات الأكاديمية المحددة في الفقرة ٥ يجوز- بعد إعادة النظر من قِبَل محكمة الشعب العليا- أن تُخفف الشروط الأكاديمية للقضاة لفترة من الزمن لتشمل درجات البكالوريوس الصادرة من الكليات"(١).

مما سبق، يتضح حرص المُشرِّع على تحري الدقة في اختيار من يتولى وظيفة القضاء، وأية ذلك ذكر التفاصيل الدقيقة لشرط العلم بالقانون ليؤكد على ضرورة مراعاة التفاصيل الواردة في هذا الشرط، والتأكد من صلاحية الشخص للقيام بوظيفته على أكمل وجه، ومراعاة ضوابط الشهادة المهنية لمن سيُعيَّن في وظيفة القاضي سواء أكان من خريجي كليات الحقوق أم من غيرهم، بالإضافة إلى توضيح مدة الخبرة التي ينبغي توافرها في كلاً منهم على استقلال.

سابعـًا: اجتياز الامتحان القضائي الوطني الموحد:

ضمانـًا لحسن سير العمل ومراعاة الخبرة التي يكتسبها القضاة وضرورة

---

(1) Article 12: “Those serving as judges must possess the following capacities:

5- Have an undergraduate degree in law from an ordinary college and have received the rank of bachelor or higher; or have an undergraduate degree or above from a full-time ordinary college in a subject other than law, and have received master's degree in law or jurisprudence; or have an undergraduate degree or above from a full-time ordinary college, have received the corresponding degree, and have specialized legal professional knowledge;

6- have engaged in legal work for five years. Of these, the number of years engaging in legal work may be expanded to four or three years respectively for those that have obtained a master's in law or jurisprudence or obtained a JSD.

7- Judges serving for their first post shall obtain legal professional credentials through the National Unified Legal Professional Qualification Examination.

- In areas where there are real difficulties meeting the academic requirements specified in item 5 of the preceding paragraph, upon review and confirmation by the Supreme People's Court, the academic requirements for judges may be relaxed for a period of time to include bachelor's degrees from colleges.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

الخضوع للفحص والتقييم الدقيق من قِبَل السلطات المختصة حدد المُشرِّع في جمهورية الصين الشعبية عدة ضوابط على النحو الآتي:

أ- أقر المُشرِّع في المادة ١٢ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- أنه:" يتم اختيار الأشخاص الذين سيتم تعيينهم قضاة للمرة الأولى من خلال الفحص العام والتقييم الدقيق من بين أفضل المؤهلين للمنصب والذين اجتازوا الامتحان القضائي الوطني الموحد، ومن بين أفضل المؤهلين للمنصب وفقًا لتوافر معايير القدرة والنزاهة السياسية.

ويتم اختيار الأشخاص الذين يُعيَّنون كرؤساء أو نواب لرؤساء المحاكم الشعبية من بين أفضل القضاة وغيرهم من الأشخاص المؤهلين على نحو أفضل لهذا المنصب"[1].

وبصدور تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ جاء في المادة ١٤ من قانون القضاة أنه:" يتم اختيار القضاة الجدد عن طريق الاختبارات والتقييمات على حدٍ سواء، ووفقًا لمعايير القدرة والنزاهة على حدٍ سواء، ومن بين الذين تتوافر لديهم المتطلبات اللازمة ليصبحوا قضاة.

ويتمتع رؤساء محاكم الشعب بالمعرفة القانونية والخبرة العملية القانونية، ويتم

(1) Article 12: “Persons to be appointed judges for the first time shall be selected, through strict examination and appraisal, from among those who have passed the uniform national judicial examination and who are the best qualified for the post, in conformity with the standards of having both ability and political integrity.

- Persons to be appointed presidents or vice-presidents of People’s Courts shall be selected from among the best judges and other people who are best qualified for the post.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

اختيار نواب الرئيس وأعضاء اللجان القضائية من بين القضاة أو المُدَّعين العامين أو غيرهم من الأشخاص الذين تتوافر لديهم المتطلبات اللازمة ليصبحوا قضاة"[١].

ب- أقر المُشرِّع في الفصل السابع عشر من قانون القضاة المتصل بالأحكام التكميلية Chapter XVII: Supplementary Provisions– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩– في المادة ٥١ أنه:" تُنشئ الدولة نظام امتحان قضائي موحد للأشخاص الذين يُعيَّنون للمرة الأولى كقضاة أو وكلاءً للنيابة العامة، أو للحصول على مؤهلات المحامي.

ويقوم قسم الإدارة القضائية التابع لمجلس الدولة بالتعاون مع محكمة الشعب العليا والنيابة العامة العليا بصياغة التدابير اللازمة للامتحان القضائي، وتتولى الإدارة القضائية التابعة لمجلس الدولة مسؤولية تنفيذ هذه التدابير"[٢].

وبصدور تعديل قانون القضاة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ جاء في الفصل الثامن من قانون القضاة المتصل بالأحكام التكميلية Chapter VIII: Supplementary Provisions في المادة ٦٦ أنه:" تطبق الدولة نظامًا موحداً لامتحانات التأهيل المهني القانوني

---

(1) Article 14: “New judges are selected by means of both tests and evaluations, according to the criteria of both ability and integrity, and who have the requirements for becoming a judge.

- The people's courts' presidents shall possess legal knowledge and legal practice experience. Vice-presidents and adjudication committee members shall be taken from among the judges, procurators, or other persons the requirements for being judges.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(2) Article 51: “The State institutes a uniform judicial examination system for persons to be appointed judges or procurators for the first time, or to obtain the qualifications for lawyer. The judicial administration department under the State Council shall, in conjunction with the Supreme People’s Court and the Supreme People’s Procuratorate, formulate implementation measures for judicial examination. The judicial administration department under the State Council shall take charge of the implementation of the measures.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

للقضاة الجدد تقوم بتنظيمه وتنفيذه الإدارات القضائية المختصة التابعة لمجلس الدولة من خلال المناقشة مع محكمة الشعب العليا والإدارات الأخرى ذات الصلة"[1].

مع ضرورة الإشارة إلى أن مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية يعني الحكومة الشعبية المركزية لجمهورية الصين الشعبية وليس جهة قضائية قائمة بذاتها؛ إذ جاء في الفصل الثالث من دستور جمهورية الصين الشعبية المتصل بهيكل الدولة، القسم ٣: مجلس الدولة في المادة ٨٥ أن مجلس الدولة- أي الحكومة الشعبية المركزية لجمهورية الصين الشعبية- هو الهيئة التنفيذية لأعلى جهاز في سلطة الدولة، ولهذا يُعَدّ أعلى جهاز إداري في الدولة[2].

ووفقاً للمادة ٨٩ من دستور جمهورية الصين الشعبية " يُمارس مجلس الدولة المهام والصلاحيات الآتية: ٨- توجيه وإدارة الشؤون المدنية والأمن العام والإدارة القضائية والإشراف (أو الرقابة) والمسائل الأخرى ذات الصلة"[3].

وبتعديل دستور جمهورية الصين الشعبية في ١١ مارس ٢٠١٨ عُدِّل البند ٨ من

---

(1) Article 66: “The state implements a uniform legal professional qualification examination system for new judges that is organized and implemented by relevant departments judicial administration under the State Council through discussion with the Supreme People's Court and other relevant departments.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;

- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(2) Article 85: “The State Council, that is, the Central People’s Government, of the People’s Republic of China is the executive body of the highest organ of state power; it is the highest organ of State administration.”

(3) Article 89: “The State Council exercises the following functions and powers: 8- to direct and administer civil affairs, public security, judicial administration, supervision and other related matters.” The State Council, Chapter III: The Structure of the State, Section 3 The State Council, Constitution of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Constitution/2007-11/15/content_1372967.htm

المادة ٨٩- بموجب المادة ٤٦ من تعديل ٢٠١٨- ليذهب إلى أنه:" يُمارس مجلس الدولة المهام والصلاحيات الآتية: ٨- توجيه وإدارة الشؤون المدنية والأمن العام، والإدارة القضائية، والمسائل الأخرى ذات الصلة"[١].

ويتضح من هذا التعديل حذف المُشرِّع عبارة الإشراف والرقابة من مهام مجلس الدولة، وهذا يعني تجريده من سلطة الاشراف (أو الرقابة) نظراً لإنشاء " لجان الإشراف الوطنية" أو " لجان الرقابة الوطنية" أو " لجان الرقابة الحكومية" National Supervisory Commission[٢].

ج- يؤدي اهتمام القضاة بعملهم واكتسابهم الخبرة الكافية إلى مكافأتهم وفقاً للنصوص الواردة في الفصل العاشر من قانون القضاة Chapter X: Awards- المواد ٢٩، ٣٠، ٣١- التي تسعى إلى تشجيع القضاة بشكلٍ يتناسب مع ما قدَّموه لوظائفهم؛ إذ جاء في المادة ٣٠ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩-

(1) Article 46: "In article 89 of the Constitution, under "The State Council exercises the following functions and powers," item 6 that reads "(6) to direct and administer economic affairs and urban and rural development" is amended to read "(6) to direct and administer economic affairs and urban and rural development, as well as the building of an ecological civilization"; and item 8 that reads "(8) to direct and administer civil affairs, public security, judicial administration, supervision, and such other matters" is amended to read "(8) to direct and administer civil affairs, public security, judicial administration, and such other matters." Annotated Translation: 2018 Amendment to the P.R.C. Constitution (Version 2.0), NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), February 7, 2019, Available at;

- https://npcobserver.com/2018/03/11/translation-2018-amendment-to-the-p-r-c-constitution/

(٢) لمزيد من التفاصيل عن " لجان الإشراف الوطنية" أو " لجان الرقابة الوطنية" أو " لجان الرقابة الحكومية" National Supervisory Commission يُراجع للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: السمات العامة للنظام القانوني والتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق، ص ٢٦٢ وما بعدها؛ الفصل الثاني: الأُصول الحديثة للقانون الصيني، المبحث الأول: مرحلة التقنين وظهور الدساتير، المطلب الثاني: الدستور الحالي الصادر عام ١٩٨٢، الفرع الرابع: تعديلات دستور ١٩٨٢، ثانياً: التعديلات الدستورية الصادرة عام ٢٠١٨.

أنه:" يُكافأ القضاة الذين يكون في رصيدهم أي من الإنجازات الآتية:... ٢- اكتساب خبرة غنية في الممارسة القضائية والتي قد تكون بمثابة دليل في العمل القضائي"[١].

وهو ما أكده المُشرِّع في الفصل السادس من قانون القضاة المتصل بتقييم القضاة ومكافأتهم ومعاقبتهم Chapter VI: Evaluation, Reward, and Punishment of Judges في المادة ٤٥ من قانون القضاة- بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩- التي تذهب إلى أنه:" يُكافأ القضاة الذين يكون في رصيدهم أي من الإنجازات الآتية: ٢- الإنجازات البارزة في تلخيص الخبرة المكتسبة في المحاكمات، والقيام بدور توجيهي في أعمال المحاكمات"[٢].

الفرع الثاني: آلية تعيين القضاة وعزلهم

ينبغي دراسة القواعد المتصلة بتعيين القضاة وعزلهم في قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ والتعديلات الواردة عليها بعد صدور تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ على النحو الآتي:

أولاً: آلية تعيين القضاة وعزلهم في قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥:

أقر المُشرِّع في الفصل الخامس من قانون القضاة المتصل بتعيين القضاة وعزلهم Chapter V: Appointment and Removal- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- في

(1) Article 30: "Judges who have any of the following achievements to their credit shall be rewarded: 2- having accumulated rich experience in judicial practice that may serve as a guide in judicial work." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 45: "Where judges have any of the following performances, they shall be given rewards: 2- outstanding achievements in summarizing trial practice experience, playing a guiding role for trial work." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at: https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

المادة ١١ أنه:" يُعيَّن القاضي أو يُعزل من منصبه وفقـًا لحدود السلطة والإجراءات الخاصة بالتعيين أو العزل المنصوص عليها في الدستور والقوانين..."[١].

ثمَّ استطرد المُشرِّع في بيان الأحكام المتصلة بدرجات المحاكم المختلفة في المادة ١١ على النحو الآتي:

" يُنتخب أو يُعزل رئيس محكمة الشعب العليا من قِبَل المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني National People's Congress.

أما نواب الرئيس وأعضاء اللجان القضائية ورؤساء القضاة chief judge[٢] والقضاة المساعدين لهم في الأقسام المختلفة والقضاة فيتم تعيينهم أو عزلهم من قِبَل اللجنة الدائمة في المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني Standing Committee of the National People's Congress بناءً على اقتراحات رئيس محكمة الشعب العليا"[٣].

و" يُنتخب أو يُعزل رؤساء المحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات local People's Courts at various levels من قِبَل المجلس المحلي لنواب الشعب على مختلف المستويات.

---

(1) Article 11: "A judge shall be appointed or removed from the post in accordance with the limit of authority for, and procedures of, appointment or removal as prescribed by the Constitution and laws." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(٢) chief judge رئيس محكمة، رئيس قضاة، قاض أول، يُراجع:

- Harith Suleiman Faruqi, Faruqi's Law Dictionary, English- Arabic, Librairie du Liban Publishers, Beirut, Lebanon, 3rd Revised Edition, Reprinted, 2002, p 123.

(3) "The President of the Supreme People's Court shall be elected or removed by the National People's Congress. The vice-presidents, members of the judicial committee, chief judges and associate chief judges of divisions and judges shall be appointed or removed by the Standing Committee of the National People's Congress upon the suggestions of the President of the Supreme People's Court." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

أما نواب الرئيس وأعضاء اللجان القضائية ورؤساء القضاة والقضاة المساعدين لهم في الأقسام المختلفة والقضاة فيتم تعيينهم أو عزلهم من قِبَل اللجان الدائمة في المجلس المحلي لنواب الشعب على مختلف المستويات بناءً على اقتراحات رؤساء تلك المحاكم"[1].

و" يتم تعيين أو إقالة رؤساء المحاكم الشعبية المتوسطة المُنشأة في محافظات الأقاليم أو المناطق المتمتعة بالحُكم الذاتي أو البلديات الخاضعة مباشرةً للحكومة المركزية من قِبَل اللجان الدائمة للمجالس الشعبية للمقاطعات أو المناطق المتمتعة بالحُكم الذاتي بناءً على الترشيحات المُقدَّمة من رؤساء المجالس المعنيين.

أما نواب الرئيس وأعضاء اللجان القضائية ورؤساء القضاة والقضاة المساعدين لهم في الأقسام المختلفة والقضاة فيتم تعيينهم أو عزلهم من قِبَل اللجان الدائمة لمجالس الشعب في المقاطعات أو المناطق المتمتعة بالحُكم الذاتي أو البلديات الخاضعة مباشرةً للحكومة المركزية بناءً على التوصيات الصادرة من رؤساء محاكم الشعب الأعلى"[2].

و" يتم انتخاب أو عزل رؤساء المحاكم الشعبية المحلية المُنشأة- على

---

(1) "The presidents of the local People's Courts at various levels shall be elected or removed by the local People's Congress at various levels. The vice-presidents, members of the judicial committees, chief judges and associate chief judges of divisions and judges shall be appointed or removed by the standing committees of the people's congresses at the corresponding levels upon the suggestions of the presidents of those courts."

(2) "The appointment or removal of the presidents of the Intermediate People's Courts set up in prefectures of the provinces or autonomous regions or set up in the municipalities directly under the Central Government shall be decided on by the standing committees of the people's congresses of provinces, autonomous regions or municipalities directly under the Central Government on the basis of the nominations made by the respective councils of chairmen. The vice-presidents, members of the judicial committees, chief judges and associate chief judges of divisions and judges shall be appointed or removed by the standing committees of the people's congresses of the provinces, autonomous regions or municipalities directly under the Central Government upon the suggestions of the presidents of the Higher People's Courts."

مختلف المستويات– في المناطق المتمتعة بالحُكم الوطني الذاتي من قِبَل مجالس الشعب– على مختلف المستويات– في المناطق الوطنية المستقلة.

أما نواب الرئيس وأعضاء اللجان القضائية ورؤساء القضاة والقضاة المساعدين لهم في الأقسام المختلفة والقضاة فيتم تعيينهم أو عزلهم من قِبَل اللجان الدائمة لمجالس الشعب– على مختلف المستويات– بناءً على الاقتراحات الصادرة من رؤساء هذه المحاكم"[١].

ثمَّ استطرد المُشرِّع في بيان الأحكام المتصلة بالمحاكم الخاصة في المادة ١١ من قانون القضاة لجمهورية الصين الشعبية بقوله:" يتم تعيين أو عزل القضاة المساعدين في المحاكم الشعبية بواسطة رؤساء المحاكم التي يعملون بها.

وتصاغ الإجراءات الخاصة بتعيين أو عزل الرؤساء، ونوابهم، وأعضاء اللجان القضائية، ورؤساء القضاة والقضاة المساعدين لهم في الأقسام المختلفة والقضاة في محاكم الشعب الخاصة مثل المحاكم العسكرية بواسطة اللجنة الدائمة في المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني بشكلٍ منفصل"[٢].

---

(1) "The presidents of the local People's Courts at various levels set up in the national autonomous areas shall be elected or removed by the people's congresses at various levels of the national autonomous areas. The vice-presidents, members of the judicial committees, chief judges and associate chief judges of divisions and judges shall be appointed or removed by the standing committees of the people's congresses at the corresponding levels upon the suggestions of the presidents of those courts."

(2) "The assistant judges of the People's Courts shall be appointed or removed by the presidents of the courts where they work.

- The measures for the appointment or removal of the presidents, vice-presidents, members of the judicial committees, chief judges and associate chief judges of divisions and judges of the Special People's Courts such as the military courts shall be formulated by the Standing Committee of the National People's Congress separately." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

ووفقاً للمادة ٥٠ من قانون القضاة الواردة في الفصل السابع عشر المتصل بالأحكام التكميلية Chapter XVII: Supplementary Provisions:" يجوز لمحكمة الشعب العليا بالاشتراك مع الإدارات ذات الصلة- في ضوء احتياجات العمل القضائي- أن تضع التدابير المناسبة لتحديد نسبة القضاة إلى الأعضاء الآخرين في المحاكم الشعبية على مختلف المستويات"[1].

ثانياً: آلية تعيين القضاة وعزلهم بعد صدور تعديلات عام ٢٠١٩:

أقر المُشرِّع بعد صدور تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ في الفصل الرابع من قانون القضاة المتصل بتعيين القضاة وعزلهم Chapter IV: Appointment and Dismissal of Judges في المادة ١٨ أنه:" يتم تعيين القضاة أو عزلهم وفقاً لنطاق سلطة التعيين أو العزل والإجراءات المنصوص عليها في الدستور والقوانين"[2].

ثمَّ استطرد المُشرِّع في بيان الأحكام المتصلة بدرجات المحاكم المختلفة في المادة ١٨ على النحو الآتي:

" يُنتخب أو يُعزل رئيس محكمة الشعب العليا من قِبَل المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني National People's Congress.

أما نواب الرئيس وأعضاء اللجان القضائية ورؤساء الأقسام، ونواب رؤساء الأقسام وغيرهم من القضاة فيتم تعيينهم أو عزلهم بناءً على اقتراح يُقدَّم من رئيس

---

(1) Article 50: "In light of the need of judicial work, the Supreme People's Court may shall, in conjunction with the relevant departments, formulate measures to fix the proportion of judges to other staff members in the People's Courts at different levels." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 18: "The appointment and removal of judges is to be handled in accordance with the scope of appointment and removal authority and procedures provided for by the Constitution and laws…" Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

محكمة الشعب العليا إلى اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني "Standing Committee of the National People's Congress"[١].

و" يتم تعيين أو عزل رؤساء الأقسام ونواب رؤساء الأقسام في دوائر محكمة الشعب العليا بناءً على اقتراح يُقدَّم من رئيس المحكمة إلى اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني"[٢].

و" يُنتخب أو يُعزل رؤساء المحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات local People's Courts من قِبَل المجلس المحلي لنواب الشعب على مختلف المستويات.

أما نواب الرئيس وأعضاء اللجان القضائية ورؤساء الأقسام ونواب رؤساء الأقسام وغيرهم من القضاة فيتم تعيينهم أو عزلهم بناءً على اقتراح يُقدَّم من رئيس المحكمة إلى اللجنة الدائمة للمجلس المحلي لنواب الشعب"[٣].

و" يتم اختيار أو عزل رؤساء المحاكم الشعبية المتوسطة المُنشأة في المقاطعات أو المناطق المتمتعة بالحُكم الذاتي أو البلديات الخاضعة للحُكم المباشر من قِبَل اللجان الدائمة لمجالس الشعب في المقاطعات أو المناطق المتمتعة بالحُكم الذاتي أو البلديات الخاضعة للحُكم المباشر.

أما نواب الرئيس وأعضاء اللجان القضائية وغيرهم من القضاة فيتم عزلهم بناءً على اقتراح يُقدَّم من رئيس محاكم الشعب العليا إلى اللجان الدائمة لمجالس

---

(1) "The President of the Supreme People's Court is elected and removed by the National People's Congress, and its vice-presidents, adjudication committee members, division heads, deputy division heads, and other adjudicators are appointed or removed by request of the court president to the Standing Committee of the National People's Congress."

(2) "The appointment and removal of division heads and deputy division heads of Supreme People's Court circuit court divisions is by request of the president to the Standing Committee of the National People's Congress."

(3) "The president of all levels of local people's court are elected and removed by that level of People's Congress, and its vice-presidents, adjudication committee members, division heads, deputy division heads, and adjudicators, are appointed or removed by request of the court president to the Standing Committee of that level of People's Congress."

الشعب في المقاطعات أو المناطق المتمتعة بالحُكم الذاتي أو البلديات الخاضعة للحُكم المباشر"[١].

ثمَّ استطرد المُشرِّع في بيان الأحكام المتصلة بالمحاكم الخاصة في المادة ١٨ من قانون القضاة لجمهورية الصين الشعبية بقوله:" يجب أن يكون تعيين أو عزل رؤساء المحاكم، ونواب الرؤساء، وأعضاء اللجان القضائية، ورؤساء الأقسام، ونواب رؤساء الأقسام، وغيرهم من القضاة في " فيلق شينجيانج للإنتاج والبناء" Xinjiang Production and Construction Corps[٢] والمحاكم المتخصصة وفقًا للأحكام ذات الصلة التي وضعتها اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني"[٣].

---

(1) "The presidents of intermediate courts established in provinces, autonomous regions, and directly governed municipalities, are selected and removed by the Standing Committee of the provincial, autonomous region, or directly governed municipality people's congress; the vice-presidents, adjudication committee members, and adjudicators are removed upon request of the President of the High People's Court to the Standing Committee of the provincial, autonomous region, or directly governed municipality." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;

- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(٢) تُعَدّ Xinjiang Production and Construction Corps– المعروفة أيضًا بـ XPCC، أو Bingtuan– منظمة اقتصادية وشبه عسكرية فريدة من نوعها في منطقة " شينجيانج" ذاتية الحُكم في جمهورية الصين الشعبية، وهى تتمتع بسلطة إدارية على العديد من المدن متوسطة الحجم والمستوطنات والمزارع في " شينجيانج"، ولديها هيكل إداري خاص بها، وتؤدي الوظائف الحكومية مثل الرعاية الصحية والتعليم للمناطق الخاضعة لولايتها القضائية، وقد تأسست على يد " وانج تشن" Wang Zhen في عام ١٩٥٤ بأمر من الرئيس " ماو تسي تونج" Mao Tsê-Tung، وتتمثَّل أهدافها المُعلنة في تطوير المناطق الحدودية، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وضمان الاستقرار الاجتماعي، والوئام العرقي (الإثني)، وتعزيز الدفاع عن الحدود، يُراجع:

Xinjiang Production and Construction Corps, Wikipedia, Available at;

- https://en.wikipedia.org/wiki/Xinjiang_Production_and_Construction_Corps

– لمزيد من التفاصيل عن منطقة " شينجيانج"، يُراجع:

- Chiao-Min Hsieh, Victor C. Falkenheim, Xinjiang, Encyclopædia Britannica, Inc., August 8, 2018, Available at; https://www.britannica.com/place/Xinjiang

(3) "The appointment and removal of court presidents, vice presidents, adjudication committee members, division heads, deputy division heads, and adjudicators of the Xinjiang Production and Construction Corps and specialized courts, are to be in accordance with relevant provisions of the Standing Committee of the National People's Congress." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;

- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

الفرع الثالث: إلغاء تعيين القضاة

تذهب المادة ١٤ من قانون القضاة المطبق في جمهورية الصين الشعبية– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩– إلى أنه:" إذا تبيَّن للجهات المختصة بالتعيين أن الشخص الذي قامت بتعيينه في وظيفة القاضي قد عُيِّن بصورة مخالفة للشروط المؤهلة لتعيين القضاة– والمنصوص عليها في هذا القانون– وجب عليها إلغاء هذا التعيين، وإذا تبيَّن لمحكمةٍ ما من المستوى الأعلى أن تعيين القاضي من قِبَل المحكمة الأدنى منها يُعَدّ انتهاكـًا للأحكام التي تحكم مؤهلات القضاة فيجب عليها أن توصي المحكمة الأدنى منها بإلغاء التعيين وفقـًا لأحكام القانون، أو تقترح على اللجنة الدائمة لمجلس نواب الشعب في مستوى المحكمة نفسها أن تُلغي تعيين القاضي"[1].

وهو المعنى نفسه الذي أقره المُشرِّع بعد تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ في الفصل الرابع المتصل بتعيين القضاة وعزلهم Chapter IV: Appointment and Dismissal of Judges في المادة ٢١ بقوله:" إذا اكتشفت الجهة المختصة بالتعيين أن تعيين القاضي ينتهك أحكام هذا القانون فيجب عليها إلغاء هذا التعيين، وإذا اكتشفت محكمة الشعب العليا أن تعيين القاضي في محكمة

(1) Article 14: “Once the organ discovers that the appointment of a person as judge made by it is in violation of the provisions of this Law governing the qualifications for judges, it shall revoke the appointment. Where a court at a higher level discovers that the appointment of a judge made by a court at a lower level is in violation of the provisions governing the qualifications for judges, the former shall suggest to the latter that it revoke the appointment in accordance with law or that the it, in accordance with law, suggest to the standing committee of the people’s congress at the same level that it revoke the appointment.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

الشعب الأدنى منها ينتهك الشروط المنصوص عليها في هذا القانون، فيجب عليها أن تنصح محكمة الشعب الأدنى منها بأن تطلب من الجهة المختصة بالتعيين- في مستوى المحكمة نفسها- إلغاء هذا التعيين وفقاً لأحكام القانون"[1].

(1) Article 21: "Where it is discovered that a judge is appointed in violation of the provisions of this Law, the organ that made the appointment shall revoke the appointment; where a higher people's court discovers that the appointment of a judge in a lower people's court violates the conditions set forth in this Law, it shall advise the lower people's court to request that the appointing organ at the same level revoke the appointment in accordance with law." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

المبحث الثاني
واجبات القضاة والتزاماتهم

يفرض القانون على القاضي عدة واجبات والتزامات يتعيَّن التقيُّد بها حمايةً لمظهر الحيدة التي ينبغي أن يتحلى بها كل من يتولى منصب القضاء واحتراماً لهيبة القضاء ومنزلته الرفيعة لدى جميع أفراد المجتمع، وإذا كان القاضي موظفاً عاماً إلا أنه يُمثِّل العدالة وهذه العدالة يجب أن تظل واضحة المعالم في كل ما يقوم به، ولهذا يقع القاضي تحت طائلة القانون إذا ما قصَّر في أدائها أو القيام بها.

كما أن التقيُّد بهذه الواجبات والالتزامات لا يُقصد به تنظيم مرفق القضاء فقط بل يتصل أيضاً بحياة القاضي الخاصة ونشاطه الخارجي[1]، لذلك خصص المُشرِّع في جمهورية الصين الشعبية الفصل الثاني من قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ لبيان وظائف وواجبات القضاة Chapter II: Functions and Duties، بالإضافة إلى النصوص التي ذُكرت في الفصل الثالث المتصل بالتزامات القضاة وحقوقهم Chapter III: Obligations and Rights، فضلاً عن النصوص الأخرى الواردة في ثنايا قانون القضاة.

وعندما عدَّل المُشرِّع قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ ذكر واجبات القضاة والتزاماتهم في الفصل الأول المتصل بالأحكام العامة Chapter I: General Provisions، وذكرها أيضاً في الفصل الثاني المتصل بواجبات القضاة والتزاماتهم وحقوقهم Chapter II: Judges' Duties, Obligations and Rights، بالإضافة إلى النصوص الأخرى الواردة في قانون القضاة على النحو الآتي:

---

(١) د. عاشور مبروك: الوسيط في قانون القضاء المصري، الجزء الأول، مرجع سابق، البند ١٠٥، ص ١١٦، د. عبد التواب مبارك: الوجيز في أُصول القضاء المدني، مرجع سابق، البند ٢٨، ص ٤٩، يُراجع أيضاً للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧ – ٢٠١٦، ص ١٣٠، وط ١٤٣٨ – ٢٠١٧، ص ١٣٦.

أولاً: الالتزام بأحكام الدستور والقانون:

يجب على القضاة قبل مباشرتهم لوظائفهم القضائية أداء اليمين القانونية على احترام الدستور والقوانين وخدمة الشعب، وهو ما أكده المُشرِّع في المادة ٢٧ الفقرة ٣ المضافة حديثًا إلى دستور جمهورية الصين الشعبية- الصادر عام ١٩٨٢- بموجب المادة ٤٠ من تعديل عام ٢٠١٨ بقوله:" تُضاف إلى المادة ٢٧ من الدستور الفقرة ٣ التي تذهب إلى أنه:" يُؤدِّي موظفو الدولة قَسَم الولاء للدستور عند توليهم مناصبهم" State functionaries shall take a public oath of allegiance to the Constitution when assuming office[(١)]، ولهذا يجب أن يُؤدِّي جميع موظفي الدولة اليمين الدستورية عند توليهم مهام مناصبهم، وقد تم إقرار هذا الأمر لأول مرة في الجلسة العامة الرابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني عام ٢٠١٤ Fourth Plenum Decision[(٢)].

ويخضع هذا القَسَم حاليًا لـ " قرار اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب المتصل بتنفيذ نظام القَسَم الدستوري" Standing Committee of the National People's Congress (NPCSC's) Decision on Implementing the Constitutional Oath System الذي اعتمد في الدورة الخامسة عشر للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في ١ يوليو ٢٠١٥، والذي تم مراجعته وتنقيحه في الدورة الثالثة

---

(1) Article 40: In article 27 of the Constitution, one paragraph is added as paragraph 3, which reads: "State functionaries shall take a public oath of allegiance to the Constitution when assuming office." Annotated Translation: 2018 Amendment to the P.R.C. Constitution (Version 2.0), NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), February 7, 2019, Available at;

- https://npcobserver.com/2018/03/11/translation-2018-amendment-to-the-p-r-c-constitution/

(٢) يمكن مطالعة قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني CCP Central Committee بشأن العديد من القضايا الرئيسة لتعزيز الحُكم الشامل وفقًا للقانون، على الرابط الآتي:

- CCP Central Committee Decision Concerning Several Major Issues in Comprehensively Advancing Governance According to Law, October 28, 2014, China Law Translate, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/fourth-plenum-decision/

والثلاثين للجنة الدائمة للمجلس الوطني الثاني عشر لنواب الشعب في ٢٤ فبراير ٢٠١٨[١].

من هذا المنطلق يؤدي القضاة اليمين الدستورية عند توليهم مهام مناصبهم وفقـًا للمادة ١٩ من قانون القضاة– بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩– التي تذهب إلى أنه:" يؤدي القضاة اليمين الدستورية عند توليهم مناصبهم بعد اختيارهم وفقـًا للإجراءات المنصوص عليها قانونـًا"[٢].

ومن ثمَّ يتعيَّن على القضاة الالتزام بأحكام الدستور والقانون، ويتضح من دراسة قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ والمُعدَّل للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ الآتي:

أ– أقر المُشرِّع في المادة ٣ من قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩– أنه:" يجب على القضاة تنفيذ أحكام الدستور والقوانين وخدمة الشعب بكل إخلاص"[٣]، وهو ما أكده المُشرِّع في المادة ٣ من قانون

---

(1) Adopted by the 15th Session of the Standing Committee of the 12th National People's Congress on July 1, 2015; Revised by the 33rd Session of the Standing Committee of the 12th National People's Congress on February 24, 2018.

– يمكن مطالعة قرار اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني بشأن تنفيذ نظام القَسَم الدستوري الصادر في ١ يوليو ٢٠١٥، والذي تم مراجعته في ٢٤ فبراير ٢٠١٨، على الرابط الآتي:

- Translation: NPCSC Decision on Implementing the Constitutional Oath System (2018 Revision), NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), February 24, 2018, Available at;

https://npcobserver.com/2018/02/24/translation-npcsc-decision-on-implementing-the-constitutional-oath-system-2018-revision/

(2) Article 19: "After judges are selected in accordance with legally-prescribed procedures, they shall take a constitutional oath when taking office." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;

- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(3) Article 3: "Judges shall faithfully implement the Constitution and laws and serve the people wholeheartedly." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩ بقوله:" يجب على القضاة تنفيذ أحكام الدستور والقوانين بأمانة، والحفاظ على العدالة الاجتماعية والعدالة، وخدمة الشعب بكل إخلاص"[١].

ب- أقر المُشرِّع في الفصل الثالث المتصل بالتزامات القضاة وحقوقهم في المادة ٧ الفقرة ١- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- أنه " يؤدي القضاة الالتزامات الآتية: ١- التقيُّد الصارم بالدستور والقوانين المطبقة"[٢]، وهو ما أكده المُشرِّع بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩ في الفصل الثاني المتصل بواجبات القضاة والتزاماتهم وحقوقهم في المادة ١٠ الفقرة ١ بقوله:" يؤدي القضاة الالتزامات الآتية: ١- التقيُّد الصارم بالدستور والقوانين"[٣].

ج- يلتزم القضاة بالمشاركة في المحاكمات كأعضاء فاعلين سواء أكانت مشاركتهم بقيامهم بواجبهم على استقلال أم في تشكيل جماعي وفقًا للمادة ٥ الفقرة ١ من قانون القضاة قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩[٤]، ووفقًا للمادة ٨ الفقرة ١ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩[٥].

---

(1) Article 3: “Judges must faithfully implement the Constitution and laws, maintain social fairness and justice, and serve the people wholeheartedly.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(2) Article 7: “Judges shall perform the following obligations: 1- to strictly observe the Constitution and laws.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(3) Article 10: “Judges shall perform the following obligations: 1- Strictly follow the Constitution and Laws.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(4) Article 5: “The functions and duties of a judge are as follows: 1- to take part in a trial as a member of a collegial panel or to try a case alone according to law.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(5) Article 8: “Judges' duties: 1- Lawfully participate in collegial panel trials or single-judge trials of criminal, civil, and administrative cases, as well as state compensation cases.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

د- يؤدي احترام القضاة للنصوص السابقة إلى حماية القضاة والحفاظ على حقوقهم وواجباتهم، وهو ما أقره المُشرِّع في المادة ٤ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- بقوله:" يحمي القانون القضاة عندما يؤدون واجباتهم ومسؤولياتهم وفقًا لأحكام القانون"(١)، وهو ما أكده المُشرِّع في المادة ٧ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩ بقوله:" يتمتع القضاة الذين يؤدون واجباتهم وفقًا للقانون بحماية القانون، ولا يجوز التدخُّل في عملهم من قِبَل الأجهزة الإدارية والمنظمات الاجتماعية والأفراد"(٢).

وهذا الأمر يؤدي بالضرورة إلى إعمال أحكام المادة ٨ من قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ التي تُقر حقوق القضاة وتؤكد عليها، وهى الأحكام نفسها الواردة في المادة ١١ من قانون القضاة بعد تعديله للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩(٣).

هـ – أقر المُشرِّع في الفصل الثاني من قانون القضاة المتصل بوظائف وواجبات القضاة Chapter II: Functions and Duties في المادة ٥ الفقرة ٢- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- أنه يجب أن:" يؤدي القاضي المهام والواجبات الأخرى المنوطة به وفقًا

---

(1) Article 4: "Judges, when performing their functions and duties according to law, shall be protected by law." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 7: "Judges performing their duties in accordance with law are protected by law and are not to be interfered with by administrative organs, social organizations and individuals." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(٣) يُراجع فيما يأتي: المبحث الثالث: ضمانات القضاة، المطلب الأول: ضمانات القضاة في ممارستهم لمهنتهم، الفرع الأول: حقوق القضاة.

لأحكام القانون"[1]. وأقر في المادة ٧ الفقرة ٢- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- أنه يجب أن:" يؤدي القضاة الالتزامات الآتية: ٢- اتخاذ الوقائع أساسًا لعمله، وأن يجعل القوانين معياراً عند نظره في القضايا؛ من أجل التعامل مع القضايا بنزاهة وبشكلٍ محايد، وليس من أجل لي حقائق القانون لتحقيق مكاسب شخصية"[2].

وبصدور تعديلات قانون القضاة عام ٢٠١٩ ذكر المُشرِّع في الفصل الثاني المتصل بواجبات القضاة والتزاماتهم وحقوقهم Chapter II: Judges' Duties, Obligations and Rights التزام القاضي باتخاذ الوقائع أساسًا لعمله في المادة ١٠ البند ٢، وأكد في البند نفسه التزام القاضي بعدم لي عنق القانون لتحقيق مكاسب شخصية بقوله:" يؤدي القضاة الالتزامات الآتية: ٢- التعامل مع القضايا بنزاهة وعدم لي عنق القانون لتحقيق مكاسب شخصية"[3].

و- أقر المُشرِّع صراحةً عقاب القاضي عند قيامه بلي الحقائق لمصلحته الشخصية وعند التقصير في عمله في المادة ٣٢ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- بقوله:" لا يجوز لأي قاضي ارتكاب أي من الأفعال الآتية: ٣- لي عنق القانون لتحقيق مكاسب شخصية، ٨- التقصير في أداء واجبه-

(1) Article 5: “The functions and duties of a judge are as follows: 2- to perform other functions and duties as provided by law.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 7: “Judges shall perform the following obligations: 2- to take facts as the basis and laws as the criterion when trying cases, to handle cases impartially, and not to bend the law for personal gain.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(3) Article 10: “Judges shall perform the following obligations; 2- Handle cases impartially and never twisting the law for personal gain.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

أو واجبها- لكي يحكم بطريقة خاطئة في إحدى القضايا أو التسبب في خسائر فادحة للطرف المعني"[١].

وهو ما أكده المُشرِّع في المادة ٤٦ من قانون القضاة بعد تعديله عام ٢٠١٩- في الفصل السادس المتصل بتقييم القضاة ومكافأتهم ومعاقبتهم Chapter VI: Evaluation, Reward, and Punishment of Judges- بقوله:" تُفرض على القاضي الجزاءات إذا توافرت فيه أي من الظروف الآتية، وعندما يُشكِّل فعله جريمة يتم ملاحقته بالمسؤولية الجنائية وفقًا للقانون:...

٤- الانتهاك المتعمد للأحكام القانونية عند معالجة إحدى القضايا.

٥- الإهمال الجسيم الذي يؤدي إلى أخطاء في الأحكام مما يؤدي إلى التسبب في عواقب وخيمة.

٦- التأخير في معالجة القضايا وإرجاء العمل.

١٠- وجود سلوك آخر ينتهك أحكام الانضباط أو القانون.

ويتم التعامل مع العقوبات الخاصة بالقضاة وفقًا للأحكام ذات الصلة"[٢].

ثانيًا: حماية حقوق المتقاضين:

أكد المُشرِّع ضرورة حماية حقوق المتقاضين عند نظر القضايا وفي خلال

---

(1) Article 32: "No judge may commit any of the following acts:
3- to bend law for personal gain;
8- to neglect his or her duty so as to wrongly judge a case or to cause heavy losses to the party concerned." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 46: "Where judges have any of the following circumstances, they shall be given sanctions; and where a crime is constituted, criminal responsibility is pursued in accordance with law:
4- Intentionally violating legal provisions in handling a case;
5- Gross negligence leading to errors in rulings causing serious consequences;
6- Delaying handling cases and putting off work;
10- having other conduct in violation of discipline or law.
Sanctions for judges are to be handled in accordance with relevant provisions." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

الإجراءات القضائية المتبعة في المادة ٧ الفقرة ٣ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- بقوله يجب أن:" يؤدي القضاة الالتزامات الآتية: ٣- حماية الحقوق الإجرائية لأطراف الخصومة في أثناء اتخاذ الإجراءات وفقًا لأحكام القانون"[١].

وهو المعنى نفسه الذي أقره المُشرِّع بعد تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩ حين ذكر في المادة ١٠ البند ٣ أنه يتعيَّن على القاضي:" حماية الحقوق الإجرائية لأطراف الخصومة والمشاركين الآخرين فيها وفقًا لأحكام القانون"[٢].

ولا شك أن التزام القضاة بذلك يُعَدّ تطبيقًا لما أقره المُشرِّع في الفصل الثاني من دستور جمهورية الصين الشعبية المتصل بالحقوق والواجبات الرئيسة للمواطنين Chapter II: The Fundamental Rights and Duties of Citizens؛ حين ذكر في المادة ٣٣ أن:"... جميع مواطني جمهورية الصين الشعبية متساوون أمام القانون، وتحترم الدولة حقوق الإنسان وتحافظ عليها"[٣].

وقد أكد المُشرِّع مكافأة القضاة الملتزمين بالحياد في عملهم في المادة ٣٠ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- بقوله:" يُكافأ القضاة الذين يكون

---

(1) Article 7: “Judges shall perform the following obligations: 3- to protect the litigation rights of the participants in proceedings according to law.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 10: “Judges shall perform the following obligations: 3- Safeguard the procedural rights of parties and other litigation participants in accordance with law.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(3) Article 33: “... All citizens of the People’s Republic of China are equal before the law. The State respects and preserves human rights.” Chapter I: The Fundamental Rights and Duties of Citizens, Constitution of the People's Republic of China, March 14, 2004, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Constitution/2007-11/15/content_1372964.htm

في رصيدهم أي من الإنجازات الآتية: ١- تحقيق نجاحات ملحوظة في إنفاذ القوانين والتعامل مع القضايا بشكلٍ محايد"[١].

وهو المعنى نفسه الذي أقره المُشرِّع في المادة ٤٥ بعد تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩ في الفصل السادس المتصل بتقييم القضاة ومكافأتهم ومعاقبتهم Chapter VI: Evaluation, Reward, and Punishment of Judges بقوله:" يُكافأ القضاة الذين يكون في رصيدهم أي من الإنجازات الآتية: ٣- تحقيق إنجازات ومساهمات ملحوظة في التعامل مع القضايا الرئيسة، والتعامل مع حالات الطوارئ، والاضطلاع ببنود العمل الخاصة والمهمة"[٢].

ثالثًا: حماية مصالح الدولة والمصالح العامة والحفاظ على أسرارهما:

أقر المُشرِّع في الفصل الثاني من دستور جمهورية الصين الشعبية- المتصل بالحقوق والواجبات الرئيسة للمواطنين- في المادة ٥٢ أنه:" من واجب مواطني جمهورية الصين الشعبية حماية وحدة البلاد ووحدة جميع قومياتها"[٣].

وذكر في المادة ٥٣ من الدستور أنه:" يجب على مواطني جمهورية الصين الشعبية التقيُّد بالدستور والقوانين الأخرى، والحفاظ على أسرار الدولة، وحماية

---

(1) Article 30: "Judges who have any of the following achievements to their credit shall be rewarded: 1- having achieved notable successes in enforcing laws and handling cases impartially." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 45: "Where judges have any of the following performances, they shall be given rewards: 3- making notable achievements and contributions in handling major cases, handling emergencies, and undertaking important special work items." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(3) Article 52: "It is the duty of citizens of the People's Republic of China to safeguard the unification of the country and the unity of all its nationalities."

الممتلكات العامة، ومراقبة انضباط العمل والنظام العام واحترام الأخلاقيات الاجتماعية"[1].

وأقر في المادة ٥٤ من الدستور أنه:" من واجب مواطني جمهورية الصين الشعبية حماية أمن وشرف ومصالح الوطن الأم، ويجب ألا يرتكبوا أفعالاً تضر بأمن وشرف ومصالح الوطن الأم"[2].

ومن هنا يتعيَّن على القضاة حماية مصالح الدولة والمصالح العامة والحفاظ على أسرارهما، ويتضح من دراسة قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ والمُعدَّل للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ الآتي:

أ- لم يتوان المُشرِّع- امتثالاً للنصوص الدستورية السابقة- عن التأكيد على القضاة بضرورة الحفاظ على مصالح الدولة والمصالح العامة، بالإضافة إلى الحفاظ على المصالح المشروعة للمواطنين أو الأشخاص الاعتبارية في المادة ٧ الفقرة ٤ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- التي تذهب إلى أنه يتعيَّن على القضاة " حماية مصالح الدولة والمصالح العامة، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين والأشخاص الاعتبارية والمنظمات الأخرى"[3].

---

(1) Article 53: “Citizens of the People’s Republic of China must abide by the Constitution and other laws, keep State secrets, protect public property, observe labour discipline and public order and respect social ethics.”

(2) Article 54: “It is the duty of citizens of the People’s Republic of China to safeguard the security, honour and interests of the motherland; they must not commit acts detrimental to the security, honour and interests of the motherland.” Chapter II: The Fundamental Rights and Duties of Citizens, Constitution of the People's Republic of China, March 14, 2004, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Constitution/2007-11/15/content_1372964.htm

(3) Article 7: “Judges shall perform the following obligations: 4- to safeguard the State interests and public interests, and to safeguard the lawful rights and interests of natural persons, legal persons and other organizations.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

وهو ما أكده المُشرِّع بعد تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩؛ حين ذكر في الفصل الثاني المتصل بواجبات القضاة والتزاماتهم وحقوقهم في المادة ١٠ الفقرة ٤ أنه:" يؤدي القضاة الالتزامات الآتية: ٤- الحفاظ على المصالح الوطنية والمصالح الاجتماعية العامة، والحفاظ على الحقوق والمصالح المشروعة للأفراد والمنظمات"[١].

ب- تؤكد نصوص قانون القضاة أن التزام القضاة بالحفاظ على مصالح الدولة والمصالح العامة ومصالح الأفراد وتطبيق القانون بشكلٍ مناسب يستدعي مكافأتهم، وهو ما ذكره المُشرِّع في المادة ٣٠ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- بقوله:" يُكافأ القضاة الذين يكون في رصيدهم أي من الإنجازات الآتية:... ٤- القيام بأعمال مُتميِّزة تصون مصالح الدولة والمجتمع والشعب من الخسائر الفادحة، ٥- القيام بأعمال مُتميِّزة من خلال القتال بشجاعة ضد الأفعال غير القانونية أو الإجرامية، ٧- تحقيق إنجازات بارزة في حماية أسرار الدولة وأسرار العمل القضائي"[٢].

ولكن عندما صدر تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ لم يذكر المُشرِّع هذه الأعمال صراحةً وذكر نصاً عاماً تندرج بموجبه هذه الأعمال في الحالات التي توجب مكافأة القاضي على عمله في المادة ٤٥ الفقرة ٦ بقوله:

---

(1) Article 10: “Judges shall perform the following obligations: 4- Preserve the national interests and societal public interests and preserve the lawful rights and interests of individuals and organizations.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(2) Article 30: “Judges who have any of the following achievements to their credit shall be rewarded:

4- having performed outstanding deeds in safeguarding the interests of the State, the collective and the people against heavy losses;

5- having performed outstanding deeds by bravely fighting against illegal or criminal acts;

7- having scored outstanding achievements in protecting State secrets and secrets of judicial work.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

" يُكافأ القضاة الذين يكون في رصيدهم أي من الإنجازات الآتية: ٦- أي إنجازات أخرى"[١].

ج- يترتب على مخالفة النصوص السابقة خضوع القاضي للعقوبات المقررة في الفصل الحادي عشر من قانون القضاة Chapter XI: Punishment إذا أتى بأحد الأفعال المعاقب عليها في المادة ٣٢- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- التي تذهب إلى أنه:" لا يجوز للقاضي ارتكاب أي من الأفعال الآتية:

١- نشر البيانات التي تضر بمكانة الدولة وسمعتها، أو الانضمام إلى المنظمات غير القانونية، أو المشاركة في الأنشطة التي ترمي إلى التجمهر والمسيرات أو المظاهرات ضد الدولة، أو المشاركة في الإضرابات.

٢- اختلاس الأموال أو قبول الرشاوى.

٦- إفشاء أسرار الدولة أو أسرار العمل القضائي.

٧- إساءة استخدام الوظائف والصلاحيات الممنوحة له، أو انتهاك الحقوق والمصالح المشروعة للأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين أو المنظمات الأخرى"[٢].

وهو ما أكده المُشرِّع في المادة ٤٦ من قانون القضاة بعد تعديله عام ٢٠١٩- في

---

(1) Article 45: "Where judges have any of the following performances, they shall be given rewards: 6- other achievements." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(2) Article 32: "No judge may commit any of the following acts:

1- to spread statements damaging the prestige of the State; to join illegal organizations; to take part in such activities as assembly, procession and demonstration against the State; and to participate in strikes;

2- to embezzle money or accept bribes;

6- to divulge State secrets or secrets of judicial work;

7- to abuse functions and powers; and to infringe upon the lawful rights and interests of natural persons, legal persons or other organizations." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

الفصل السادس المتصل بتقييم القضاة ومكافأتهم ومعاقبتهم Chapter VI: Evaluation, Reward, and Punishment of Judges– بقوله:" تُفرض على القاضي الجزاءات إذا توافرت فيه أي من الظروف الآتية، وعندما يُشكِّل فعله جريمة يتم ملاحقته بالمسؤولية الجنائية وفقـًا للقانون:

١- الفساد أو أخذ الرشاوى، أو العمل من أجل تحقيق مكاسب شخصية، أو إساءة استخدام القانون على نحو مريب وتعسفي.

٣- تسريب أسرار الدولة أو أسرار المحاكمة أو الأسرار التجارية أو المعلومات الخاصة بالأفراد.

٧- استخدام سلطتهم في السعي لتحقيق مكاسب شخصية لأنفسهم أو للآخرين.

١٠- وجود سلوك آخر ينتهك أحكام الانضباط أو القانون.

ويتم التعامل مع العقوبات الخاصة بالقضاة وفقـًا للأحكام ذات الصلة"[1].

رابعـًا: الانتظام في العمل:

أكد المُشرِّع ضرورة عدم انقطاع القاضي عن عمله والانتظام فيه بوضعه عدة ضوابط من أهمها أنه لا يجوز للقاضي أن يتغيَّب عن مقر عمله أو ينقطع عن عمله

(1) Article 46: "Where judges have any of the following circumstances, they shall be given sanctions; and where a crime is constituted, criminal responsibility is pursued in accordance with law:
1- Corruption or taking bribes, acting for personal gain, or abusing the law in a capricious and arbitrary manner.
3- Leaking state secrets, trial work secrets, commercial secrets, or individuals' private information;
7- Using their authority to seek personal gain for themselves or others;
10- having other conduct in violation of discipline or law.
Sanctions for judges are to be handled in accordance with relevant provisions." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

لغير سبب مفاجئ قبل إخطار الجهات المختصة[1].

ويُعَدّ القاضي مستقيلاً من عمله إذا انقطع عن عمله لمدة خمسة عشر يومـًا أو أكثر متصلة أو لمدة ثلاثين يومـًا متفرقة في سنة واحدة، وهو ما أقره المُشرِّع في الفصل الثالث عشر المتصل باستقالة القضاة وفصلهم Chapter XIII: Resignation and Dismissal في المادة ٤٠ الفقرة ٤- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- بقوله:" يُفصل القاضي إذا توافرت فيه أو فيها أي من الحالات الآتية: ٤- الانقطاع عن العمل دون إذن أو تجاوز مدة اجازته أو اجازتها دون سبب وجيه لمدة خمسة عشر يومـًا أو أكثر على التوالي، أو لمدة ثلاثين يومـًا أو أكثر مجتمعة في عام واحد"[2].

خامسـًا: عدم الاشتغال بأي عمل لا يتفق وكرامة القضاء واستقلاله- السلوك الحسن:

يجب على القاضي عدم الاشتغال بأي عمل يخل بكرامة القضاء واستقلاله، وأن يراعي في حياته الخاصة الامتناع عن أي سلوك- ولو كان في ذاته مشروعـًا- لا يتفق مع ما يجب أن يكون عليه من هيبة ووقار وبُعد عن الشبهات[3]، كما يجب أن يكون محايداً ونزيهـًا وألا يقبل أي تدخُّل أو وساطة أو توصية لصالح أحد

(١) يُراجع للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧- ٢٠١٦، ص ١٣١، وط ١٤٣٨- ٢٠١٧، ص ١٣٧.

(2) Article 40: "A judge shall be dismissed if he or she is found to be in any of the following circumstances: 4- to have stayed away from work without leave or to have overstayed his or her leave without good reason for fifteen days or more in succession, or for thirty days or more in a year aggregated." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(٣) د. عبد التواب مبارك: الوجيز في أُصول القضاء المدني، مرجع سابق، البند ٢٨، ص ٥٠.

الخصوم أو للإضرار به[١].

وهو ما أقره المُشرِّع في المادة ٦ من قانون القضاة في جمهورية الصين الشعبية– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩– بقوله:" يتعيَّن على الرؤساء ونواب الرؤساء وأعضاء اللجان القضائية، ورؤساء القضاة، ونواب رؤساء القضاة في الأقسام المختلفة– بالإضافة إلى قيامهم بوظائفهم القضائية وواجباتهم– أداء الوظائف الأخرى المنوطة بهم وواجباتهم بشكلٍ يتناسب مع وظائفهم"[٢].

وهو ما أكده المُشرِّع بعد تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ في المادة ٩ بقوله:" يتعيَّن على رؤساء المحاكم الشعبية ونواب الرؤساء وأعضاء اللجان القضائية، ورؤساء الأقسام، ونواب رؤساء الأقسام– بالإضافة إلى قيامهم بوظائفهم القضائية– أداء واجباتهم بشكلٍ يتناسب مع وظائفهم"[٣].

ومن ثمَّ إذا تهاون القاضي في أداء وظيفته وقَبِل بتدخُّل الغير أو التوصية لصالح أحد الخصوم فإنه يخضع للعقوبات المقررة في الفصل الحادي عشر من قانون القضاة Chapter XI: Punishment– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩– إذا أتى بأحد

---

(١) د. عاشور مبروك: الوسيط في قانون القضاء المصري، الجزء الأول، مرجع سابق، البند ١١١، ص ١١٨، يُراجع أيضًا للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧– ٢٠١٦، ص ١٣١– ١٣٢، وط ١٤٣٨– ٢٠١٧، ص ١٣٨.

(2) Article 6: “Presidents, vice-presidents, members of judicial committees, and chief judges and associate chief judges of divisions shall, in addition to the judicial functions and duties, perform other functions and duties commensurate with their posts.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(3) Article 9: “People's court presidents, vice presidents, adjudication committee members, division heads, and deputy division heads, shall, in addition to performing their adjudication duties, also perform the duties corresponding to their position.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;

- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

الأفعال الواردة في المادة ٣٢ الفقرة ١٠ التي تذهب إلى أنه:" لا يجوز لأي قاضي ارتكاب أي من الأفعال الآتية: ١٠- الاستفادة من سلطات وظيفته أو صلاحياته من أجل الحصول على مكاسب شخصيه لنفسه- أو لنفسها- أو لأي أشخاص آخرين"[١].

وهو ما أكده المُشرِّع في المادة ٤٦ الفقرة ٧ من قانون القضاة بعد تعديله عام ٢٠١٩- في الفصل السادس المتصل بتقييم القضاة ومكافأتهم ومعاقبتهم Chapter VI: Evaluation, Reward, and Punishment of Judges- بقوله:" تُفرض على القاضي الجزاءات إذا توافرت فيه أي من الظروف الآتية، وعندما يُشكِّل فعله جريمة يتم ملاحقته بالمسؤولية الجنائية وفقًا للقانون: ٧- استخدام سلطتهم في السعي لتحقيق مكاسب شخصية لأنفسهم أو للآخرين"[٢].

سادسًا: عدم القيام بأي عمل يتعارض مع واجبات الوظيفة وحُسن أدائها:

لا يجوز للقاضي أن يمارس أي عمل مهما كان إذا قررت الجهات المختصة أنه يتعارض مع حُسن أداء الوظيفة القضائية ومقتضياتها. وللسلطة المختصة سلطة تقديرية في هذا الشأن لمواجهة الحالات المستجدة التي تفرزها الأوضاع الاجتماعية والقِيَم المتهورة؛ كمنع القاضي من مباشرة الأنشطة الأدبية أو الفنية

---

(1) Article 32: “No judge may commit any of the following acts: 10- to take advantage of the functions and powers to seek gain for himself or herself or other people.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 46: “Where judges have any of the following circumstances, they shall be given sanctions; and where a crime is constituted, criminal responsibility is pursued in accordance with law: 7- Using their authority to seek personal gain for themselves or others.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;

- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

الهابطة على سبيل المثال[١].

من هذا المنطلق أكد المُشرِّع في المادة ٧ الفقرة ٥ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- التزام القضاة بالصدق والنزاهة في أعمالهم بقوله إنه يتعيَّن على القضاة:" أن يكونوا صادقين ونظيفي اليد ومخلصين في أداء واجباتهم، وأن يكونوا ملتزمين بالانضباط وبأخلاقيات القضاة"[٢].

وهو ما أكده المُشرِّع في المادة ٥ من قانون القضاة بعد تعديله عام ٢٠١٩ بقوله:" يجب أن يكون القضاة مجتهدين وذوي ضمير وصادقين ونظيفي اليد، وأن يكونوا ملتزمين بأخلاقيات المهنة"[٣].

ويترتب على مخالفة ذلك تعرُّض القاضي للعقوبات التي أقرها المُشرِّع في قانون القضاة؛ نظراً لقيامه ببعض الأفعال التي ترتب مسؤوليته في الفصل الحادي عشر Chapter XI: Punishment– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- والتي ذكرها المُشرِّع في المادة ٣٢ بقوله:" لا يجوز لأي قاضي ارتكاب أي من الأفعال الآتية: ...

٢- اختلاس الأموال أو قبول الرشاوى.

٤- انتزاع الاعترافات عن طريق التعذيب.

---

(١) د. عبد التواب مبارك: الوجيز في أُصول القضاء المدني، مرجع سابق، البند ٢٨، ص ٥٠، يُراجع أيضاً للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧- ٢٠١٦، ص ١٣٢، وط ١٤٣٨- ٢٠١٧، ص ١٣٨.

(2) Article 7: "Judges shall perform the following obligations: 5- to be honest and clean, faithful in the discharge of duties, to observe discipline and professional ethics." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(3) Article 5: "Judges shall be diligent and conscientious, honest and clean, and abide by professional ethics." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

٥- إخفاء الأدلة أو تزويرها.

٧- إساءة استخدام الوظائف والصلاحيات الممنوحة له، أو انتهاك الحقوق والمصالح المشروعة للأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين أو المنظمات الأخرى.

٩- تأخير الفصل في القضايا مما يؤثر على عمله بالسلب.

١٠- استخدام سلطات وظيفته أو صلاحياته للحصول على مكاسب شخصيه لنفسه- أو لنفسها- أو لأي أشخاص آخرين"[1].

وهو ما أكده المُشرِّع في المادة ٤٦ من قانون القضاة بعد تعديله عام ٢٠١٩- في الفصل السادس المتصل بتقييم القضاة ومكافأتهم ومعاقبتهم Chapter VI: Evaluation, Reward, and Punishment of Judges- بقوله:" تُفرض على القاضي الجزاءات إذا توافرت فيه أي من الظروف الآتية، وعندما يُشكِّل فعله جريمة يتم ملاحقته بالمسؤولية الجنائية وفقـًا للقانون:

١- الفساد أو أخذ الرشاوى، أو العمل من أجل تحقيق مكاسب شخصية، أو إساءة استخدام القانون على نحو مريب وتعسفي.

٢- إخفاء الأدلة أو مواد القضية أو تلفيقها أو تغييرها أو اتلافها عمداً.

---

(1) Article 32: “No judge may commit any of the following acts:
2- to embezzle money or accept bribes;
4- to extort confessions by torture;
5- to conceal or falsify evidence;
7- to abuse functions and powers; and to infringe upon the lawful rights and interests of natural persons, legal persons or other organizations;
9- to delay the handling of a case so that work is adversely affected;
10- to take advantage of the functions and powers to seek gain for himself or herself or other people.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at:
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

٤- الانتهاك المتعمد للأحكام القانونية عند معالجة إحدى القضايا.

٥- الإهمال الجسيم الذي يؤدي إلى أخطاء في الأحكام مما يؤدي إلى التسبب في عواقب وخيمة.

٦- التأخير في معالجة القضايا وإرجاء العمل.

٧- استخدام سلطتهم في السعي لتحقيق مكاسب شخصية لأنفسهم أو للآخرين...

ويتم التعامل مع العقوبات الخاصة بالقضاة وفقًا للأحكام ذات الصلة"[1].

سابعًا: عدم إفشاء سرية المداولات:

يجب على القاضي ألا يُفشي سرية المداولات التي تدور بينه وبين زملائه قبل إصدار الأحكام؛ احترامًا لهيبة الأحكام من ناحية وحفاظًا على مشاعر بقية المشتركين في المداولة من ناحية أخرى(٢)، وهو ما أقره المُشرِّع في الفصل الثالث

---

(1) Article 46: "Where judges have any of the following circumstances, they shall be given sanctions; and where a crime is constituted, criminal responsibility is pursued in accordance with law:
1- Corruption or taking bribes, acting for personal gain, or abusing the law in a capricious and arbitrary manner.
2- Concealing, fabricating, altering, or intentionally destroying evidence or case materials;
4- Intentionally violating legal provisions in handling a case;
5- Gross negligence leading to errors in rulings causing serious consequences;
6- Delaying handling cases and putting off work;
7- Using their authority to seek personal gain for themselves or others;
Sanctions for judges are to be handled in accordance with relevant provisions." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(٢) د. عاشور مبروك: الوسيط في قانون القضاء المصري، الجزء الأول، مرجع سابق، البند ١١٠، ص ١١٨، د. عبد التواب مبارك: الوجيز في أُصول القضاء المدني، مرجع سابق، البند ٢٨، ص ٥٢.

- يُراجع أيضًا للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧- ٢٠١٦، ص ١٣٢، وط ١٤٣٨- ٢٠١٧، ص ١٣٨.

من قانون القضاة المتصل بالتزامات القضاة وحقوقهم في المادة ٧ الفقرة ٦- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- بقوله:" يؤدي القضاة الالتزامات الآتية: ٦- الاحتفاظ بأسرار الدولة وأسرار العمل القضائي"[١].

وهو ما أكده المُشرِّع بعد تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ عندما ذكر في الفصل الثاني المتصل بواجبات القضاة والتزاماتهم وحقوقهم في المادة ١٠ الفقرة ٥ أنه:" يؤدي القضاة الالتزامات الآتية: ٥- حماية أسرار الدولة وأسرار المحاكمة، والحفاظ على الأسرار التجارية والمعلومات الشخصية الخاصة التي يعلمها عند أداءه لإحدى واجبات وظيفته"[٢].

ولا شك أن التزام القضاة بالحفاظ على أسرار الدولة وأسرار العمل القضائي يستدعي مكافأتهم بشكلٍ مناسب، وهو ما أكده المُشرِّع في المادة ٣٠ الفقرة ٧ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- بقوله:" يُكافأ القضاة الذين يكون في رصيدهم أي من الإنجازات الآتية: ٧- تحقيق إنجازات بارزة في حماية أسرار الدولة وأسرار العمل القضائي"[٣].

ولكن عندما صدر تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ لم

---

(1) Article 7: “Judges shall perform the following obligations: 6- to keep State secrets and the secrets of judicial work.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 10: “Judges shall perform the following obligations: 5- Protect state secrets and trial work secrets and keep commercial secrets and personal private information learned of in performing one's duties confidential.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(3) Article 30: “Judges who have any of the following achievements to their credit shall be rewarded: 7- having scored outstanding achievements in protecting State secrets and secrets of judicial work.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at:
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

يذكر المُشرِّع هذا الالتزام صراحةً وذكر نصاً عاماً يندرج بموجبه هذ الالتزام في الحالات التي توجب مكافأة القاضي على عمله في المادة ٤٥ الفقرة ٦ بقوله:" يُكافأ القضاة الذين يكون في رصيدهم أي من الإنجازات الآتية: ٦- أي إنجازات أخرى"[١].

في حين أن مخالفة القاضي لهذا الالتزام وعدم الحفاظ على سرية المداولات تعرُّضه للعقاب المقرر في الفصل الحادي عشر من قانون القضاة Chapter XI: Punishment– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩؛ نظراً لقيامه ببعض الأفعال التي ترتب مسؤوليته والتي ذكرها المُشرِّع في المادة ٣٢ الفقرة ٦ بقوله:" لا يجوز لأي قاضي ارتكاب أي من الأفعال الآتية: ٦- إفشاء أسرار الدولة أو أسرار العمل القضائي"[٢].

وهو ما أكده المُشرِّع بعد تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩ في المادة ٤٦ بقوله:" تُفرض على القاضي الجزاءات إذا توافرت فيه أي من الظروف الآتية، وعندما يُشكِّل فعله جريمة يتم ملاحقته بالمسؤولية الجنائية وفقاً للقانون: ... ٣- تسريب أسرار الدولة أو أسرار المحاكمة أو الأسرار التجارية أو المعلومات الخاصة بالأفراد...

ويتم التعامل مع العقوبات الخاصة بالقضاة وفقاً للأحكام ذات الصلة"[٣].

---

(1) Article 45: "Where judges have any of the following performances, they shall be given rewards: 6- other achievements." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(2) Article 32: "No judge may commit any of the following acts: 6- to divulge State secrets or secrets of judicial work." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(3) Article 46: "Where judges have any of the following circumstances, they shall be given

ثامنًا: عدم قبول الرشوة أو اختلاس الأموال:

تعاني جمهورية الصين الشعبية من ظاهرة الرشوة واختلاس الأموال على كافة المستويات ولهذا لم يتوان الحزب الشيوعي الصيني عن مواجهة هذه الظاهرة وحث مؤسسات الدولة على التصدي لها بحزم. وتُشير الدلائل إلى أن الحزب الشيوعي الصيني قد لعب دوراً مهمـًا في مواجهة الفساد؛ إذ بدأ الحزب أولى حملاته لمواجهة الفساد عام ١٩٨٥، إلا أن أهمها كان حملة الرئيس " جيانج زيمين" Jiang Zemin عام ١٩٩٣[١] والذي رأى من خلالها أن فشل النظام في مكافحة الفساد معناه سقوط وانهيار الحزب[٢].

والواقع أن هذه الظاهرة قد وجدت صدى لها في بداية إنشاء جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ حتى قيل آنذاك:" هناك حقيقة هامة قد أصبحت واقعـًا على عكس ما كان قبل الثورة وهى " الأمانة" فقد تم القضاء نهائيـًا على الرشوة لدرجة أنه لم يعد هناك محل للإشارة في الخطب الرسمية إلى الكفاح ضد الرشوة وذلك

---

sanctions; and where a crime is constituted, criminal responsibility is pursued in accordance with law: 3- Leaking state secrets, trial work secrets, commercial secrets, or individuals' private information; ...

- Sanctions for judges are to be handled in accordance with relevant provisions." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(١) لمزيد من التفاصيل عن فترة تولي " جيانج زيمين" رئاسة البلاد، يُراجع للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: السمات العامة للنظام القانوني والتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق، ص ٦٦ وما بعدها؛ الفصل التمهيدي: مُقدِّمة لدراسة النظام القانوني الصيني، المبحث الثاني: تاريخ الصين في العصر الحديث، سابعـًا: احتجاجات " ميدان تيانانمين" وتولي " جيانج زيمين" رئاسة البلاد.

(٢) أحمد جمال عبد العظيم: التحوُّل الديمقراطي في الصين، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، عرض: أحمد محروس، مجلة النهضة، جمهورية مصر العربية، العدد ١٨، يناير ٢٠٠٤، ص ١٢١ – ١٢٨، ص ١٢٣ تحديداً.

أن النظام الصيني قد ركز على القضاء على هذه الظاهرة بصفةٍ مستمرة ومتتابعة حتى تم القضاء عليها ولم تكن الوسيلة هى محاربة الرشوة في ذاتها ولكن الهدف كان هو تغيير الإنسان ذاته وإقناعه ثمَّ إيمانه بأهمية المصلحة العامة وأن المصلحة العامة دائمـًا مُفضلة على المصلحة الخاصة، وأن يكون للموظف صفة تفضيل الغير على نفسه، والعمل للآخرين"[١].

ولكن تُشير الدلائل والإحصائيات الرسمية إلى استمرار وجود هذه الظاهرة؛ الأمر الذي دعى المُشرِّع إلى التأكيد صراحةً في التشريعات المختلفة على ضرورة مواجهة هذه الظاهرة، ومن هنا أقر المُشرِّع في المادة ٣٢ من قانون القضاة في جمهورية الصين الشعبية– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩– أنه:" لا يجوز لأي قاضي ارتكاب أي من الأفعال الآتية:... ٢– اختلاس الأموال أو قبول الرشاوى، ٧– إساءة استخدام الوظائف والسلطات، وانتهاك الحقوق والمصالح المشروعة للأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين أو المنظمات الأخرى"[٢].

ويترتب على مخالفة ذلك خضوع القاضي للعقوبات المقررة في الفصل الحادي عشر من قانون القضاة في جمهورية الصين الشعبية Chapter XI: Punishment قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩.

---

(١) عبد الوهاب محمد: الإدارة في العالم: السويد، الصين، بريطانيا، ٣ نماذج مختلفة في الإدارة والخدمة المدنية، مجلة إدارة الأعمال، مصر، المجلد ١، العدد ٢، نوفمبر ١٩٧٥، ص ٣٩– ٤٤، ص ٤٢ تحديداً.

(2) Article 32: "No judge may commit any of the following acts:
2- to embezzle money or accept bribes;
7- to abuse functions and powers; and to infringe upon the lawful rights and interests of natural persons, legal persons or other organizations." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

وهو ما أكده المُشرِّع في المادة ٤٦ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩- في الفصل السادس المتصل بتقييم القضاة ومكافأتهم ومعاقبتهم Chapter VI: Evaluation, Reward, and Punishment of Judges- بقوله:" تُفرض على القاضي الجزاءات إذا توافرت فيه أي من الظروف الآتية، وعندما يُشكِّل فعله جريمة يتم ملاحقته بالمسؤولية الجنائية وفقـًا للقانون:

١- الفساد أو أخذ الرشاوى، أو العمل من أجل تحقيق مكاسب شخصية، أو إساءة استخدام القانون على نحوٍ مريب وتعسفي.

٧- استخدام سلطتهم في السعي لتحقيق مكاسب شخصية لأنفسهم أوللآخرين... ويتم التعامل مع العقوبات الخاصة بالقضاة وفقـًا للأحكام ذات الصلة"[١].

مع ملاحظة أن القانون الجنائي المطبق في جمهورية الصين الشعبية People's Republic of China Criminal Law (PRC Criminal Law)[٢] يحظر بشكل عام على كل فرد

---

(1) Article 46: "Where judges have any of the following circumstances, they shall be given sanctions; and where a crime is constituted, criminal responsibility is pursued in accordance with law:

1- Corruption or taking bribes, acting for personal gain, or abusing the law in a capricious and arbitrary manner.

7- Using their authority to seek personal gain for themselves or others; ...

- Sanctions for judges are to be handled in accordance with relevant provisions." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;

- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(٢) تم اعتماد القانون الجنائي المطبق في جمهورية الصين الشعبية في الدورة الثانية للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في ١ يوليو ١٩٧٩، وتم تنقيحه في الدورة الخامسة للمجلس الوطني لنواب الشعب الثامن في ١٤ مارس ١٩٩٧، وصدر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ في ١٤ مارس ١٩٩٧.

- Adopted at the Second Session of the Fifth National People's Congress on July 1, 1979; revised at the Fifth Session of the Eighth National People's Congress on March 14, 1997 and promulgated by Order No. 83 of the President of the People's Republic of China on March 14, 1997, Criminal Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/13/content_1384075.htm

- صدر التعديل التاسع للقانون الجنائي في جمهورية الصين الشعبية من المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في ٢٩ أغسطس ٢٠١٥، وبدأ العمل به من ١ نوفمبر ٢٠١٥.

أو كيان موجود في الدولة تقديم أي " أموال أو ممتلكات" إلى أي موظف حكومي، أو قريب له، أو أي شخص قريب من موظف حكومي حالي أو سابق، أو موظف غير حكومي من أجل الحصول على " فوائد أو منافع غير لائقة".

ويحظر على جميع موظفي الدولة أو الأقارب المقربين أو أي أشخاص مقربين من موظفي الدولة والعاملين بالجهات غير الحكومية قبول الأموال أو الممتلكات أو الاستفادة من مراكزهم في تقديم منافع غير لائقة لأي شخص يسعى للحصول على هذه المزايا غير المشروعة[١].

وتتوافر جريمة الرشوة bribes أو الاختلاس misappropriation عندما يُقدِّم أحد الأفراد الرشوة بقصد الحصول على " فوائد أو منافع غير لائقة"، فإذا لم يتلق الشخص المُقدِّم لها أي منفعة يُعَدّ مرتكبًا لجريمة تقديم الرشوة[٢]، بالإضافة إلى أنه لا يتعيَّن توافر الأموال أو الممتلكات قبل " طلب الفوائد أو المنفعة من الآخرين"؛ seeking benefits for others (المادة ١٣ من التفسير القضائي لعام ٢٠١٦)[٣].

من هذا المنطلق يُشكِّل تقديم الرشاوى أو تلقيها جرائم جنائية خطيرة في الصين وفقًا للقانون الجنائي المطبق في جمهورية الصين الشعبية، وعادةً ما يتم تصنيف

- On August 29, 2015, the Standing Committee of the National People's Congress promulgated the Ninth Amendment to the Criminal Law of the People's Republic of China (Amendment), which takes effect on November 1, 2015, Lin Yang- Susan Munro, China Promulgates the Ninth Amendment to the PRC Criminal Law, Lexology, Available at;
- https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=5e732e75-e77a-42d6-86c3-60776efc6adb

(1) Hui Xu- Sean Wu, Bribery & Corruption 2018, China Laws and Regulations GLI, Available at; https://www.globallegalinsights.com/practice-areas/bribery-and-corruption-laws-and-regulations/china

(2) Article 9 of the 2008 Commercial Bribery Opinion, Article 389 of the PRC Criminal Law, Hui Xu- Sean Wu, Bribery & Corruption 2018, China Laws and Regulations GLI, Available at; https://www.globallegalinsights.com/practice-areas/bribery-and-corruption-laws-and-regulations/china

(3) Article 13 of the 2016 Judicial Interpretation.

هذه الجرائم إلى جرائم تقديم الرشوة وجرائم قبول الرشوة على النحو الآتي:

١-تقديم الرشوة لموظف حكومي (المادة ٣٨٩ من القانون الجنائي)[١].

٢-عرض الرشوة على موظف غير حكومي (المادة ١٦٤ من القانون الجنائي)[٢].

٣-تقديم الرشوة لمسؤول أجنبي أو موظف في منظمة دولية عامة (المادة ٣٨٩ من القانون الجنائي)[٣].

٤-تقديم الرشوة إلى أحد الكيانات الموجودة في الدولة (المادة ٣٩١، ٣٩٣ من القانون الجنائي)[٤].

٥-تقديم الرشوة إلى قريب أي موظف حكومي حالي أو سابق (المادة ٣٩١ من القانون الجنائي)[٥].

٦-تقديم الرشوة لموظف حكومي لإتاحة الفرصة للحصول على الرشوة (المادة ٣٩٢ من القانون الجنائي)[٦].

٧-قبول الرشوة من قِبَل موظف حكومي (المادة ٣٨٥ من القانون الجنائي)[٧].

٨-قبول الرشوة من قِبَل موظف غير حكومي (المادة ١٦٣ من القانون الجنائي)[٨].

٩-قبول الرشوة من أحد الكيانات المملوكة للدولة (المادة ٣٨٧ من القانون الجنائي)[٩].

---

(1) Article 389 of the People's Republic of China Criminal Law (PRC).
(2) Article 164 of the PRC Criminal Law.
(3) Article 389 of the PRC Criminal Law.
(4) Article 391 of the PRC Criminal Law, Article 393 of the PRC Criminal Law.
(5) Article 391 of the PRC Criminal Law.
(6) Article 392 of the PRC Criminal Law.
(7) Article 385 of the PRC Criminal Law.
(8) Article 163 of the PRC Criminal Law.
(9) Article 387 of the PRC Criminal Law.

١٠-قبول الرشوة من قريب أو من أي شخص قريب من موظف حكومي حالي أو سابق (المادة ٣٨٨ من القانون الجنائي)[١].

مع ضرورة مراعاة أحكام التعديل التاسع للقانون الجنائي الصادر في الجلسة رقم ١٦ للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في ٢٩ أغسطس ٢٠١٥، والذي بدأ العمل به من ١ نوفمبر ٢٠١٥[٢]. وهذا التعديل يُركز بصفةٍ رئيسة على تمكين الأجهزة القضائية من مكافحة الفساد بشكلٍ أكثر فعالية[٣]، بالإضافة إلى تقديم جريمة جديدة تتمثَّل في تقديم الرشوة إلى أحد أقارب الموظف الحكومي الحالي أو السابق[٤].

وقد أوضح التفسير القضائي لعام ٢٠١٦- الصادر عن محكمة الشعب العليا

---

(1) Article 388 of the PRC Criminal Law.

(2) Ninth Amendment to the Criminal Law of the People's Republic of China, Congressional-Executive Commission on China, Available at; https://www.cecc.gov/resources/legal-provisions/ninth-amendment-to-the-criminal-law-of-the-peoples-republic-of-china

- يمكن مطالعة نسخة من التعديل التاسع للقانون الجنائي المطبق في جمهورية الصين الشعبية، على موقع المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، ١٨ نوفمبر ٢٠١٦، على الرابط الآتي:

- Ninth Amendment to the Criminal Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, November 18, 2016, Available at;
- https://www.npc.gov.cn/npc/xinwen/2015-08/31/content_1945587.htm

(٣) لعب الحزب الشيوعي الصيني دوراً مهمـًا في مواجهة الفساد كما ذُكر في المتن، وبدأ الحزب أولى حملاته لمواجهة الفساد عام ١٩٨٥، إلا أن أهمها كان حملة الرئيس " جيانج زيمين" عام ١٩٩٣ والذي رأى من خلالها أن فشل النظام في مكافحة الفساد معناه سقوط وانهيار الحزب، يُراجع: أحمد جمال عبد العظيم: التحوُّل الديمقراطي في الصين، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، عرض: أحمد محروس، مرجع سابق، ص ١٢١-١٢٨، ص ١٢٣ تحديداً.

(4) Ropes & Gray LLP's Anti-Corruption / International Risk, PRC Amends Criminal Law as it Relates to Bribery and Corruption, Mondaq (Connecting Knowledge & People), October 7, 2015, Available at;
http://www.mondaq.com/china/x/432760/PRC+Amends+Criminal+Law+As+It+Relates+to+Bribery+and+Corruption

Judicial Interpretation by the Supreme People's Court (SPC) ونيابة الشعب العليا Supreme People's Procurate (SPP) في ١٨ أبريل ٢٠١٦ بشأن الرشوة والفساد واختلاس الأموال الرسمية- الغاية من إصدار التعديل التاسع للقانون الجنائي بقوله إن هذه التعديلات قد سعت بصفةٍ رئيسة إلى الآتي:

١-توسيع نطاق العقوبات المالية المقررة كعقوبة على جرائم الرشوة.

٢-إضافة غرامات مالية إلى جميع جرائم الفساد.

٣-استبدال الحدود النقدية المحددة لاعتبارات إصدار الأحكام واستبدالها بمقاييس أكثر عمومية مثل رشوة " كبيرة نسبياً"، و" ضخمة"، و" ضخمة بشكلٍ خاص" The new standards are referred to as: “relatively large,” “huge,” and “especially huge”[1].

ويوضح التفسير القضائي الصادر عام ٢٠١٦ أيضاً أن الرشاوى تشمل المدفوعات المُقدَّمة قبل الحصول على المنفعة أو بعدها؛ أي أن أي هدية تُقدَّم على سبيل الشكر بعد الحصول على المنفعة أو تلقيها تُعَدّ رشوة، وعلى هذا الأساس إذا لم يطلب الشخص أي شيء في مقابل قيامه بواجبه عند قيامه بعمله ولكنه سعى فيما بعد للحصول على الأموال أو الممتلكات من الآخرين فيمكن القول بأنه " يسعى للحصول على الفوائد أو المنافع من الآخرين"[2].

---

(1) Hui Xu- Sean Wu, Bribery & Corruption 2018, China Laws and Regulations GLI, Available at; https://www.globallegalinsights.com/practice-areas/bribery-and-corruption-laws-and-regulations/china

- See Also; Lin Yang- Susan Munro, China Promulgates the Ninth Amendment to the PRC Criminal Law, Lexology, Available at;
- https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=5e732e75-e77a-42d6-86c3-60776efc6adb

(٢) لمزيد من التفاصيل عن جرائم الرشوة، يُراجع:

- Hui Xu- Sean Wu, Bribery & Corruption 2018, China Laws and Regulations GLI, Available at; https://www.globallegalinsights.com/practice-areas/bribery-and-corruption-laws-and-regulations/china

وتأكيداً على أهمية مكافحة الفساد والكسب غير المشروع أنشأ المُشرِّع في جمهورية الصين الشعبية " لجان الإشراف الوطنية" أو " لجان الرقابة الوطنية" أو" لجان الرقابة الحكومية" National Supervisory Commission بعد تعديل دستور جمهورية الصين الشعبية في ١١ مارس ٢٠١٨ بموجب المادة ٥٢ من تعديل عام ٢٠١٨؛ وهى هيئة أو وكالة جديدة لمكافحة الفساد والكسب غير المشروع a new anti-graft agency[١]، يهدف إنشائها إلى توسيع صلاحيات هيئة مراقبة الكسب غير المشروع في الحزب الشيوعي الصيني to extend the powers of the Communist Party's graft watchdog[٢]، وقد عدَّل المُشرِّع نصوص الدستور لإنشاء هذه اللجان– بإضافة قسم جديد إلى الدستور يوضح تشكيلها وطبيعة عملها– وعدَّل عدة نصوص

(١) تولت " الهيئة المركزية لمكافحة الفساد في الصين"– وهى هيئة حزبية وليست هيئة حكومية– مكافحة الفساد والكسب غير المشروع قبل إنشاء " لجان الإشراف الوطنية" بتكليف من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، يُراجع: الصين تُقر تعديلات دستورية تُكرِّس فكر الرئيس وتُجيز له الحُكم مدى الحياة، روسيا اليوم، ١١ مارس ٢٠١٨، على الرابط الآتي:

https://arabic.rt.com/world/931498-البقاء-للبلاد-الرئيس-لرئيس-يتيح-دستوريا-تعديلا-يقر-الصيني-البرلمان-في-منصبه-مدى-الحياة

(٢) وصف الكثير من النقاد عمل هذه اللجان– " لجان الإشراف الوطنية" أو " لجان الرقابة الوطنية" أو " لجان الرقابة الحكومية"– بأنها مجرد غطاء قانوني للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني لفحص الانضباط في الحزب "legal cover" for the party's Central Commission for Discipline Inspection، ويسمح لها ذلك بمواصلة التحقيق مع المشتبه بهم واحتجازهم to continue to investigate and detain suspects دون السماح لهم بمقابلة المحامين، وهى الممارسة التي أدانها الخبراء القانونيون ودعاة الحقوق على نطاق واسع legal experts and rights advocates، يُراجع:

- Nectar Gan, "Xi Jinping Cleared to Stay on as China's President with Just 2 Dissenters Among 2,964 Votes," Politics, South China Morning Post, (March 11, 2018), Available at; https://www.scmp.com/news/china/policies-politics/article/2136719/xi-jinping-cleared-stay-president-chinas-political

دستورية تتصل بصورةٍ أو بأخرى بعملها[1].

تاسعًا: حظر الاشتغال بالتجارة أو المشاركة في أنشطة جني الأرباح:

لا يجوز للقاضي القيام بأي عمل تجاري، كما لا يجوز له القيام بأي عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته. ويجوز للجهات المختصة أن تقرر منع القاضي من مباشرة أي عمل ترى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحُسن أدائها[2].

ولهذا يُحظر على القاضي مزاولة أي عمل تجاري، فلا يجوز له القيام بأعمال المقاولات أو الاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس إدارتها أو أي عمل فيها، أو المضاربة في البورصة؛ لأنه يمتنع على القاضي القيام بأي نشاط يُعَدّ عملاً تجارياً[3].

وقد أقر المُشرِّع في المادة ١٥ من قانون القضاة الصادرة عام ١٩٩٥ والمُعدَّلة عام ٢٠١٨ أنه:" لا يجوز لأي من القضاة أن يكونوا- في الوقت نفسه- أعضاءً في

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن " لجان الإشراف الوطنية" أو " لجان الرقابة الوطنية" أو " لجان الرقابة الحكومية" National Supervisory Commission يُراجع للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: السمات العامة للنظام القانوني والتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق، ص ٢٦٢ وما بعدها؛ الفصل الثاني: الأُصول الحديثة للقانون الصيني، المبحث الأول: مرحلة التقنين وظهور الدساتير، المطلب الثاني: الدستور الحالي الصادر عام ١٩٨٢، الفرع الرابع: تعديلات دستور ١٩٨٢، ثانياً: التعديلات الدستورية الصادرة عام ٢٠١٨.

(٢) د. أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات، ١٩٩٠، مرجع سابق، البند ٤٤، ص ٩١، د. عبد التواب مبارك: الوجيز في أُصول القضاء المدني، مرجع سابق، البند ٢٨، ص ٤٩- ٥٠.

- يُراجع أيضاً للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧- ٢٠١٦، ص ١٣٣، وط ١٤٣٨- ٢٠١٧، ص ١٣٩.

(٣) د. عاشور مبروك: الوسيط في قانون القضاء المصري، الجزء الأول، مرجع سابق، البند ١٠٧، ص ١١٧، د. عبد التواب مبارك: الوجيز في أُصول القضاء المدني، مرجع سابق، البند ٢٨، ص ٤٩- ٥٠.

اللجان الدائمة لمجالس نواب الشعب أو أن يشغلوا مناصب في الأجهزة الإدارية، أو أجهزة النيابة العامة، أو الشركات، أو المؤسسات، أو العمل في المحاماة"[١].

وهو ما أكده المُشرِّع بعد تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩ في المادة ٢٢ بقوله:" يجب ألا يعمل القضاة بشكلٍ متزامن كعضو في اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب، ويجب ألا يعملوا في الوقت نفسه في منصب في جهاز إداري أو في لجنة الإشراف (الرقابة) أو في النيابة العامة، ويجب ألا يعملوا في الوقت نفسه في مؤسسة أو منظمة أخرى تستهدف الربح، أو في مؤسسة عامة، ويجب ألا يعملوا في الوقت نفسه كمحام أو مُحكم أو كاتب عدل"[٢].

ويترتب على مخالفة القاضي لهذا الحظر تعرُّضه للعقاب الوارد في الفصل الحادي عشر من قانون القضاة Chapter XI: Punishment– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩– إذا قام بأحد الأعمال المذكورة في المادة ٣٢ التي تذهب إلى أنه:" لا يجوز لأي قاضي ارتكاب أي من الأفعال الآتية: ١١– المشاركة في أنشطة جني الأرباح (الأعمال التجارية)"[٣].

وهو ما أكده المُشرِّع في المادة ٤٦ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩ بقوله:" تُفرض على القاضي الجزاءات إذا توافرت فيه أي من الظروف

---

(1) Article 15: “No judges may concurrently be members of the standing committees of the people’s congresses, or hold posts in administrative organs, procuratorial organs, enterprises or institutions, or serve as lawyers.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 22: “Judges must not concurrently serve as a member of the Standing Committee of a People's Congress, must not concurrently serve in a position at an administrative organ, supervision commission, or procuratorate; must not concurrently serve at an enterprise or other for-profit organization, or public institution; and must not concurrently serve as lawyer, arbitrator or notary public.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(3) Article 32: “No judge may commit any of the following acts: 11- to engage in profit-making activities.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

الآتية، وعندما يُشكِّل فعله جريمة يتم ملاحقته بالمسؤولية الجنائية وفقـًا للقانون:

٩- انتهاك الأحكام ذات الصلة بالمشاركة في أنشطة جني الأرباح أو المشاركة فيها، أو شغل منصب في مؤسسة أو منظمة تستهدف الربح...

ويتم التعامل مع العقوبات الخاصة بالقضاة وفقـًا للأحكام ذات الصلة"[١].

عاشراً: عدم الجمع بين الوظيفة القضائية وغيرها من الوظائف:

حظر المُشرِّع على القاضي أن يجمع بين عمله الوظيفي وبين أي وظيفة أخرى- في الوقت نفسه- تؤدي إلى إخلاله بالقيام بواجبه على أكمل وجه؛ كعضوية اللجان الدائمة في مجالس نواب الشعب أو شغل المناصب الإدارية أو أجهزة النيابة العامة أو عضوية المؤسسات أو الشركات التي تستهدف الربح على سبيل المثال، ولهذا أقر في المادة ١٥ من قانون القضاة الصادرة عام ١٩٩٥ والمُعدَّلة عام ٢٠١٨ أنه:" لا يجوز لأي من القضاة أن يكونوا- في الوقت نفسه- أعضاءً في اللجان الدائمة لمجالس نواب الشعب أو أن يشغلوا مناصب في الأجهزة الإدارية، أو أجهزة النيابة العامة، أو الشركات، أو المؤسسات، أو العمل في المحاماة"[٢].

وهو ما أكده المُشرِّع بعد تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩ في الفصل الرابع

---

(1) Article 46: “Where judges have any of the following circumstances, they shall be given sanctions; and where a crime is constituted, criminal responsibility is pursued in accordance with law: 9- Violating relevant provisions by engaging in or participating in for-profit activities or concurrently holding a position in enterprises or other for-profit organizations;

- Sanctions for judges are to be handled in accordance with relevant provisions.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;

- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(2) Article 15: “No judges may concurrently be members of the standing committees of the people’s congresses, or hold posts in administrative organs, procuratorial organs, enterprises or institutions, or serve as lawyers.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

المتصل بتعيين القضاة وعزلهم Chapter IV: Appointment and Dismissal of Judges في المادة ٢٢ بقوله:" يجب ألا يعمل القضاة بشكلٍ متزامن كعضو في اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب، ويجب ألا يعملوا في الوقت نفسه في منصب في جهاز إداري أو في لجنة الإشراف (الرقابة) أو في النيابة العامة[١]، ويجب ألا يعملوا في الوقت نفسه في مؤسسة أو منظمة أخرى تستهدف الربح، أو في مؤسسة عامة، ويجب ألا يعملوا في الوقت نفسه كمحام أو مُحكم أو كاتب عدل"[٢].

ونظراً لخطورة الواجبات الملقاة على عاتق القضاة وضرورة التقيُّد بها لحُسن سير العمل القضائي وضرورة عدم الجمع بين الوظيفة القضائية وغيرها من الوظائف أقر المُشرِّع مسائلة القضاة عند مخالفتهم لهذا الحظر.

ومن هنا أكد المُشرِّع في الفصل الثالث عشر من قانون القضاة المتصل باستقالة القضاة وفصلهم Chapter XIII: Resignation and Dismissal في المادة ٤٠– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩– أنه:" يُفصل القاضي إذا توافرت فيه أو فيها أي من الحالات الآتية: ٥– عند الفشل في أداء واجبات القضاة، وعدم إجراء أي تصحيح لأدائه بعد

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن " لجان الإشراف الوطنية" أو " لجان الرقابة الوطنية" أو " لجان الرقابة الحكومية" National Supervisory Commission يُراجع للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: السمات العامة للنظام القانوني والتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق، ص ٢٦٢ وما بعدها؛ الفصل الثاني: الأُصول الحديثة للقانون الصيني، المبحث الأول: مرحلة التقنين وظهور الدساتير، المطلب الثاني: الدستور الحالي الصادر عام ١٩٨٢، الفرع الرابع: تعديلات دستور ١٩٨٢، ثانياً: التعديلات الدستورية الصادرة عام ٢٠١٨.

(2) Article 22: "Judges must not concurrently serve as a member of the Standing Committee of a People's Congress, must not concurrently serve in a position at an administrative organ, supervision commission, or procuratorate; must not concurrently serve at an enterprise or other for-profit organization, or public institution; and must not concurrently serve as lawyer, arbitrator or notary public." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

عرض الانتقادات عليه"[1].

وهو ما أكده المُشرِّع بعد تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩ في المادة ٤٦ البند ١٠ بقوله:" تُفرض على القاضي الجزاءات إذا توافرت فيه أي من الظروف الآتية، وعندما يُشكِّل فعله جريمة يتم ملاحقته بالمسؤولية الجنائية وفقـًا للقانون: ١٠- وجود سلوك آخر ينتهك أحكام الانضباط أو القانون.

ويتم التعامل مع العقوبات الخاصة بالقضاة وفقـًا للأحكام ذات الصلة"[2].

(1) Article 40: “A judge shall be dismissed if he or she is found to be in any of the following circumstances: 5- to fail to perform a judge’s duty and make no rectification after criticism.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 46: “Where judges have any of the following circumstances, they shall be given sanctions; and where a crime is constituted, criminal responsibility is pursued in accordance with law: 10- having other conduct in violation of discipline or law.
- Sanctions for judges are to be handled in accordance with relevant provisions.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

المبحث الثالث
ضمانات القضاة

تمهيد وتقسيم:

إذا كان المُشرِّع في جمهورية الصين الشعبية يأخذ بنظام تعيين القضاة من جانب السلطة التنفيذية بالإضافة إلى نظام الاختيار، فيجب عليه أن يوفر للقاضي كل الضمانات التي تؤكد استقلاله وتؤكد عدم خضوعه لسلطة أخرى؛ حتى يتمكَّن من القيام بواجبه على أكمل وجه ويُصدِر قضائه بعيداً عن الشبهات، وهو ما أكده دستور جمهورية الصين الشعبية الصادر عام ١٩٨٢ وتعديلاته المختلفة حتى صدور التعديلات الأخيرة في ١١ مارس ٢٠١٨، ولهذا لا يجوز التدخُّل في شؤون القضاء أو العدالة.

ولم يكتف المُشرِّع بتوفير هذه الضمانات الدستورية، وإنما وضع ضمانات أخرى تُحصِّن القضاة من أنفسهم وتحميهم من التأثر بعواطفهم ومصالحهم الخاصة حينـًا، ومن عبث المتقاضين والخصوم الذين يحكمون بينهم حينـًا آخر؛ حتى يصدر قضائهم عادلاً شامخـًا يشيع الطمأنينة في نفوس المتقاضين ويحمي حقوقهم وفقـًا لأحكام قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ والمُعدَّل للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩.

من هذا المنطلق سيتم تناول تلك الضمانات على النحو الآتي:

المطلب الأول: ضمانات القضاة في ممارستهم لمهنتهم.

المطلب الثاني: ضمانات القضاة في مواجهة السلطة التنفيذية.

المطلب الأول
ضمانات القضاة في ممارستهم لمهنتهم

حرص المُشرِّع في جمهورية الصين الشعبية على ذكر العديد من الضمانات التي تكفل للقضاة القيام بعملهم على أكمل وجه في قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥، وحرص على التأكيد عليها عند إصدار التعديلات المختلفة لقانون القضاة حتى صدور التعديلات الأخيرة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ على النحو الآتي:

الفرع الأول: حقوق القضاة

جاء في الفصل الأول من دستور جمهورية الصين الشعبية- الصادر عام ١٩٨٢- المتصل بالمبادئ العامة في المادة ٥ أنه:" تدعم الدولة وحدة وكرامة النظام القانوني الاشتراكي"[1]. من هذا المنطلق تكفل الدولة حقوق القضاة على النحو الآتي:

أولاً: مضمون حقوق القضاة:

أقر المُشرِّع في الفصل الثالث من قانون القضاة المتصل بالتزامات القضاة وحقوقهم Chapter III: Obligations and Rights في المادة ٨- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- أنه:" يتمتع القضاة بالحقوق الآتية:

١- امتلاك السلطة وظروف العمل الضرورية لأداء مهام القضاة وواجباتهم.

٢- عدم التدخُّل في عملهم من قِبَل الأجهزة الإدارية أو المنظمات العامة أو من قِبَل الأفراد عند تصديهم للقضايا وفقًا للقانون.

---

(1) Article 5: "The State upholds the uniformity and dignity of the socialist legal system." Chapter I General Principles, Constitution of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Constitution/2007-11/15/content_1372963.htm

٣- ألا يتم عزلهم أو تخفيض درجتهم أو فصلهم من وظائفهم، وألا يتم توقيع العقوبة عليهم دون أساس قانوني ودون اللجوء إلى الإجراءات القانونية.

٤- الحق في تقاضي الأجر مقابل عملهم والتمتع بمزايا التأمين والرعاية الاجتماعية.

٥- التمتع بالسلامة الشخصية وسلامة الممتلكات والإقامة على النحو الذي يكفله القانون.

٦- الحق في تلقي التدريب.

٧- الحق في تقديم الالتماسات أو الشكاوى.

٨- الحق في تقديم الاستقالة من وظائفهم"[1].

وهو ما أكده المُشرِّع بعد تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ في الفصل الثاني من قانون القضاة المتصل بواجبات القضاة والتزاماتهم وحقوقهم Chapter II: Judges' Duties, Obligations and Rights في المادة ١١ التي تذهب إلى أنه:" يتمتع القضاة بالحقوق الآتية:

١- امتلاك السلطة وظروف العمل التي تُمكِّنهم من أداء واجباتهم.

---

(1) Article 8: "Judges shall enjoy the following rights:
1- to have the power and working conditions which are essential to the performance of the functions and duties of judges;
2- to brook no interference from administrative organs, public organizations or individuals in trying cases according to law;
3- to be not removed, demoted or dismissed from the post, and to be not given a sanction, without statutory basis and without going through statutory procedures;
4- to be remunerated for work and to enjoy insurance and welfare benefits;
5- to enjoy safety of the person, property and residence as ensured by law;
6- to receive training;
7- to lodge petitions or complaints; and
8- to resign their posts." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

٢- ألا يتم نقلهم أو عزلهم أو تخفيض درجتهم أو معاقبتهم لأسباب غير الأسباب المنصوص عليها قانونـًا ووفقـًا للإجراءات القانونية.

٣- يتمتع القضاة الذين يؤدون واجباتهم بإعانات تأمين العمل والرعاية الاجتماعية.

٤- توفير الحماية القانونية لسلامتهم الشخصية وسلامة ممتلكاتهم ومحل إقامتهم.

٥- الحق في تقديم الالتماسات أو الشكاوى.

٦- التمتع بالحقوق الأخرى المنصوص عليها في القانون"[1].

ثانيـًا: الحق في تقديم الالتماسات والشكاوى:

نظَّم المُشرِّع إجراءات الالتماسات والشكاوى المُقدَّمة من القضاة في الفصل الخامس عشر من قانون القضاة المتصل بالالتماسات والشكاوى Chapter XV: Petition and Complaint- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- وحدد ضوابطها على النحو الآتي:

ذكرت المادة ٤٤ من قانون القضاة أنه:" إذا لم يوافق القاضي على العقوبة المُوقَّعة عليه- أو عليها- أو التصرُّف في قضيته من قِبَل محكمة الشعب، فيجوز له- أو لها- في خلال ٣٠ يومـًا من تاريخ استلام القرار بشأن العقوبة أو التصرُّف في

(1) Article 11: "Judges enjoy the following rights:
1- the authority and working conditions that judges shall have to perform their duties;
2- to not be transferred, removed, demoted, or sanctioned for reasons other than those legally prescribed and in accordance with legal procedures;
3- that judges performing their duties shall enjoy job security and welfare benefits;
4- to have legal protection of the safety of their person, property, and domicile;
5- To raise complaint petitions or make accusations;
6- Other rights provided for by law." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

قضيته التقدُّم بطلب لإعادة النظر أمام الجهة المُوقِّعة للعقوبة أو التصرُّف في قضيته، ويكون له الحق في استئناف هذا القرار أمام الجهة الأعلى من الجهة المُصدِرة للقرار أو التصرُّف فيه.

ويجب على الجهة المستأنف أمامها القرار اتخاذ قرارها في الطعن وفقـًا للوائح.

وفي خلال فترة إعادة النظر أو تقديم الالتماس لا يجوز تعليق تنفيذ القرار المتصل بالعقوبة أو التصرُّف تجاه القاضي"[١].

وتطبيقـًا لحُكم المادة ٤٥ من قانون القضاة– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩:" يكون للقاضي الحق في تقديم الشكوى إذا ارتكب أي جهاز من أجهزة الدولة أو أي من موظفيه فعلاً ينتهك حقوق القاضي المنصوص عليها في المادة ٨ من هذا القانون.

وإذا تدخَّل جهاز إداري أو منظمة عامة أو فرد في قضية يتولاها القاضي وفقـًا للقانون فيجب التحقيق في مسؤولية هذا الجهاز أو المنظمة أو الفرد وفقـًا لأحكام القانون"[٢].

---

(1) Article 44; “If a judge disagrees with the sanction given to him or her or the disposition of his or her case by a People’s Court, he or she may, within 30 days from the date of receiving the decision on the sanction or disposition, apply for reconsideration to the organ which gave the sanction or disposed of the case and shall have the right to appeal to the organ at a level higher than the organ which gave the sanction or disposed of the case.

- The organ that receives the appeal must make a decision on it in accordance with regulations.
- During the period of reconsideration or petition, execution of the decision on a sanction or disposition made with regard to a judge shall not be suspended.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 45: “If a State organ or any of its functionaries commits an act infringing upon the

ووفقاً للمادة ٤٦ من قانون القضاة:" يجب أن يكون الالتماس أو الشكوى المُقدَّمة من القاضي مطابقة للوقائع، فإذا قدَّم القاضي قصة أو قدَّم اتهاماً كاذباً ضد شخص برئ فيجب التحقيق معه- أو معها- في مسؤوليته عن ذلك وفقاً لأحكام القانون"[1].

ووفقاً للمادة ٤٧ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩:" إذا كانت العقوبة المُوقَّعة على القاضي أو التصرُّف في قضيته- أو قضيتها- خاطئاً فيجب إعادة الأمر لنصابه الصحيح دون تأخير، وإذا أدت العقوبة إلى الإضرار بسمعة القاضي فيجب إعادة اعتباره إليه، وتقليص الآثار السلبية المترتبة على ذلك، بالإضافة إلى تقديم الاعتذار إلى القاضي، وإذا تسببت العقوبة في خسائر مالية للقاضي فيجب دفع التعويضات عن ذلك، ويجب التحقيق مع الأشخاص المسؤولين مباشرةً عن الإضرار به وفقاً لأحكام القانون"[2].

وهو ما أكده المُشرِّع بعد تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩

---

rights of a judge as provided by Article 8 of this Law, the judge shall have the right to make a complaint.

- If an administrative organ, a public organization or an individual interferes in a case that a judge is trying according to law, that organ, organization or individual shall be investigated for responsibility according to law." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(1) Article 46: "The petition or complaint made by a judge shall be true to facts. If a judge makes up a story or lodges a false accusation against an innocent person, he or she shall be investigated for responsibility according to law." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 47: "Where the sanction given to a judge or the disposition of he or her case is wrong, it shall be put right without delay; if it has damaged the judge's reputation, the reputation shall be rehabilitated, the ill effects shall be eliminated and an apology shall be made; if it has caused financial losses to the judge, compensations shall be made. The persons who are directly responsible for retaliation shall be investigated for responsibility according to law." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

في الفصل السابع المتصل بالضمانات المهنية للقضاة Chapter VII: Professional Safeguards for Judges في المادة ٦٤ من قانون القضاة بقوله:" يكون للقضاة الحق في توجيه الاتهام في حالة قيام أجهزة الدولة أو موظفيها بسلوك ينتهك حقوق القضاة المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون"[١].

ووفقاً للمادة ٦٥ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩:" إذا وُجدت أخطاء في معاقبة القضاة أو في تعامل الموظفين معهم فيجب تصحيحها على الفور، وإذا تسببت هذه العقوبات في الإضرار بسمعتهم، فيجب إعادة اعتبارهم إليهم، وتقليص أثرها السيء وتقديم الاعتذار الرسمي لهم، وإذا تسببت هذه العقوبات في خسائر مالية للقضاة فيجب تعويضهم عنها، ويجب التحقيق مع الأشخاص المسؤولين مباشرةً عن الإضرار بهم وفقاً لأحكام القانون"[٢].

وتجد هذه النصوص– المادة ٦٤، ٦٥ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩– أساساً لها في المواد ٥٥– ٥٧ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩ على النحو الآتي:

أ– أقر المُشرِّع في المادة ٥٥ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩ حماية الكرامة المهنية والسلامة البدنية للقضاة وفقاً لأحكام القانون، بالإضافة

(1) Article 64: "Where state organs or their staff have conduct violating the rights of judges provided for in article 11 of this Law, judges have the right to make an accusation." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(2) Article 65: "Where there are mistakes in sanctioning or personnel handling of judges, they shall be promptly corrected; where it causes reputational harms, their reputation shall be restored, the impact eliminated, and a formal apology given; where it causes economic harms, compensation shall be made. The personnel directly responsible for retaliation shall be pursued for responsibility in accordance with law." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

إلى مواجهة أفعال الانتقام غير القانونية أو الإجرامية الموجهة إلى القضاة أو لأقاربهم- مثل توجيه التهم الكاذبة أو الإهانة أو التشهير أو الانتهاك العنيف أو التهديد أو التخويف أو الاستفزاز أو المضايقة- بتجريمها والعقاب عليها بشدة[1].

ب- لم يتوان المُشرِّع عن التأكيد في المادة ٥٦ من قانون القضاة أنه يجب على محاكم الشعب في حالة الإبلاغ عن القضاة كذبًا أو اتهامهم بشكلٍ ضار أو إهمالهم وتشويه سمعتهم- مما يتسبب في إلحاق الضرر بسمعتهم بسبب أدائهم القانوني لواجباتهم- أن تنضم إلى الإدارات ذات الصلة؛ لتوضيح هذه الوقائع على الفور، وتبديد الآثار السلبية المترتبة عليها، ومتابعة مسؤولية الإدارات والأفراد ذوي الصلة عنها[2].

ج- يتعيَّن على محاكم الشعب وأجهزة الأمن العام- وفقًا للمادة ٥٧ من قانون القضاة- أن تستخدم التدابير المناسبة لحماية القضاة وعائلتهم إذا واجهتهم أية أخطار جسدية في أثناء أداء واجبات وظائفهم؛ مثل اتخاذ تدابير الحماية الشخصية أو حظر الاتصال بأشخاص مُعيَّنين[3].

---

(1) Article 55: "The professional dignity and physical safety of judges receive the protection of law.

- Judges and their close relatives must not be retaliated against by any units or individual.
- Unlawful and criminal acts of retaliation by making false charges, insults and defamation, violent encroachment, threats and intimidation, or provocation or harassment against judicial personnel and their close relatives shall be severely punished in accordance with law."

(2) Article 56: "Where judges are falsely reported, maliciously accused, or demeaned and defamed, causing harm to their reputation due to lawful performance of their duties, the people's courts shall join with the relevant departments to promptly clarify the facts, dispel negative impacts and pursue the responsibility of relevant departments and individuals."

(3) Article 57: "Where as a result of lawfully performing their duties, judges or their close relatives face physical danger, the people's courts and public security organs shall employ necessary protection measures for the judges and their close families such as personal protections or prohibiting contact with specific persons." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;

- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

الفرع الثاني: تدريب القضاة

لا شك أن تدريب المواطنين في جمهورية الصين الشعبية يُعَدّ ركيزة رئيسة في تطوير المجتمع نظراً للاهتمام بالعنصر البشري وضرورة التنمية البشرية وتحديد مؤشراتها ووسائل قياسها، وهذا الأمر يعكس بطبيعة الحال الاهتمام المتنامي– من قِبَل الدولة– بإعداد وتطوير القدرات البشرية المُتمثِّلة في الإنسان لأنه هدف التنمية المعاصرة(١)، ولهذا جاء في الفصل الأول من دستور جمهورية الصين الشعبية– المتصل بالمبادئ العامة– في المادة ٢٧ بصيغتها المُعدَّلة عام ٢٠٠٤ أنه:" تُنفِّذ جميع أجهزة الدولة مبدأ الإدارة البسيطة والفعالة، ونظام المسؤولية عن العمل، ونظام تدريب الموظفين وتقويم أدائهم باستمرار؛ من أجل تحسين نوعية العمل والكفاءة ومكافحة البيروقراطية"(٢).

من هذا المنطلق حرص المُشرِّع في جمهورية الصين الشعبية على التأكيد على أهمية تدريب القضاة كأحد الحقوق الواردة في الفصل الثالث من قانون القضاة المتصل بالتزامات القضاة وحقوقهم Chapter III: Obligations and Rights في المادة ٨– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩– بقوله:" يتمتع القضاة بالحقوق الآتية: ٦– الحق في

---

(١) ناصر ميلاد المعرفي: التجربة الصينية في التنمية البشرية، إمكانية المقارنة وفرص الاستفادة، مؤتمر إدارة وتنمية الموارد البشرية في القطاع العام، الواقع والتطلعات والتحديات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وديوان الخدمة المدنية والمعهد الوطني للتدريب، الأردن، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ديسمبر ٢٠١١، ص ٢٧١– ٢٨٦.

(2) Article 27: "All State organs carry out the principle of simple and efficient administration, the system of responsibility for work and the system of training functionaries and appraising their performance in order constantly to improve the quality of work and efficiency and combat bureaucratism." Chapter I General Principles, Constitution of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Constitution/2007-11/15/content_1372963.htm

تلقي التدريب"[1]؛ من أجل تحقيق أقصى استفادة من عملهم والوصول إلى العدالة الناجزة بشكل يتناسب مع ثوابت العمل القضائي وتقاليد القضاء المطبقة في البلاد والتأكيد على حصول القضاة على التدريب المناسب.

وهو ما أكده المُشرِّع بعد تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩- في الفصل الثاني المتصل بواجبات القضاة والتزاماتهم وحقوقهم :Chapter II Judges' Duties, Obligations and Rights- في المادة ١١ التي تذهب إلى أنه:" يتمتع القضاة بالحقوق الآتية: ٦- التمتع بالحقوق الأخرى المنصوص عليها في القانون"[2]؛ ومن أمثلتها نصوص المواد ٣٠- ٣٣ التي تؤكد على الحق في تلقي التدريب.

أولاً: أهمية التدريب ومتطلباته:

نظراً لأهمية التدريب ومتطلباته وآلياته ذكره المُشرِّع صراحةً في نصوص مستقلة سواء أكانت تلك النصوص في قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ أم في تعديلاته المختلفة حتى صدور التعديلات الأخيرة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩.

ويتضح من دراسة النصوص الأصلية الصادرة عام ١٩٩٥- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- أن المُشرِّع قد ضمَّنها في الفصل التاسع المتصل بتدريب القضاة Chapter IX: Training؛ إذ جاء في المادة ٢٦ من قانون القضاة أنه:" يُنفَّذ التدريب النظري والمهني للقضاة بطريقة مخططة.

ويجب تطبيق مبادئ دمج الممارسة النظرية مع الممارسة العملية، وإلقاء

(1) Article 8: "Judges shall enjoy the following rights: 6- to receive training." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 11: "Judges enjoy the following rights: 6- Other rights provided for by law." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

المحاضرات في ضوء الاحتياجات، والتأكيد على أن النتائج العملية سوف يتم تطبيقها في تدريب القضاة"[١].

وإعمالاً لحُكم المادة ٢٧ من قانون القضاة– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩– " تتولى كليات القضاة وجامعات الدولة وغيرها من مؤسسات تدريب القضاة مهمة تدريب القضاة وفقـًا للقواعد ذات الصلة"[٢].

و" تؤخذ نتائج دراسات القضاة والتقييمات التي تتم في أثناء تدريبهم كأحد أسس تعيينهم وترقيتهم" وفقـًا للمادة ٢٨ من قانون القضاة قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩[٣].

وبصدور تعديلات قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ أقر المُشرِّع في المادة ٣٠ أنه:" يجب تنفيذ نظام تدريب توجيهي موحد للقضاة الجدد"[٤].

ووفقـًا للمادة ٣١ من قانون القضاة " يجرى التدريب السياسي والنظري والتنفيذي للقضاة على نحو مخطط له.

---

(1) Article 26: “Theoretical and professional training for judges shall be carried out in a planned way.

- The principles of integrating theory with practice, giving lectures in light of the needs, and emphasizing practical results shall be applied in the training of judges.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 27: “The judges' colleges and universities of the State and other institutions for training judges shall, in accordance with relevant regulations, undertake the task of training judges.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(3) Article 28: “The results of the studies of judges and appraisals made during their training shall be taken as one of the bases for their appointment and promotion.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(4) Article 30: “A uniform orientation training system is to be implement for new judges.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;

- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

ويجب أن يتم الربط بين تدريب القضاة من الناحية النظرية والممارسة العملية، وأن يتم التعليم وفقًا للاحتياجات، وأن يتم التأكيد على النتائج العملية"[1].

وفي الوقت نفسه يجب أن " يكون تدريب القضاة أحد الأسس لعملهم كقضاة وترقيتهم" وفقًا للمادة ٣٢ من قانون القضاة[2].

وإعمالاً لحُكم المادة ٣٣ من قانون القضاة " يتعيَّن على مؤسسات تدريب القضاة أن تتبع الأحكام ذات الصلة في الاضطلاع بمهمة تدريب القضاة"[3].

مما سبق، يتضح حرص المُشرِّع على تدريب القضاة- في ظل العمل بقانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ وتعديلاته المختلفة حتى صدور تعديل عام ٢٠١٩- والتأكيد على ضرورة تنفيذ التدريب بشقيه النظري والعملي بطريقة مخططة لتحقيق التوازن بين الممارسة النظرية والتطبيق العملي والتأكيد على ضرورة التدريب المستمر؛ من خلال إعطاء المحاضرات في ضوء متطلبات العمل ومقتضياته للوصول إلى نموذج العمل المُتميِّز.

وفي سبيل تحقيق ذلك أكد المُشرِّع على ضرورة تولي الكليات والجامعات المختصة في الدولة وغيرها من مؤسسات التدريب هذه المهمة للوصول إلى أفضل النتائج، وقد جعل المُشرِّع نتائج التدريب محور رئيس عند تعيين القضاة وترقيتهم من أجل إضفاء الأهمية والقيمة على نتائج هذا التدريب.

ثانيًا: الجهة المختصة بتدريب القضاة:

حرص المُشرِّع على أن تتولى لجنة فحص وتقييم القضاة الوارد ذكرها في

---

(1) Article 31: "Political, theoretical, and operational training for judges shall be conducted in a planned manner.
- Judges' training shall connect theory with practice, teach according to needs, and stress practical results."
(2) Article 32: "Judges' training is to be one of the bases for their serving as a judge and promotion."
(3) Article 33: "Training institutions for judges are to follow the relevant provisions in undertaking the task of training judges." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

الفصل السادس عشر من قانون القضاة قبل تعديله عام ٢٠١٩ Chapter XVI: Commission for Examination and Assessment of Judges مهمة تدريب القضاة؛ نظراً لأهمية عملية فحص وتقييم القضاة وما يترتب عليها من نتائج، ومن أجل تحقيق المزيد من الفعالية وتوجيه التدريب.

ووفقاً للمادة ٤٨ من قانون القضاة– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩:" تُنشئ محاكم الشعب لجنة لفحص القضاة وتقييمهم Commission for Examination and Assessment of Judges.

وتتمثَّل مهام وواجبات لجنة فحص وتقييم القضاة في توجيه تدريب القضاة وامتحاناتهم وتقييمهم وتقديرهم، ويتم صياغة التدابير المحددة في هذا الصدد بشكلٍ منفصل"[١].

ووفقاً للمادة ٤٩ من قانون القضاة– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩:" يكون عدد أعضاء لجنة فحص وتقييم القضاة من ٥– ٩ أعضاء.

ويتم اقتراح رئيس لجنة فحص وتقييم القضاة من قِبَل رئيس المحكمة التي ينتمي إليها القاضي"[٢].

وهو ما أكده المُشرِّع عندما عُدِّل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ عندما أسند مهمة تدريب القضاة للجنة التقييم والمراجعة القضائية Judicial Evaluation and Review Committee الوارد ذكرها؛ إذ جاء في المادة ٣٨ أنه:" تُنشئ

---

(1) Article 48: "A People's Court shall establish a commission for examination and assessment of judges.
- The functions and duties of a commission for examination and assessment of judges are to guide the training, examination, appraisal and assessment of judges. Specific measures in this regard shall be formulated separately." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 49: "The number of persons on a commission for examination and assessment of judges shall be five to nine.
- The chairman of a commission for examination and assessment of judges shall be assumed by the president of the court it belongs to." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

محاكم الشعب لجنة للتقييم والمراجعة القضائية تكون مسؤولة عن تقييم قضاة المحكمة"[1].

ووفقاً للمادة ٣٩ من قانون القضاة:" يجب أن تضم لجان التقييم والمراجعة القضائية من ٥ – ٩ أعضاء.

ويرأس لجنة التقييم والمراجعة القضائية رئيس المحكمة"[2].

ويتضح من دراسة نصوص قانون القضاة الصادرة عام ١٩٩٥ تأكيدها على أهمية لجنة فحص وتقييم القضاة، وأهمية ذكر بنيانها وعدد أعضائها، وأهمية دور اللجنة وواجباتها في توجيه تدريب القضاة وامتحاناتهم وتقديرهم وصياغة التدابير المحددة لعملها، ولكن على الرغم من ذكر النصوص المُعدَّلة عام ٢٠١٩ لأهمية لجنة التقييم والمراجعة القضائية وبنيانها وعدد أعضائها فقد أغفل المُشرِّع ذكر أهمية دور لجنة التقييم والمراجعة القضائية صراحةً في توجيه تدريب القضاة وامتحاناتهم وتقديرهم وصياغة التدابير المحددة لعملها.

الفرع الثالث: مكافأة القضاة

لم يكتف المُشرِّع في جمهورية الصين الشعبية بالتأكيد على أهمية تدريب القضاة وضرورة التزامهم بقواعد السلوك القويم والالتزام بالواجبات الملقاة على عاتقهم والتأكيد على ضرورة تجنب المحظورات التي أقرها في قانون القضاة حتى لا تُخل بكرامة ونزاهة عمل القضاة بل رأى ضرورة مكافأة القضاة بشكل يتناسب مع قيامهم بواجبهم على أكمل وجه، ولهذا أقر بصورة واضحة ومحددة أهمية مكافأة القضاة بشكل يتناسب مع ما حققوه من إنجازات ومساهمات ترقى بمستوى العمل القضائي، ولم يتوان في الوقت نفسه عن إقرار مكافآت مادية

(1) Article 38: “People's courts are to set up a Judicial Evaluation and Review Committee responsible for the evaluation of that court's judges.”

(2) Article 39: “Judicial Evaluation and Review committees are to have 5-9 members.

- The Judicial Evaluation and Review Committee is headed by the Court President.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

للقضاة المُتميِّزين في عملهم، بالإضافة إلى التشجيع الأخلاقي الذي يتناسب مع ما قدَّموه لوظائفهم. ومن هنا يجب دراسة تفاصيل مكافأة القضاة وضوابطها على النحو الآتي:

أولاً: الضوابط المنظمة لمكافأة القضاة:

من أجل تعزيز الثقة المتبادلة بين القضاة والسلطات المتواجدة في الدولة ذكر المُشرِّع تفاصيل مكافأة القضاة وضوابطها في الفصل العاشر من قانون القضاة Chapter X: Awards[1]– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩– في المواد ٢٩، ٣٠، ٣١ على النحو الآتي:

أقر المُشرِّع في المادة ٢٩ من قانون القضاة أنه:" يُكافأ القضاة الذين حققوا إنجازات ومساهمات هامة في العمل القضائي، أو الذين أدوا أعمالاً أخرى بارزة ومرموقة.

ويطبق مبدأ الجمع بين التشجيع المعنوي والمكافأة المادية على القضاة الذين يستحقون المكافأة"[2].

ومن مظاهر عناية المُشرِّع بمكافأة القضاة ضرب عدة أمثلة للإنجازات التي ينبغي مكافأتهم عند القيام بها في المادة ٣٠ من قانون القضاة التي تذهب إلى أنه:" يُكافأ القضاة الذين يكون في رصيدهم أي من الإنجازات الآتية:

١– تحقيق نجاحات ملحوظة في إنفاذ القوانين والتعامل مع القضايا بشكلٍ محايد.

---

(١) عُدِّل ترقيم مواد الفصل العاشر من قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ بموجب التعديل الصادر في ١ سبتمبر ٢٠١٧، وبدأ العمل به من ١ يناير ٢٠١٨، مع ملاحظة تغيُّر ترتيب الفصول بصدور التعديلات الاخيرة لقانون القضاة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩.

(2) Article 29: "Judges who have made significant achievements and contributions in judicial work or performed other outstanding deeds shall be rewarded.

- The principle of combining moral encouragement with material reward shall be applied in rewarding judges." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

٢- اكتساب خبرة غنية في الممارسة القضائية والتي قد تكون بمثابة دليل في العمل القضائي.

٣- تقديم مقترحات لإصلاح العمل القضائي، ويترتب على اعتمادها التوصل إلى نتائج جديرة بالملاحظة.

٤- القيام بأعمال مُتميِّزة تصون مصالح الدولة والمجتمع والشعب من الخسائر الفادحة.

٥- القيام بأعمال مُتميِّزة من خلال القتال بشجاعة ضد الأفعال غير القانونية أو الإجرامية.

٦- تقديم مقترحات قضائية يتم تبنيها، ويترتب عليها نتائج ملحوظة، أو تحقيق نجاحات بارزة في التعريف بأهمية النظام القانوني وتوجيه عمل لجان الوساطة الشعبية.

٧- تحقيق إنجازات بارزة في حماية أسرار الدولة وأسرار العمل القضائي؛ أو ..

٨- القيام بأي أعمال أخرى جديرة بالتقدير والمكافأة"[1].

واستكمالاً لدور المُشرِّع في مكافأة القضاة ذكر في المادة ٣١ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- الجوائز التي تُمنح للقضاة المُتميِّزين بقوله:"

(1) Article 30: "Judges who have any of the following achievements to their credit shall be rewarded:
1- having achieved notable successes in enforcing laws and handling cases impartially;
2- having accumulated rich experience in judicial practice that may serve as a guide in judicial work;
3- having made proposals for the reform of judicial work that have been adopted and have produced remarkable results;
4- having performed outstanding deeds in safeguarding the interests of the State, the collective and the people against heavy losses;
5- having performed outstanding deeds by bravely fighting against illegal or criminal acts;
6- having made judicial proposals that have been adopted and have produced remarkable results, or having scored outstanding successes in publicizing the importance of the legal system and guiding the work of the people's mediation committees;
7- having scored outstanding achievements in protecting State secrets and secrets of judicial work; or
8- having performed other meritorious deeds." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

تشمل المكافآت الآتي: الإشادة بالأفعال الجديرة بالثناء والتقدير (التنويه بالمآثر)، وسام الاستحقاق من الدرجة الثالثة، وسام الاستحقاق من الدرجة الثانية، وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى، ومنح الألقاب الفخرية (لقب الشرف).

ويجب أن يتم التصريح بمنح المكافآت وإتمام إجراءاتها وفقـًا للوائح ذات الصلة بمنحها"[1].

ثانيـًا: مكافأة القضاة بعد صدور تعديلات عام ٢٠١٩:

أكد المُشرِّع على ضرورة مكافأة القضاة بشكل يتناسب مع أهمية عملهم عند تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩، ويتضح من مطالعة النصوص الجديدة عدم اختلافها كثيراً عن النصوص المذكورة في قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥، ومن هنا ذكر المُشرِّع في الفصل السادس من قانون القضاة المتصل بتقييم القضاة ومكافأتهم ومعاقبتهم Chapter VI: Evaluation, Reward, and Punishment of Judges في المادة ٤٤ أنه:" يستحق القضاة الذين لديهم إنجازات أو مساهمات ملحوظة في أعمال المحاكمة أو لديهم أعمال بارزة أخرى الثناء أو المكافأة وفقـًا للأحكام ذات الصلة"[2].

ووفقـًا للمادة ٤٥ من قانون القضاة بعد تعديله عام ٢٠١٩:" يُكافأ القضاة الذين يكون في رصيدهم أي من الإنجازات الآتية:

١- الإنجازات البارزة في مجال العدالة القضائية.

---

(1) Article 31: "The awards include: Citation for Meritorious Deeds, Merit Citation Class III, Merit Citation Class II, Merit Citation Class I, and a title of honour.
- The awards shall be authorized and procedures gone through in accordance with relevant regulations." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 44: "Judges having notable achievements or contributions in trial work, or have other outstanding deeds, are to be commended and rewarded in accordance with the relevant provisions." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

٢- الإنجازات البارزة في تلخيص الخبرة المكتسبة في المحاكمات، والقيام بدور توجيهي في أعمال المحاكمات.

٣- تحقيق إنجازات ومساهمات ملحوظة في التعامل مع القضايا الرئيسة، والتعامل مع حالات الطوارئ، والاضطلاع ببنود العمل الخاصة المهمة.

٤- امتلاك توصيات مقبولة لإصلاح أعمال المحاكمات، ويترتب عليها اثار ملحوظة.

٥- تقديم توصيات قضائية تم اعتمادها، أو القيام بأعمال الدعاية القانونية، أو توجيه منظمات الوساطة للتوسط في أنواع مختلفة من النزاعات مع تحقيق نتائج ملحوظة.

٦- تحقيق أي إنجازات أخرى.

ويتم التعامل مع مكافآت القضاة وفقـًا للأحكام ذات الصلة"[1].

الفرع الرابع: تقييم القضاة

يخضع القضاة في جمهورية الصين الشعبية للتقييم المستمر من أجل النظر في أعمالهم والتأكد من كفايتهم للعمل، ولا شك أن إجراء هذا التقييم وفقـًا للقواعد

---

(1) Article 45: "Where judges have any of the following performances, they shall be given rewards:
1- outstanding achievements in judicial fairness;
2- outstanding achievements in summarizing trial practice experience, playing a guiding role for trial work;
3- making notable achievements and contributions in handling major cases, handling emergencies, and undertaking important special work items;
4- Having a recommendation for trial work reforms accepted, with noticeable effect;
5- put forward judicial recommendations that have been adopted or carrying out legal publicity or guiding mediation organizations to mediate various kinds of disputes with noticeable results;
6- other achievements.
- Rewards for judges are to be handled in accordance with relevant provisions." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at:
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

التي أقرها المُشرِّع- في قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ وتعديلاته المختلفة حتى صدور تعديلات عام ٢٠١٩- يضمن للقضاة الحصانة في عملهم، ولهذا يجرى التقييم بموضوعية ونزاهة من خلال المشاركة الفعالة بين القيادات والجماهير وبشكلٍ روتيني وسنوي، بالإضافة إلى التأكد من أن القاضي يملك الحد الكافي من المعرفة بنظريات القانون وطرقه وأساليبه والتركيز على إنجازاته في العمل القضائي، ويتم إبلاغ نتائج التقييم للقاضي لإحاطته علماً بكل ما يودع في ملف خدمته من ملاحظات أو أوراق أخرى حتى يتسنى له تقديم طلب لإعادة النظر في تقييمه[1].

ومن هنا وضع المُشرِّع ضوابط لجنة فحص وتقييم القضاة في محاكم الشعب وحدد مهامها وتشكيلها في الفصل السادس عشر من قانون القضاة قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩ Chapter XVI: Commission for Examination and Assessment of Judges، وأكد على قواعدها وضوابطها بعد تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ في الفصل السادس المتصل بتقييم القضاة ومكافأتهم ومعاقبتهم Chapter VI: Evaluation, Reward, and Punishment of Judges.

من هذا المنطلق يتعيَّن دراسة قواعد وضوابط تقييم القضاة وضوابط عمل لجنة فحص القضاة وتقييمهم في قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ وتعديلاته المختلفة حتى صدور التعديلات الأخيرة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ والتي سيبدأ العمل بها من ١ أكتوبر ٢٠١٩ على النحو الآتي:

---

(١) قُرب ذلك للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧- ٢٠١٦، ص ١٤٦ وما بعدها، وط ١٤٣٨- ٢٠١٧، ص ١٥٢ وما بعدها.

أولاً: لجنة فحص وتقييم القضاة:

حرص المُشرِّع على إجراء عملية فحص وتقييم القضاة بواسطة المحاكم الشعبية التي ينتمي إليها القضاة وفقـًا للمادة ٢١ من قانون القضاة قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩، وحرص في الوقت نفسه على ذكر تفاصيل إنشاء لجنة فحص وتقييم القضاة في الفصل السادس عشر من قانون القضاة قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩ Chapter XVI: Commission for Examination and Assessment of Judges؛ نظراً لأهمية عملية فحص وتقييم القضاة وما يترتب عليها من نتائج.

ووفقـًا للمادة ٤٨ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩:" تُنشئ محاكم الشعب لجنة لفحص القضاة وتقييمهم Commission for Examination and Assessment of Judges.

وتتمثَّل مهام وواجبات لجنة فحص وتقييم القضاة في توجيه تدريب القضاة وامتحاناتهم وتقييمهم وتقديرهم، ويتم صياغة التدابير المحددة في هذا الصدد بشكلٍ منفصل"[1].

ووفقـًا للمادة ٤٩ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩:" يكون عدد أعضاء لجنة فحص وتقييم القضاة من ٥- ٩ أعضاء.

ويتم اقتراح رئيس لجنة فحص وتقييم القضاة من قِبَل رئيس المحكمة التي ينتمي إليها القاضي"[2].

---

(1) Article 48: "A People's Court shall establish a commission for examination and assessment of judges.

- The functions and duties of a commission for examination and assessment of judges are to guide the training, examination, appraisal and assessment of judges. Specific measures in this regard shall be formulated separately." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 49: "The number of persons on a commission for examination and assessment of judges shall be five to nine.

- The chairman of a commission for examination and assessment of judges shall be assumed by the president of the court it belongs to." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

وهو ما أكده المُشرِّع عندما عُدِّل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩؛ حين ذكر في الفصل السادس المتصل بتقييم القضاة ومكافأتهم ومعاقبتهم Chapter VI: Evaluation, Reward, and Punishment of Judges في المادة ٣٨ أنه:" تُنشئ محاكم الشعب لجنة للتقييم والمراجعة القضائية Judicial Evaluation and Review Committee تكون مسؤولة عن تقييم قضاة المحكمة"(١).

ووفقاً للمادة ٣٩ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩:" يجب أن تضم لجان التقييم والمراجعة القضائية من ٥ – ٩ أعضاء.

ويرأس لجنة التقييم والمراجعة القضائية رئيس المحكمة"(٢).

ويتضح من دراسة نصوص قانون القضاة الصادرة عام ١٩٩٥ تأكيدها على أهمية لجنة فحص وتقييم القضاة، وأهمية ذكر بنيانها وعدد أعضائها، وأهمية دور اللجنة وواجباتها في توجيه تدريب القضاة وامتحاناتهم وتقديرهم وصياغة التدابير المحددة لعملها، ولكن على الرغم من ذكر النصوص المُعدَّلة عام ٢٠١٩ لأهمية لجنة التقييم والمراجعة القضائية وبنيانها وعدد أعضائها فقد أغفل المُشرِّع ذكر أهمية دور لجنة التقييم والمراجعة القضائية صراحةً في توجيه تدريب القضاة وامتحاناتهم وتقديرهم وصياغة التدابير المحددة لعملها.

ثانيـًا: ضوابط تقييم القضاة:

أقر المُشرِّع في الفصل الثامن من قانون القضاة المتصل بتقييم القضاة Chapter VIII: Appraisal قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩(٣) أنه تتولى محاكم الشعب التي يتبعها

---

(1) Article 38: “People's courts are to set up a Judicial Evaluation and Review Committee responsible for the evaluation of that court's judges.”

(2) Article 39: “Judicial Evaluation and Review committees are to have 5-9 members.

- The Judicial Evaluation and Review Committee is headed by the Court President.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(٣) عُدِّل ترقيم مواد الفصل الثامن من قانون القضاة بالتعديل الصادر في ١ سبتمبر ٢٠١٧، وبدأ العمل به من ١ يناير ٢٠١٨، مع ملاحظة تغيُّر ترتيب الفصول بصدور التعديلات الأخيرة لقانون القضاة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩.

القضاة عملية تقييم القضاة وفقاً للمادة ٢١ من قانون القضاة التي تذهب إلى أنه:" يتم تقييم القضاة من قِبَل محاكم الشعب التي ينتمون إليها"[١].

و" يتم تقييم القضاة بشكلٍ موضوعي ونزيه من خلال الجهود المشتركة بين القادة والجماهير، وبشكلٍ روتيني وسنوي" وفقاً للمادة ٢٢ من قانون القضاة[٢].

ووفقاً للمادة ٢٣ من قانون القضاة " يشمل تقييم القضاة: إنجازاتهم في العمل القضائي، ومستواهم الأيديولوجي، وطابعهم الأخلاقي، وكفاءتهم في العمل القضائي، وإتقانهم لنظريات القانون، وسلوكهم وأسلوبهم في العمل، ومع ذلك، يجب التركيز على إنجازاتهم في العمل القضائي"[٣].

وقد حدد المُشرِّع نتائج التقييم السنوي للقضاة في المادة ٢٤ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- بقوله:" تنقسم نتائج التقييم السنوي إلى ثلاث درجات: ممتاز، كفؤ، غير كفؤ.

ويجب أن تؤخذ نتيجة التقييم كأساس عند مكافأة القاضي أو معاقبته أو تدريبه أو عزله أو فصله، وعند إعادة تعديل درجته أو راتبه- أو درجتها أو راتبها"[٤].

---

(1) Article 21: "Appraisal of judges shall be conducted by the People's Courts the judges belong to." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 22: "The appraisal of judges shall be carried out objectively and impartially, through the combined efforts of the leaders and masses, and routinely and annually." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(3) Article 23: "The appraisal of judges shall include their achievements in judicial work, their ideological level and moral character, their competence in judicial work and their mastery of law theories, their attitude in and style of work. However, emphasis shall be laid on their achievements in judicial work." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(4) Article 24: "The results of the annual appraisal shall fall into three grades: excellent, competent and incompetent.
- The results of appraisal shall be taken as the basis for award, punishment, training, removal or dismissal of a judge, and for readjustment of his or her grade and salary." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

و" يتم إبلاغ القاضي بنتيجة التقييم في شكل مكتوب، وإذا لم يوافق القاضي على النتيجة فيجوز له– أو لها– تقديم طلب لإعادة النظر في تقييمه" وفقـًا للمادة ٢٥ من قانون القضاة[1].

ولا شك أن هذه النصوص تؤكد حرص المُشرِّع على كفالة حق القاضي في توقي تخطيه في الترقية بإقراره لعدة قواعد نظمها في قانون القضاة؛ حتى يوفر للقاضي ضمانة واضحة تحفظ له الاستقرار الذهني وقت إعداد الحركة القضائية، ولكي تكون لديه صورة كاملة عن كافة ما تحتويه ملفاته، وحتى تتاح له الفرصة لإبداء ما يراه من ملاحظات أو دفاع في هذا الشأن[2].

وقد أكد المُشرِّع في الفصل الثالث عشر من قانون القضاة المتصل باستقالة القضاة وفصلهم Chapter XIII: Resignation and Dismissal– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩– أنه إذا لم يلتزم القاضي بأداء واجبات عمله وترتب على ذلك حصوله على تقدير متدني في تقييمه السنوي لمدة سنتين متتالين فسيتم فصله من العمل.

وهو ما أقره المُشرِّع في المادة ٤٠ من قانون القضاة– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩– بقوله:" يُفصل القاضي إذا توافرت فيه أو فيها أي من الحالات الآتية:

١– إذا تم التأكيد على عدم كفاءته في تقييمه السنوي لمدة سنتين متتاليتين.

٢– أن يكون غير مؤهلاً لوظيفته الحالية، ويرفض قبول أي مهام أخرى...

---

(1) Article 25: "A judge shall be informed of the result of the appraisal in written form. If the judge disagrees with the result, he or she may apply for reconsideration." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(٢) د. أحمد أبو الوفا: المرافعات المدنية والتجارية، ٢٠٠٧، مرجع سابق، البند ٥٢، ص ٦٨، د. مصطفى قنديل: الوجيز في شرح قانون المرافعات، مرجع سابق، ص ١١٤، د. عبد التواب مبارك: الوجيز في أُصول القضاء المدني، مرجع سابق، البند ٣٣، ص ٦٤– ٦٥.

– يُراجع أيضـًا للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧– ٢٠١٦، ص ١٤٧، وط ١٤٣٨– ٢٠١٧، ص ١٥٣.

٥- عند الفشل في أداء واجبات القضاة، وعدم إجراء أي تصحيح لأدائه بعد عرض الانتقادات عليه"[١].

ثالثًا: ضوابط تقييم القضاة بعد صدور تعديلات عام ٢٠١٩:

أقر المُشرِّع القواعد الخاصة بتقييم القضاة بعد تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ في الفصل السادس المتصل بتقييم القضاة ومكافأتهم ومعاقبتهم Chapter VI: Evaluation, Reward, and Punishment of Judges في المواد ٣٨-٤٣ على النحو الآتي:

ذكر المُشرِّع إنشاء لجنة التقييم والمراجعة القضائية Judicial Evaluation and Review Committee في المادة ٣٨ وذكر تشكيلها في المادة ٣٩ بدايةً، ثمَّ ذكر أهمية التقييم الشامل والموضوعي والعادل للقضاة في المادة ٤٠ بقوله:" يكون تقييم القضاة شاملاً وموضوعيـًا وعادلاً، وينبغي دمجه مع التقييمات العادية والتقييمات السنوية"[٢].

ووفقـًا للمادة ٤١ من قانون القضاة:" يشمل محتوى تقييمات القضاة الآتي: الأداء الفعلي لعمل المحاكمات، والأخلاقيات المهنية، ومستوى المهارات المهنية، والقدرة على العمل، وأسلوب المحاكمة. وينبغي أن يكون أداء العمل في المحاكمات هو الاعتبار الرئيس للتقييم"[٣].

---

(1) Article 40: "A judge shall be dismissed if he or she is found to be in any of the following circumstances:
1- to be confirmed by annual appraisal as being incompetent for two successive years;
2- to be unqualified for the present post and decline to accept other assignments;
5- to fail to perform a judge's duty, and make no rectification after criticism." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 40: "The evaluation of judges shall be comprehensive, objective and just, and is to be combined with ordinary evaluations and annual evaluations." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at:
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(3) Article 41: "The content of judges' evaluations is to include: actual trial work performance, professional ethics, professional skill level, ability to work, trial style. Actual trial work performance is to be the key consideration."

ووفقـًا للمادة ٤٢ من قانون القضاة:" تنقسم نتائج التقييم السنوي إلى أربع درجات: ممتاز، كفؤ، كفؤ بشكل رئيس، غير كفؤ.

وتُعَدّ نتائج التقييم هى الأساس لتعديل درجة القضاة ورواتبهم، ومكافأتهم ومعاقبتهم أو إقالتهم أو تخفيض درجتهم أو فصلهم"[١].

و" يجب إبلاغ القضاة بنتائج تقييمهم كتابةً، وإذا كان لدى القضاة أي اعتراضات على نتائج التقييم فيجوز لهم التقدُّم بطلب لمراجعة نتيجة التقييم" وفقـًا للمادة ٤٣ من قانون القضاة[٢].

ويتضح من دراسة هذه النصوص حرص المُشرِّع على عدم تخطي القاضي في الترقية ووضع عدة ضوابط تهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على وضعه الوظيفي؛ حتى يوفر له الاستقرار الذهني وقت إعداد الحركة القضائية وحتى يكون على معرفة بما يحتويه ملفه لكي تتاح له الفرصة لإبداء ملاحظاته أو دفاعه بشأن ما تحويه هذه الملفات[٣].

وإذا ترتب على تقصير القاضي في أدائه لعمله حصوله على تقدير متدني في تقييمه السنوي فسيتم فصله من عمله وفقـًا للمادة ٤٢ من قانون القضاة.

وفي الوقت نفسه أكد المُشرِّع في الفصل الرابع المتصل بتعيين القضاة وفصلهم

---

(1) Article 42: “Annual evaluation results are to be divided into four grades: outstanding, competent, basic competence, and incompetent.

- Evaluation results are the basis for adjusting judges' rank and salary, and for rewards and punishments, removal, demotion, or dismissal.”

(2) Article 43: “Judges are to be informed of their evaluation results in writing. If judges have objections to the evaluation results, they may apply for a review.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at:

- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(٣) قُرب ذلك للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧ – ٢٠١٦، ص ١٤٧، وط ١٤٣٨ – ٢٠١٧، ص ١٥٣.

Chapter IV: Appointment and Dismissal of Judges في المادة ٢٠ بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩ أنه إذا لم يلتزم القضاة بأداء واجبات عملهم أو تم تقييم عملهم بأنهم غير قادرين على أداء مهامهم أو أنهم غير مناسبين لشغل مناصبهم بسبب انتهاكهم لقواعد الانضباط أو القانون فسيتم فصلهم من عملهم.

مما سبق، يتضح من دراسة النصوص الواردة في قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ والنصوص الواردة في تعديلات قانون القضاة عام ٢٠١٩ قربهما الشديد مع وجود عدة اختلافات واضحة تحمل في طياتها تبايناً ملحوظاً على النحو الآتي:

أ- حرص المُشرِّع على إجراء عملية التقييم الشامل بشكل موضوعي ونزيه وعادل مع دمجه مع التقييمات السنوية وفقاً للمادة ٢٢ من قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥؛ المادة ٤٠ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩.

ب- يشمل تقييم القضاة عدة معايير متقاربة في النصوص الواردة عام ١٩٩٥ والنصوص المُعدَّلة عام ٢٠١٩؛ إذ حرص المُشرِّع- في المادة ٢٣ من قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥- على التأكيد على الأخلاقيات المهنية للقضاة وإنجازاتهم في العمل القضائي ومستوى مهارتهم الفنية، في الوقت الذي لم يذكر فيه مستواهم الأيديولوجي وإتقانهم لنظريات القانون، وسلوكهم وأسلوبهم في العمل في المادة ٤١ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩.

ج- كانت نتائج تقييم القضاة في المادة ٢٤ من قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ تنحصر في ثلاث درجات: ممتاز، كفؤ، غير كفؤ فأصبحت أربع درجات: ممتاز، كفؤ، كفؤ بشكل رئيس، غير كفؤ بموجب المادة ٤٢ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩.

د- لم يختلف وضع المُشرِّع كثيراً بشأن الأخذ بنتيجة التقييم كأساس لتعديل

درجة القاضي أو معاقبته أو عزله أو فصله أو تخفيض درجته في النصوص الواردة عام ١٩٩٥ والنصوص المُعدَّلة عام ٢٠١٩.

وفي الوقت نفسه يجب إبلاغ القاضي بنتيجة تقييمه في شكل مكتوب، وإذا كان لديه أي اعتراضات على نتيجة تقييمه فيجوز له التقدُّم بطلب لمراجعة هذا التقييم وفقـًا للمادة ٢٥ من قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥؛ المادة ٤٣ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩.

المطلب الثاني
ضمانات القضاة في مواجهة السلطة التنفيذية

حدد المُشرِّع قواعد خاصة بالقضاة في مواجهة السلطة التنفيذية تختلف عن القواعد المقررة في قانون نظام العاملين بالدولة على النحو الآتي:

الفرع الأول: ترقية القضاة

أكد المُشرِّع في الفصل الثالث من قانون القضاة المتصل بالتزامات القضاة وحقوقهم Chapter III: Obligations and Rights في المادة ٨- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- أنه:" يتمتع القضاة بالحقوق الآتية: ٣- ألا يتم عزلهم أو تخفيض درجتهم أو إقصاؤهم من وظائفهم، وألا يتم توقيع العقوبة عليهم دون أساس قانوني ودون اللجوء إلى الإجراءات القانونية"[1].

وهو ما أكده المُشرِّع بعد صدور تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩ في الفصل الثاني المتصل بواجبات القضاة والتزاماتهم وحقوقهم Chapter II: Judges' Duties, Obligations and Rights في المادة ١١ الفقرة ٢ بقوله:" يتمتع القضاة بالحقوق الآتية: ٢- ألا يتم نقلهم أو عزلهم أو تخفيض درجتهم أو معاقبتهم لأسباب غير الأسباب

---

(1) Article 8: "Judges shall enjoy the following rights: 3- to be not removed, demoted or dismissed from the post, and to be not given a sanction, without statutory basis and without going through statutory procedures." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

المنصوص عليها قانونـاً ووفقـاً للإجراءات القانونية"[١].

ومن هنا حرص المُشرِّع على تحديد درجات القضاة ومعايير تحديدها على النحو الآتي:

أولاً: درجات القضاة:

ذكر المُشرِّع في الفصل السابع من قانون القضاة المتصل بدرجات القضاة Chapter VII: Grades of Judges[٢] في المادة ١٨- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- أن القضاة ينقسمون إلى اثني عشرة درجة بقوله:" يُعَدّ رئيس محكمة الشعب العليا هو رئيس القضاة Chief Justice[٣]، ويتألف القضاة من الدرجة الثانية إلى الثانية عشرة من القضاة المساعدين- أو المشاركين Associate Justices- وكبار القضاة Senior Judges، والقضاة"[٤].

وبصدور تعديلات قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ ذكر المُشرِّع في الفصل الثاني المتصل بواجبات القضاة والتزاماتهم وحقوقهم في المادة ٢٦ أن درجات القضاة تنقسم إلى اثني عشرة درجة بقوله:" يخضع القضاة لتسلسل منفصل لإدارة الوظائف.

---

(1) Article 11: "Judges enjoy the following rights: 2- to not be transferred, removed, demoted, or sanctioned for reasons other than those legally prescribed and in accordance with legal procedures." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(٢) عُدِّل ترقيم مواد الفصل السابع من قانون القضاة عام ٢٠٠١، وعُدِّل عام ٢٠١٨ بموجب التعديل الصادر في ١ سبتمبر ٢٠١٧، وبدأ العمل به من ١ يناير ٢٠١٨، مع ملاحظة تغيُّر ترتيب الفصول بصدور التعديلات الاخيرة لقانون القضاة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩.

(٣) يُطلق مسمى C.J (Chief Justice) على رئيس القضاة، أو رئيس مستشاري محكمة، يُراجع:

- Harith Suleiman Faruqi, Faruqi's Law Dictionary, English- Arabic, op. cit., p 100.

(4) Article 18: "Judges are divided into twelve grades.

- The President of the Supreme People's Court is the Chief Justice, and judges from the second to the twelfth grade are composed of associate justices, senior judges and judges." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

وتنقسم درجات القضاة إلى اثني عشرة درجة؛ هى: رئيس القضاة، المستشارين من الدرجة الأولى First-level Justice[١]، المستشارين من الدرجة الثانية، قاضي القضاة من الدرجة الأولى First-level High Judge، قاضي القضاة من الدرجة الثانية، قاضي القضاة من الدرجة الثالثة، قاضي القضاة من الدرجة الرابعة، القضاة من الدرجة الأولى First-level Judge، القضاة من الدرجة الثانية، القضاة من الدرجة الثالثة، القضاة من الدرجة الرابعة، القضاة من الدرجة الخامسة"[٢].

ووفقاً للمادة ٢٧ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩ يُعَدّ:" رئيس محكمة الشعب العليا هو رئيس القضاة"[٣].

ويتضح من مطالعة النصوص السابقة ذكر المُشرِّع درجات القضاة بصورة أكثر تفصيلاً وتحديداً بعد تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ مع احتفاظه بالهيكل العام للدرجات وعددها وتأكيده على أن رئيس محكمة الشعب العليا هو رئيس القضاة.

ثانيـًا: معايير تحديد درجات القضاة:

ذكرت نصوص قانون القضاة قبل تعديلها عام ٢٠١٩ في المادة ١٩ أنه:" تُحدد درجات القضاة على أساس مناصبهم، وقدراتهم الفعلية على العمل ونزاهتهم

---

(١) يرمز حرف J غالبـًا لاسم قاض أو مستشار Judge أو Justice، يُراجع:

- Harith Suleiman Faruqi, Faruqi's Law Dictionary, English- Arabic, op. cit., p 386.

(2) Article 26: “Judges implement a separate job management sequence.

- The ranks of judges are divided into twelve levels, which are Chief Justice, first-level Justice, Second-level Justice, First-level High Judge, Second-level High Judge, Third-level High Judge, Fourth-level High Judge, first-level Judge, second-level Judge, third-level judge, fourth-level judge, and fifth-level judges.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(3) Article 27: “The president of the Supreme People's Court is the Chief Justice.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

السياسية، وكفاءتهم المهنية، وإنجازاتهم في العمل القضائي، بالإضافة إلى أقدميتهم في العمل"[١].

ووفقاً للمادة ٢٠ من قانون القضاة:" تُصاغ مقاييس إنشاء درجات القضاة ومقاييس تقييمهم وترقيتهم بشكلٍ منفصل من قِبَل الدولة"[٢].

وعندما عُدِّلت نصوص قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ أكد المُشرِّع على تبنيه للمعايير السابقة في المادة ٢٨ بقوله:" يستند تحديد درجات القضاة على ما يظهرونه من النزاهة والقدرة على العمل، ومستوى مهارتهم المهنية، وسنوات ممارستهم وعملهم في المحاكم، وما إلى ذلك.

ويتم ترقية القضاة من خلال مجموعة من الترقيات الدورية المنتظمة والترقيات الانتقائية، ويتم اختيار القضاة الذين يتعاملون بشكل استثنائي مع القضايا أو الذين يحتاج إليهم العمل بشكلٍ خاص للترقية"[٣].

ووفقاً للمادة ٢٩ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩:" يتم وضع وتأكيد درجات القضاة، والتدابير المحددة لترقيتهم في أي مكان من قِبَل الدولة"[٤].

---

(1) Article 19: “Grades of judges shall be determined on the basis of their posts, their actual working ability and political integrity, their professional competence, their achievements in judicial work and their seniority.”

(2) Article 20: “Measures for the establishment of the grades and for their evaluation and promotion shall be formulated separately by the State.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;

- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(3) Article 28: “The determination of judges' rank is based on their showing of integrity and ability, their professional skill level, their years of trial practice and work, and so forth.

- Judges are promoted through a combination of regular periodic promotions and selective promotions, and frontline case handling judges who are exceptional or that are especially needed for work may be specially selected for promotion.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(4) Article 29: “The set up and confirmation of judges' ranks, and specific measures for their promotion, are to be provided by the state.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;

- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

مما سبق، يتضح من دراسة نظام ترقية القضاة في جمهورية الصين الشعبية أن درجات القضاة تنقسم إلى اثني عشرة درجة، ويُعَدّ رئيس محكمة الشعب العليا هو رئيس القضاة، والقضاة من الدرجة الثانية إلى الدرجة الثانية عشرة هم كبار القضاة، والقضاة المساعدين، والقضاة...

وتُحدد درجات القضاة وفقًا لمناصبهم وقدراتهم المهنية ونزاهتهم السياسية وأخلاقهم وإنجازاتهم في أعمال المحاكمة ومدة عملهم، بالإضافة إلى أقدميتهم في العمل، ويُرقون تدريجيًا وفقًا لنتيجة الفحص السنوي، وتقوم المحاكم التي يعمل بها القضاة بالتنظيم والفحص السنوي لهم، مع ضرورة أن يكون هذا الفحص عادلاً، وأن يُجرى بأسلوب المشاركة الفعالة بين القيادات والجماهير، والجمع بين الفحص في الأيام العادية والفحص السنوي(١).

وهو المعنى نفسه الذي أكده المُشرِّع بعد تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩ حين ذكر أن ترقيتهم تخضع لمجموعة من الترقيات الدورية المنتظمة، بالإضافة على تأكيده على مكافأة المُتميِّزين في العمل بخضوعهم للترقية الانتقائية نتيجة لتعاملهم بشكلٍ استثنائي مع القضايا المعروضة عليهم.

الفرع الثاني: مرتبات القضاة ومعاشاتهم

تحرص الدول المختلفة على منح القضاة مرتبات مجزية تكفل لهم الحياة الكريمة وتبعد عنهم عوامل الإغراء(٢)؛ ولهذا أقر المُشرِّع في الفصل الثالث من

---

(١) نظام المحاكمة، النظام القضائي الصيني، شبكة الصين، على الرابط الآتي:
- http://arabic.china.org.cn/a-sifa/1-1.htm

(٢) د. مصطفى قنديل: الوجيز في شرح قانون المرافعات، مرجع سابق، ص ١٠٩، يُراجع أيضًا للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧ – ٢٠١٦، ص ١٤٢، وط ١٤٣٨ – ٢٠١٧، ص ١٤٨.

قانون القضاة المتصل بالتزامات القضاة وحقوقهم Chapter III: Obligations and Rights– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩– في المادة ٨ أنه:" يتمتع القضاة بالحقوق الآتية: ٤- الحق في تقاضي الأجر مقابل عملهم والتمتع بمزايا التأمين والرعاية الاجتماعية"[١].

وهو ما أكده المُشرِّع بعد تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ في الفصل الثاني المتصل بواجبات القضاة والتزاماتهم وحقوقهم 'Chapter II: Judges Duties, Obligations and Rights في المادة ١١ التي تذهب إلى أنه:" يتمتع القضاة بالحقوق الآتية: ٣- يتمتع القضاة الذين يؤدون واجباتهم بإعانات تأمين العمل والرعاية الاجتماعية.

٦- التمتع بالحقوق الأخرى المنصوص عليها في القانون"[٢].

من هذا المنطلق نظَّم المُشرِّع في جمهورية الصين الشعبية كادراً مالياً خاصاً للقضاة على النحو الآتي:

أولاً: الضوابط المنظمة لمرتبات القضاة ومعاشاتهم:

أقر المُشرِّع القواعد المتصلة بمرتبات القضاة ونظام التأمين والرعاية الاجتماعية في الفصل الثاني عشر من قانون القضاة Chapter XII: Salary, Insurance and Welfare– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩(٣)– على النحو الآتي:

---

(1) Article 8: "Judges shall enjoy the following rights: 4- to be remunerated for work and to enjoy insurance and welfare benefits." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 11: "Judges enjoy the following rights:
3- that judges performing their duties shall enjoy job security and welfare benefits;
6- Other rights provided for by law." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(٣) عُدِّل ترقيم مواد الفصل الثاني عشر من قانون القضاة عام ٢٠٠١، وعُدِّل عام ٢٠١٨ بالتعديل الصادر في ١ سبتمبر ٢٠١٧، وبدأ العمل به من ١ يناير ٢٠١٨، مع ملاحظة تغيُّر ترتيب الفصول بصدور التعديلات الاخيرة لقانون القضاة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩.

أ- أقر المُشرِّع في المادة ٣٦ من قانون القضاة أنه:" تضع الدولة نظام المرتبات وجداول مرتبات القضاة في ضوء خصائص العمل القضائي"[١].

ووفقـًا للمادة ٣٧ من قانون القضاة " يتم مراجعة النظام الذي يتم بموجبه زيادة مرتبات القضاة باستمرار، ويجوز رفع راتب القاضي الذي تم تأكيد عمله من خلال تقييمه بتقدير ممتاز أو كفؤ وفقـًا للوائح المنظمة للعمل، ويجوز أيضـًا رفع راتب القاضي الذي قدَّم مساهمات خاصة وفقـًا للوائح المنظمة للعمل"[٢].

وهذا النص يُعَدّ تطبيقـًا لنظام مكافأة القضاة الذي أقره المُشرِّع في الفصل العاشر Chapter X: Awards[٣] من قانون القضاة قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩؛ حين ذكر في المادة ٢٩ أنه:" يُكافأ القضاة الذين حققوا إنجازات ومساهمات هامة في العمل القضائي، أو الذين أدوا أعمالاً أخرى بارزة ومرموقة.

ويطبق مبدأ الجمع بين التشجيع المعنوي والمكافأة المادية على القضاة الذين يستحقون المكافأة"[٤].

---

(1) Article 36: “The salary system and scales for judges shall, in light of the characteristics of judicial work, be formulated by the State.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 37: “The system under which the salaries of judges are increased regularly shall be practiced. The salary of a judge who has been confirmed through appraisal as being excellent or competent may be raised in accordance with regulations; the salary of a judge who has made special contributions may be raised in advance in accordance with regulations.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(٣) عُدِّل ترقيم مواد الفصل العاشر من قانون القضاة بموجب التعديل الصادر في ١ سبتمبر ٢٠١٧، وبدأ العمل به من ١ يناير ٢٠١٨، مع ملاحظة تغيُّر ترتيب الفصول بصدور التعديلات الاخيرة لقانون القضاة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩.

(4) Article 29: “Judges who have made significant achievements and contributions in judicial work, or performed other outstanding deeds shall be rewarded.
- The principle of combining moral encouragement with material reward shall be applied in rewarding judges.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

فضلاً عن البدلات التي أقرها المُشرِّع للقضاة في المادة ٣٨ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- بقوله:" يتمتع القضاة بالبدلات القضائية والبدلات الإقليمية والبدلات الأخرى ومزايا التأمين والرعاية الاجتماعية على النحو الذي تحدده الدولة"[١].

ب- ذكر المُشرِّع في الفصل الرابع عشر من قانون القضاة المتصل بتقاعد القضاة Chapter XIV: Retirement- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- أن نظام تقاعد القضاة يتم تحديده بشكلٍ مستقل وفقـًا لخصائص العمل القضائي في الوقت الذي يتمتع فيه القضاة بالحصول على معاش الشيخوخة والمزايا التي تحددها الدولة وفقـًا لأحكام القانون، وقد ذكرت المادة ٤٢ من قانون القضاة أنه:" تضع الدولة النظام الخاص بتقاعد القاضي بشكلٍ مستقل وفقـًا لخصائص العمل القضائي"، ووفقـًا للمادة ٤٣ من قانون القضاة " يتمتع القضاة بعد تقاعدهم بمعاش الشيخوخة وغيره من المزايا الأخرى التي تحددها الدولة"[٢].

ثانيـًا: مرتبات القضاة ومعاشاتهم بعد صدور تعديلات عام ٢٠١٩:

أقر المُشرِّع- بعد تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩- القواعد المتصلة بمرتبات القضاة وقواعد استحقاقها في الفصل السابع المتصل

---

(1) Article 38: “Judges shall enjoy judicial allowances, regional allowances and other allowances and insurance and welfare benefits as prescribed by the State.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 42: “The retirement system regarding judge shall, in light of the characteristics of judicial work, be formulated separately by the State.”
- Article 43: “After retirement judges shall enjoy the insurance of old-age pension and other benefits as prescribed by the State.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

بالضمانات المهنية للقضاة Chapter VII: Professional Safeguards for Judges، وذكر القواعد المتصلة بمعاش التقاعد أو الوفاة أو العجز مع وضع الضوابط التي تراعي حالة القضاة في المواد ٥٨ – ٦٣ على النحو الآتي:

أ- أقر المُشرِّع في المادة ٥٨ من قانون القضاة أنه:" يجب أن يُطبق على القضاة نظام أجور يتلائم مع القضاة وواجباتهم، ويتمتعون فيه بالمرتب الذي توفره لهم الدولة وفقًا لدرجتهم، وتُنشأ آلية لتسوية المرتبات لكي تتماشى مع المرتبات الخاصة بموظفي الخدمة المدنية.

وتضع الدولة النظام الخاص بأجور القضاة بشكلٍ مستقل، وبالاستناد إلى خصائص العمل القضائي"[١].

ب- تخضع مرتبات القضاة للزيادة الدورية وفقًا للمادة ٥٩ التي تذهب إلى أنه:" يتم تطبيق نظام الزيادة الدورية المنتظمة على رواتب القضاة.

ويمكن رفع رواتب الممتازين أو الأكفاء منهم في عملهم وفقًا لتقييمات الأداء السنوية"[٢].

ج- لم تقتصر النصوص الواردة في الفصل السابع من قانون القضاة- بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩- على ذكر استحقاق القضاة للراتب بل أقرت تمتعهم بالبدلات والإعانات المختلفة في المادة ٦٠ التي تذهب إلى أنه:" يتمتع القضاة بالبدلات والإعانات والمكافآت ومزايا التامين والرعاية الاجتماعية على النحو الذي تحدده الدولة"[٣].

---

(1) Article 58: “A wage system appropriate to judges and their duties is to be carried out for judges, in which they enjoy the salary provided by the state in accordance with their rank, and a mechanism for salaries adjustments in step with those for civil servants is to be established. The judges' wage system is to be provided for separately by the state, and based on the characteristics of trial work.”

(2) Article 59: “A system of regular periodic salary increases is implemented for judges.
- Those designated as excellent or competent through the annual performance evaluations may have their salary levels raised.”

(3) Article 60: “Judges enjoy allowances, subsidies, bonuses, insurance and welfare benefits as prescribed by the state.”

د- لم يغفل المُشرِّع عن ذكر حقوق القضاة الذين يتعرَّضون للإعاقة أو لمشاق العمل أو للقتل في أثناء تأدية عملهم، ولهذا أقر في المادة ٦١ حق القضاة المعاقين في مزايا العجز، وحرص في الوقت نفسه على حفظ حقوق القضاة الذين يتعرَّضون للقتل أو الوفاة في أثناء عملهم بقوله:" إذا كان القضاة معاقين فإنهم يتمتعون باستحقاقات العجز على النحو الذي تحدده الدولة، وفي حالة قتل القاضي أو موته في أثناء الخدمة يتمتع أقرابه باستحقاقات الحرمان والمعاملة التفضيلية على النحو الذي تحدده الدولة"[١].

هـ - " يجب وضع نظام تقاعد للقضاة بشكلٍ منفصل استناداً إلى خصائص العمل القضائي" وفقـًا للمادة ٦٢ من قانون القضاة[٢]. ومن ثمَّ " يتمتع القضاة بعد تقاعدهم بمعاش التقاعد وغيره من المزايا الأخرى التي تحددها الدولة" وفقـًا للمادة ٦٣ من قانون القضاة[٣].

الفرع الثالث: تأديب القضاة

قد يخل القاضي بواجب من الواجبات التي تتطلبها وظيفة القضاء مما يقتضي مسائلته تأديبيـًا عن مخالفته لمقتضيات وظيفته[٤]، وحرصـًا على عدم استغلال القضاة والكيد بهم حدد المُشرِّع في قانون القضاة لجمهورية الصين الشعبية قواعد

---

(1) Article 61: “Where judges are disabled, they enjoy disability benefits as provided for by the state. Where a judge is killed or dies in service, their relatives enjoy the bereavement benefits and preferential treatment as provided for by the state.”

(2) Article 62: “The retirement system for judges is to be provided for separately based on the characteristics of trial work.”

(3) Article 63: “After judges retire, they enjoy pension and other benefits as provided for by the state.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(٤) لا يُعَدّ إخلالاً من القاضي بوظيفته الخطأ في الرأي القضائي الذي يُبديه في الحُكم في الدعوى، وإن كان هذه الخطأ يؤدي إلى إلغاء الحُكم من محكمة الطعن، إلا أنه لا يُعرِّض القاضي للمساءلة التأديبية، د. فتحي والي: الوسيط في قانون القضاء المدني، ط ١٩٩٧، البند ١٠٠، ص ١٦٦، ط ٢٠٠٩، البند ١٠٠، ص ١٦٦، د. عبد التواب مبارك: الوجيز في أُصول القضاء المدني، مرجع سابق، البند ٣٢، ص ٦١، وهامش ١ بالصفحة ذاتها.

تأديب القضاة، وحدد الوقائع التي يمكن أن تكون سبباً في مسؤوليتهم التأديبية، فضلاً عن تحديد الجزاءات التي يمكن توقيعها عليهم على النحو الآتي:

أولاً: الوقائع التي ترتب مسؤولية القضاة:

تتعدد صور المخالفات التي يمكن أن ترتب المسؤولية التأديبية للقضاة؛ لأنها يمكن أن تنشأ عن الإخلال بأي واجب يفرضه القانون والتقاليد القضائية(١)، ولهذا أقر المُشرِّع في الفصل الحادي عشر من قانون القضاة– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩– القواعد المتصلة بعقاب القضاة Chapter XI: Punishment، وقد جاء في المادة ٣٢ من قانون القضاة أنه:" لا يجوز لأي قاضي ارتكاب أي من الأفعال الآتية:

١– نشر البيانات التي تضر بمكانة الدولة وسمعتها، أو الانضمام إلى المنظمات غير القانونية، أو المشاركة في الأنشطة التي ترمي إلى التجمهر والمسيرات أو المظاهرات ضد الدولة، أو المشاركة في الإضرابات.

٢– اختلاس الأموال أو قبول الرشاوى.

٣– لي عنق القانون لتحقيق مكاسب شخصية.

٤– انتزاع الاعترافات عن طريق التعذيب.

٥– إخفاء الأدلة أو تزويرها.

٦– إفشاء أسرار الدولة أو أسرار العمل القضائي.

---

(١) د. أحمد ماهر زغلول: الموجز في أُصول وقواعد المرافعات، الكتاب الأول: التنظيم القضائي ونظرية الاختصاص، بدون ناشر، البند ١٠٤، ص ١٦٩، د. مصطفى قنديل: الوجيز في شرح قانون المرافعات، مرجع سابق، ص ١١٠، يُراجع أيضاً للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧– ٢٠١٦، ص ١٤٣، وط ١٤٣٨– ٢٠١٧، ص ١٤٩.

٧- إساءة استخدام الوظائف والسلطات، وانتهاك الحقوق والمصالح المشروعة للأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين أو المنظمات الأخرى.

٨- التقصير في أداء واجبه- أو واجباها- لكي يحكم بطريقة خاطئة في إحدى القضايا أو التسبب في خسائر فادحة للطرف المعني.

٩- تأخير الفصل في القضايا مما يؤثر على عمله بالسلب.

١٠- الاستفادة من سلطات وظيفته أو صلاحياته من أجل الحصول على مكاسب شخصيه لنفسه- أو لنفسها- أو لأي أشخاص آخرين.

١١- المشاركة في أنشطة جني الأرباح (الأعمال التجارية).

١٢- الاجتماع الخاص بأحد أطراف الخصومة أو وكيله- أو وكيلها- دون إذن، وحضور العشاء، أو قبول الهدايا المُقدَّمة من الطرف المعني أو وكيله- أو وكيلها.

١٣- ارتكاب الأفعال الأخرى التي تنتهك أحكام القانون أو الانضباط"[1].

---

(1) Article 32; "No judge may commit any of the following acts:
1- to spread statements damaging the prestige of the State; to join illegal organizations; to take part in such activities as assembly, procession and demonstration against the State; and to participate in strikes;
2- to embezzle money or accept bribes;
3- to bend law for personal gain;
4- to extort confessions by torture;
5- to conceal or falsify evidence;
6- to divulge State secrets or secrets of judicial work;
7- to abuse functions and powers; and to infringe upon the lawful rights and interests of natural persons, legal persons or other organizations;
8- to neglect his or her duty so as to wrongly judge a case or to cause heavy losses to the party concerned;
9- to delay the handling of a case so that work is adversely affected;
10- to take advantage of the functions and powers to seek gain for himself or herself or other people;
11- to engage in profit-making activities;
12- to meet the party concerned or his or her agent without authorization and attend dinners or accept presents given by the party concerned or his or her agent; or
13- to commit other acts in violation of law or discipline." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at; http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

وهو ما أكده المُشرِّع في المادة ٤٦ من قانون القضاة بعد تعديله للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩– في الفصل السادس المتصل بتقييم القضاة ومكافأتهم ومعاقبتهم Chapter VI: Evaluation, Reward, and Punishment of Judges– بقوله:" تُفرض على القاضي الجزاءات إذا توافرت فيه أي من الظروف الآتية، وعندما يُشكِّل فعله جريمة يتم ملاحقته بالمسؤولية الجنائية وفقـًا للقانون:

١- الفساد أو أخذ الرشاوى، أو العمل من أجل تحقيق مكاسب شخصية، أو إساءة استخدام القانون على نحو مريب وتعسفي.

٢- إخفاء الأدلة أو مواد القضية أو تلفيقها أو تغييرها أو اتلافها عمداً.

٣- تسريب أسرار الدولة أو أسرار المحاكمة أو الأسرار التجارية أو المعلومات الخاصة بالأفراد.

٤- الانتهاك المتعمد للأحكام القانونية عند معالجة إحدى القضايا.

٥- الإهمال الجسيم الذي يؤدي إلى أخطاء في الأحكام مما يؤدي إلى التسبب في عواقب وخيمة.

٦- التأخير في معالجة القضايا وإرجاء العمل.

٧- استخدام سلطتهم في السعي لتحقيق مكاسب شخصية لأنفسهم أو للآخرين.

٨- قبول المنافع من أطراف الخصومة أو وكلائهم، أو الاجتماع بأطراف الخصومة أو وكلائهم بالمخالفة للأحكام ذات الصلة.

٩- انتهاك الأحكام ذات الصلة بالمشاركة في أنشطة جني الأرباح أو المشاركة فيها، أو شغل منصب في مؤسسة أو منظمة تستهدف الربح.

١٠- وجود سلوك آخر ينتهك أحكام الانضباط أو القانون.

ويتم التعامل مع العقوبات الخاصة بالقضاة وفقـًا للأحكام ذات الصلة"[1].

---

(1) Article 46: "Where judges have any of the following circumstances, they shall be given sanctions; and where a crime is constituted, criminal responsibility is pursued in

مما سبق، يتضح من دراسة المادة ٣٢ من قانون القضاة قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩، ودراسة المادة ٤٦ بعد صدور تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩ أن المُشرِّع قد حدد الأفعال التي يجب على القاضي عدم ارتكابها، وفي الواقع يصعب حصر تلك الوقائع ولهذا ذكر المُشرِّع أمثلة لهذه الوقائع في الفقرات الأولى ثمَّ جاء بنصٍ عام في الفقرة الأخيرة ليشمل الصور التي لم ترد صراحةً في القانون، ولا شك أن لسلطة التأديب السلطة التقديرية في تقدير خطورة هذه الأفعال وانطباق النصوص الخاصة بتأديب القضاة عليها.

وأيًا ما كان الأمر يمكن تقسيم تلك الوقائع إلى ثلاث مجموعات ترتبط جميعها بالواجبات المُلقاة على عاتق القضاة على النحو الآتي:

أ- الوقائع المتصلة بأداء القاضي لوظيفته: ومن أمثلتها الفقرات ١ وما بعدها من المادة ٣٢ من قانون القضاة قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩ التي تكافئ الفقرات ١ وما بعدها من المادة ٤٦ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩.

---

accordance with law:
1- Corruption or taking bribes, acting for personal gain, or abusing the law in a capricious and arbitrary manner.
2- Concealing, fabricating, altering, or intentionally destroying evidence or case materials;
3- Leaking state secrets, trial work secrets, commercial secrets, or individuals' private information;
4- Intentionally violating legal provisions in handling a case;
5- Gross negligence leading to errors in rulings causing serious consequences;
6- Delaying handling cases and putting off work;
7- Using their authority to seek personal gain for themselves or others;
8- Accepting benefits from parties or their agents, or meeting with parties or their agents in violation of relevant provisions;
9- Violating relevant provisions by engaging in or participating in for-profit activities or concurrently holding a position in enterprises or other for-profit organizations;
10- having other conduct in violation of discipline or law.
Sanctions for judges are to be handled in accordance with relevant provisions." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

كذلك الالتزام بأحكام الدستور والقانون تطبيقاً للمادة ٢٧ الفقرة ٣ من دستور جمهورية الصين الشعبية المضافة حديثاً بموجب المادة ٤٠ من تعديل عام ٢٠١٨، وتطبيقاً للمادة ٣ من قانون القضاة التي تكافئ المادة ٣ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩، وتطبيقاً للمادة ٧ الفقرة ١ من قانون القضاة التي تكافئ المادة ١٠ الفقرة ١ بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩.

كذلك حماية حقوق المتقاضين وفقاً للمادة ٧ الفقرة ٣ من قانون القضاة التي تكافئ المادة ١٠ الفقرة ٣ بعد صدور تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩.

وحماية مصالح الدولة والمصالح العامة والحفاظ على أسرارهما وفقاً للمادة ٥٢، ٥٣، ٥٤ من دستور جمهورية الصين الشعبية، ووفقاً للمادة ٧ الفقرة ٤ من قانون القضاة التي تكافئ المادة ١٠ الفقرة ٤ بعد صدور تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩.

بالإضافة إلى انتظام القاضي في عمله وعدم الانقطاع عنه لغير سبب مفاجئ قبل إخطار الجهات المختصة وإلا عُدَّ مستقيلاً من عمله وفقاً للمادة ٤٠ الفقرة ٤ من قانون القضاة قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩.

وعدم إفشاء سرية المداولات وفقاً للمادة ٧ الفقرة ٦ من قانون القضاة التي تكافئ المادة ١٠ الفقرة ٥ بعد صدور تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩، كذلك احترام نظام تشكيل الدائرة بالمحكمة امتثالاً للمادة ٥ الفقرة ١ من قانون القضاة التي تكافئ المادة ٨ الفقرة ١ بعد صدور تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩.

ب- **الوقائع المتصلة بحياة القاضي الشخصية**: يجب على القاضي أن يراعي في حياته الخاصة الامتناع عن أي سلوك- ولو كان في ذاته مشروعاً- لا يتفق مع ما

يجب أن يكون عليه من وقار وبُعد عن الشبهات؛ كالاجتماع الخاص بأحد الأطراف أو وكلائهم دون إذن- على سبيل المثال- أو قبول الهدايا المُقدَّمة من الأطراف أو وكلائهم وفقـًا للمادة ٣٢ الفقرة ١٢ من قانون القضاة التي تكافئ المادة ٤٦ الفقرة ٨ بعد صدور تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩.

ج- **الوقائع المتصلة بنشاط القاضي الخارجي**: ومن أمثلة ذلك ممارسة القاضي للتجارة وعدم الانخراط في أنشطة جني الأرباح- الأعمال التجارية- وفقـًا للمادة ٣٢ الفقرة ١١ من قانون القضاة التي تكافئ المادة ٤٦ الفقرة ٩ بعد صدور تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩.

ثانيـًا: الجزاءات المُوقَّعة على القضاة:

أقر المُشرِّع في المادة ٣٣ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- أنه:" يعاقب القاضي الذي ارتكب أيـًا من الأفعال الواردة في المادة ٣٢ من هذا القانون بتوقيع الجزاءات، وإذا كانت هذه الأفعال تُشكِّل جريمة فيتم التحقيق معه- أو معها- بشأن مسؤوليته الجنائية عنها وفقـًا لأحكام القانون"[1].

ووفقـًا للمادة ٣٤ من قانون القضاة:" تشمل العقوبات المُوقَّعة الآتي: الإنذار بالتأديب، تسجيل الخطأ (المخالفة)، تسجيل الخطأ الجسيم، خفض الدرجة، الفصل من الوظيفة، والتسريح من العمل العام.

وفي الوقت نفسه يُخفض مرتب القاضي الذي فُصل من منصبه، وتُخفض

(1) Article 33; "A judge who has committed any of the acts listed in Article 32 of this Law shall be given sanctions; if the case constitutes a crime, he or she shall be investigated for criminal responsibility in accordance with law." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

درجته أو درجتها"[١].

ووفقـًا للمادة ٣٥ من قانون القضاة:" يجب الأذن بتوقيع العقوبة، وتتم الإجراءات وفقـًا للوائح ذات الصلة"[٢].

وبصدور تعديلات القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ ذكر المُشرِّع في الفصل السادس المتصل بتقييم القضاة ومكافأتهم ومعاقبتهم Chapter VI: Evaluation, Reward, and Punishment of Judges– في المادة ٤٦ أنه:" تُفرض على القاضي الجزاءات إذا توافرت فيه أي من الظروف الآتية، وعندما يُشكِّل فعله جريمة يتم ملاحقته بالمسؤولية الجنائية وفقـًا للقانون...

ويتم التعامل مع العقوبات الخاصة بالقضاة وفقـًا للأحكام ذات الصلة"[٣].

ويتضح من دراسة هذه النصوص ذكر المُشرِّع للأحكام المتصلة بالجزاءات المُوقَّعة على القاضي في المواد ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥ من قانون القضاة قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩ على استقلال، في حين ذكر الأحكام نفسها تقريبـًا في المادة ٤٦ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩؛ إذ ذكر بدايةً أنه:" تُفرض على القاضي الجزاءات إذا توافرت فيه أي من الظروف الآتية، وعندما يُشكِّل فعله

---

(1) Article 34; “The sanctions include: a disciplinary warning, a demerit recorded, a grave demerit recorded, demotion, dismissal from the post and discharge from public employment.
- The salary of a judge who has been dismissed from the post shall at the same time be reduced and his or her grade be demoted.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 35; “A sanction shall be authorized and procedures gone through in accordance with relevant regulations.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(3) Article 46: “Where judges have any of the following circumstances, they shall be given sanctions; and where a crime is constituted, criminal responsibility is pursued in accordance with law…
- Sanctions for judges are to be handled in accordance with relevant provisions.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

جريمة يتم ملاحقته بالمسؤولية الجنائية وفقـًا للقانون..."، ثمَّ ذكر الوقائع التي تُرتب مسؤولية القضاة تفصيلاً، ثمَّ اختتم المادة بقوله:" يتم التعامل مع العقوبات الخاصة بالقضاة وفقـًا للأحكام ذات الصلة"، ومن هنا يتبيَّن دمج المُشرِّع للأحكام الواردة في عدة مواد- المواد ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩ في مادة واحدة- المادة ٤٦- بعد تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩.

ثالثـًا: لجنة تأديب القضاة:

ذكر المُشرِّع النصوص المتصلة بلجنة تأديب القضاة بعد تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ في الفصل السادس المتصل بتقييم القضاة ومكافأتهم ومعاقبتهم Chapter VI: Evaluation, Reward, and Punishment of Judges في المواد ٤٨- ٥١ على النحو الآتي:

تذهب المادة ٤٨ الفقرة ١ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩ إلى أنه:" تُنشئ محكمة الشعب العليا والمقاطعات والمناطق المتمتعة بالحُكم الذاتي والبلديات الخاضعة للحُكم المباشر لجانـًا تأديبية قضائية تكون مسؤولة عن مراجعة وتحديد ما إذا كان القضاة يقومون بتصرُّفات تنتهك البنود ٤ أو ٥ من المادة ٤٦ من هذا القانون مما يؤدي إلى انتهاك واجبات المحاكمة[1]، وأن تُقدِّم-

(١) أقر المُشرِّع في المادة ٤٦ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩ أنه:" تُفرض على القاضي الجزاءات إذا توافرت فيه أي من الظروف الآتية، وعندما يُشكِّل فعله جريمة يتم ملاحقته بالمسؤولية الجنائية وفقـًا للقانون: ...

٤- الانتهاك المتعمد للأحكام القانونية عند معالجة إحدى القضايا.

٥- الإهمال الجسيم الذي يؤدي إلى أخطاء في الأحكام مما يؤدي إلى التسبب في عواقب وخيمة...".

- Article 46: "Where judges have any of the following circumstances, they shall be given sanctions; and where a crime is constituted, criminal responsibility is pursued in accordance with law: …
4- Intentionally violating legal provisions in handling a case;
5- Gross negligence leading to errors in rulings causing serious consequences." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

هذه اللجان– رأياً مفاده هل هناك انتهاك متعمد للواجبات، أو إهمال جسيم، أو إهمال عادي، أو أنه لا يوجد انتهاك لأحكام القانون. ويجب بعد تقديم لجان التأديب القضائية لرأيها في المراجعة أن تبت المحاكم الشعبية في الجزاءات وفقاً للأحكام ذات الصلة، وأن تتخذ القرارات بشأنها"[١].

و" يتألف أعضاء لجان التأديب القضائية من مُمثِّلي القضاة وغيرهم من المُمثلين الذين يعملون في المهن القانونية والمجالات ذات الصلة، على أن يكون نصف عددهم على الأقل من مُمثِّلي القضاة" وفقاً للمادة ٤٨ الفقرة ٢ من قانون القضاة[٢].

ووفقاً للمادة ٤٨ الفقرة ٣ من قانون القضاة " يجب أن يتم العمل الروتيني للجنة التأديب القضائية بالمحكمة الشعبية العليا ولجان التأديب القضائية على مستوى المقاطعات بواسطة إدارة فنية تُنشأ داخلياً في المحاكم الشعبية ذات الصلة"[٣].

ووفقاً للمادة ٤٩ من قانون القضاة " عندما تنظر لجنة التأديب القضائية في

---

(1) Article 48: “The Supreme People's Court and provinces, autonomous regions, and directly governed municipalities, are to establish judicial disciplinary committees responsible for reviewing and determining from a professional perspective whether judges have conduct in violation of items 4 or 5 of article 46 of this Law that violates trial duties, and submit an opinion that an intentional violation of duties is constituted, that there was gross negligence, that there is ordinary negligence, or that there is no violation. After the Judicial disciplinary committees submit review opinions, the people's courts are to decide on sanctions in accordance with relevant provisions, and make a relevant disposition.”

(2) “Members of the Judicial disciplinary committees shall be composed of judge representatives and other representatives engaged in legal professions and relevant areas, of whom not less than half shall be judge representatives.”

(3) “The routine work of the Supreme People's Court's Judicial Disciplinary Committee and provincial level judicial disciplinary committees is to be done by a functional department set up internally in the relevant people's courts.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;

- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

المسائل المتصلة بالعقوبات يكون للقاضي صاحب الشأن الحق في تقديم طلب لرد الموظفين ذوي الصلة، والحق في الإدلاء بالبيانات، وتقديم الأدلة، وتقديم الدفوع"[١].

ووفقاً للمادة ٥٠ من قانون القضاة " تُرسل آراء المراجعة الصادرة عن لجان التأديب القضائية إلى القاضي صاحب الشأن، وإذا كان للقاضي صاحب الشأن اعتراضات على آراء المراجعة فيجوز له أن يُقدِّمها إلى لجنة التأديب، وتقوم لجنة التأديب بمراجعة الاعتراض وأسبابه واتخاذ قرار بشأنه"[٢].

ويجب أن " تُصاغ الإجراءات المحددة للجنة التأديب القضائية التي تنظر المسائل المتصلة بالجزاءات من قِبَل محكمة الشعب العليا بعد التشاور مع الإدارات ذات الصلة" وفقاً للمادة ٥١ من قانون القضاة[٣].

مما سبق، يتضح حرص المُشرِّع في جمهورية الصين الشعبية على إنشاء لجان تأديب قضائية تتولى الفصل فيما يُعرض عليها من نزاعات القضاة، ولهذا أكد على إنشائها في جميع المقاطعات والمناطق المتمتعة بالحُكم الذاتي والبلديات الخاضعة للحُكم المباشر، على أن تكون مسؤوليتها مراجعة أفعال وتصرُّفات القضاة وتحديد ماهيتها لمعرفة ما يُعَدّ منها انتهاكاً لأحكام القانون والدستور،

(1) Article 49: “When the judicial disciplinary committee hears matters on sanctioning, the judge party has the right to apply for the recusal of relevant personnel, and the right to make statements, present evidence, and offer defenses.”

(2) Article 50: “The review opinions issued by the judicial disciplinary committees shall be sent to the judge party. Where the judge party has objections to the review opinions, they may submit them to the disciplinary committee, and the disciplinary committee shall conduct a review of the objection and its grounds and make a decision.”

(3) Article 51: “The specific procedures for the judicial disciplinary committee hearing matters on sanctions are to be formulated by the Supreme People's Court in consultation with the relevant departments.” Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

والتأكد من مخالفة البنود الواردة في المادة ٤٦ من قانون القضاة بعد تعديله عام ٢٠١٩ على وجه التحديد، بالإضافة إلى تحديد طبيعة انتهاك القضاة لعملهم، وهل يُعَدّ هذا الانتهاك متعمداً أو إهمالاً جسيمًا أو غير جسيم أو لا يُعَدّ انتهاكًا فعليًا لأحكام القانون.

ومن ثمَّ تُقدِّم لجان التأديب القضائية رأيها في المراجعة إلى المحاكم الشعبية المختصة للنظر في طبيعة هذه الانتهاكات وتحديد الجزاءات المناسبة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

ومن أجل تحقيق الحياد في عمل هذه اللجان رأى المُشرِّع منح القاضي– صاحب الشأن في النزاع– الحق في إبداء رأيه في القرارات الصادرة في مواجهته، بالإضافة إلى إمكانية رد أعضاء هذه اللجان، ومنحه الحق في الإدلاء بالبيانات التي تدعم موقفه وتقديم الأدلة المناسبة وتقديم الدفوع، ومنحه الحق في الاعتراض على القرارات الصادرة في مواجهته من لجان التأديب القضائية، ومن ثمَّ تتولى لجنة التأديب القضائية مراجعتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

ونظراً لحرص المُشرِّع على عمل هذه اللجان فقد أكد على ضرورة توافر العنصر القضائي في تشكيلها بالإضافة إلى غيرهم من أصحاب المهن القانونية ذات الصلة مع التأكيد على ضرورة أن يكون نصف عددهم على الأقل من القضاة.

وقد أكد المُشرِّع على ضرورة تولي إدارة فنية مختصة العمل الروتيني للجان التأديب القضائية بالمحكمة الشعبية ولجان التأديب القضائية على مستوى المقاطعات، وأكد أيضًا على صياغة إجراءات عملها من قِبَل محكمة الشعب العليا بعد التشاور مع الإدارات ذات الصلة بعملها.

الفرع الرابع: إنهاء خدمة القضاة

يمكن دراسة القواعد المتصلة بإنهاء خدمة القضاة في قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ وتعديلاته المختلفة حتى صدور التعديلات الأخيرة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ والتي سيبدأ العمل بها من ١ أكتوبر ٢٠١٩ على النحو الآتي:

أولاً: استقالة القضاة وفصلهم:

أكد المُشرِّع في الفصل الثالث من قانون القضاة المتصل بالتزامات القضاة وحقوقهم Chapter III: Obligations and Rights– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩– في المادة ٨ أنه:" يتمتع القضاة بالحقوق الآتية: ٣- ألا يتم عزلهم أو تخفيض درجتهم أو فصلهم من وظائفهم، وألا يتم توقيع العقوبة عليهم دون أساس قانوني ودون اللجوء إلى الإجراءات القانونية"[(١)].

من هذا المنطلق أقر المُشرِّع في الفصل الثالث عشر من قانون القضاة المتصل باستقالة القضاة وفصلهم Chapter XIII: Resignation and Dismissal– قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩– الضوابط الخاصة بفصل القضاة وعزلهم على النحو الآتي:

أ- أقر المُشرِّع في المادة ٣٩ من قانون القضاة أنه:" إذا طلب القاضي الاستقالة فيجب عليه- أو عليها- أن يُقدِّم طلباً مكتوباً قبل إقالته- أو إقالتها- وفقاً للإجراءات المنصوص عليها قانوناً"[(٢)].

ب- يُفصل القاضي وفقاً للمادة ٤٠ من قانون القضاة " إذا توافرت فيه أو فيها أي

---

(1) Article 8: “Judges shall enjoy the following rights: 3- to be not removed, demoted or dismissed from the post, and to be not given a sanction, without statutory basis and without going through statutory procedures.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 39: “If a judge requests resignation, he or she shall present an application in written form before he or she shall be removed in accordance with the procedures as provided by law.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

من الحالات الآتية:

١- إذا تم التأكيد على عدم كفاءته في تقييمه السنوي لمدة سنتين متتاليتين.

٢- أن يكون غير مؤهلاً لوظيفته الحالية، ويرفض قبول أي مهام أخرى.

٣- رفض قبول النقل المعقول الذي تقتضيه عملية إعادة هيكلة الجهاز القضائي أو تخفيض حجم الموظفين.

٤- الانقطاع عن العمل دون إذن أو تجاوز مدة اجازته أو اجازتها دون سبب وجيه لمدة خمسة عشر يومـًا أو أكثر على التوالي، أو لمدة ثلاثين يومـًا أو أكثر مجتمعة في عام واحد.

٥- عند الفشل في أداء واجبات القضاة، وعدم إجراء أي تصحيح لأدائه بعد عرض الانتقادات عليه"[1].

ج- " يُعفى القاضي المفصول من مهام منصبه وفقـًا للإجراءات المنصوص عليها في القانون" وفقـًا للمادة ٤١ من قانون القضاة[2].

وبصدور تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ أقر المُشرِّع في

---

(1) Article 40: "A judge shall be dismissed if he or she is found to be in any of the following circumstances:
1- to be confirmed by annual appraisal as being incompetent for two successive years;
2- to be unqualified for the present post and decline to accept other assignments;
3- to refuse to accept reasonable transfer, which is necessitated by restructuring of the judicial organ or reduction of the size of the size of the staff;
4- to have stayed away from work without leave or to have overstayed his or her leave without good reason for fifteen days or more in succession, or for thirty days or more in a year aggregated; or
5- to fail to perform a judge's duty, and make no rectification after criticism." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 41: "A judge who is dismissed shall be removed from the post in accordance with the procedures as provided by law." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

الفصل الثاني من قانون القضاة المتصل بواجبات القضاة والتزاماتهم وحقوقهم Chapter II: Judges' Duties, Obligations and Rights في المادة ١١ أنه:" يتمتع القضاة بالحقوق الآتية: ٢- ألا يتم نقلهم أو عزلهم أو تخفيض درجتهم أو معاقبتهم لأسباب غير الأسباب المنصوص عليها قانونـًا ووفقـًا للإجراءات القانونية"[١].

من هذا المنطلق أقر المُشرِّع في الفصل الخامس المتصل بإدارة القضاة Chapter V: Management of Judges- بعد صدور تعديلات عام ٢٠١٩- في المادة ٣٤ أنه: " تُقدَّم طلبات استقالة القضاة كتابةً وبصفةٍ شخصية، وبعد الموافقة عليها، يُعفى القضاة من مناصبهم وفقـًا للإجراءات المنصوص عليها قانونـًا"[٢].

ووفقـًا للمادة ٣٥ من قانون القضاة " يُعفى القضاة المفصولين من مناصبهم وفقـًا للإجراءات المنصوص عليها قانونـًا. ويكون فصل القضاة بقرار يصدر وفقـًا لنطاق سلطة الإدارة، ويجب أن تُعطي قرارات الفصل إشعاراً خطيـًا للقاضي الذي تم فصله وتحدد فيه سبب القرار وأساسه"[٣].

ثانيـًا: إقالة القضاة:

أقر المُشرِّع في الفصل الثالث من قانون القضاة المتصل بالتزامات القضاة وحقوقهم Chapter III: Obligations and Rights- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- في المادة ٨ أنه:" يتمتع القضاة بالحقوق الآتية: ٣- ألا يتم عزلهم أو تخفيض

---

(1) Article 11: "Judges enjoy the following rights: 2- to not be transferred, removed, demoted, or sanctioned for reasons other than those legally prescribed and in accordance with legal procedures." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

(2) Article 34: "Judges' applications to quit shall be submitted personally and in writing, after approval, they are to be removed from their post in accordance with legally prescribed procedures."

(3) Article 35: "Dismissed judges shall be removed them from their post in accordance with the legally-prescribed procedures.

- Dismissal of judges shall be by decision in accordance with the scope of management authority. Dismissal decisions shall give written notice to the judge being dismissed and lay out the reason and basis for the decision." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

درجتهم أو فصلهم من وظائفهم، وألا يتم توقيع العقوبة عليهم دون أساس قانوني ودون اللجوء إلى الإجراءات القانونية"[١].

من هذا المنطلق أقر المُشرِّع في المادة ١٣ من قانون القضاة- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- أنه:" يجب تقديم اقتراح بإقالة القاضي من وظيفته- وفقاً لأحكام القانون- إذا تبيَّن وجوده في أي من الحالات الآتية:

١- فقد القاضي جنسية جمهورية الصين الشعبية.

٢- نقل القاضي خارج المحكمة التي يعمل بها.

٣- عدم حاجة القاضي- أو القاضية- إلى الحفاظ على وظيفته الأصلية بعد تغييره لوظيفته.

٤- إذا تم تقييمه بأنه غير كفء في عمله.

٥- عدم قدرته على أداء مهام وواجبات القاضي لفترة طويلة بسبب سوء حالته الصحية.

٦- عند تقاعده من منصبه.

٧- عند استقالته من منصبه، أو فصله من منصبه.

٨- عدم أهليته للاستمرار في شغل مهام منصبه بسبب انتهاكه لقواعد الانضباط أو القانون أو ارتكابه لجريمة"[٢].

---

(1) Article 8: “Judges shall enjoy the following rights: 3- to be not removed, demoted or dismissed from the post, and to be not given a sanction, without statutory basis and without going through statutory procedures.” Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(2) Article 13: “If a judge is found to be in any of the following circumstances, a suggestion shall be submitted according to law for his or her removal from the post:
1- having forfeited the nationality of the People’s Republic of China;
2- having been transferred out of a court;
3- having no need to maintain his or her original post after a change of post;

وبصدور تعديلات قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ أقر المُشرِّع في الفصل الثاني المتصل بواجبات القضاة والتزاماتهم وحقوقهم Chapter II: Judges' Duties, Obligations and Rights في المادة ١١ أنه:" يتمتع القضاة بالحقوق الآتية: ٢- ألا يتم نقلهم أو عزلهم أو تخفيض درجتهم أو معاقبتهم لأسباب غير الأسباب المنصوص عليها قانونـًا ووفقـًا للإجراءات القانونية"[1].

من هذا المنطلق أقر المُشرِّع في المادة ٢٠ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩ أنه:" يُقدَّم طلب لعزل القضاة من وظائفهم القضائية وفقـًا لأحكام القانون إذا توافرت فيهم أي من الظروف الآتية:

١- إذا فقدوا جنسية جمهورية الصين الشعبية.

٢- إذا نقلوا خارج محاكم الشعب التي يشغلون فيها منصبـًا.

٣- إذا كانت التغييرات في مناصبهم لا تتطلب منهم الاحتفاظ بمنصب القاضي، أو عندما يطلبون بصفةٍ شخصية إعفائهم من منصب القاضي ويتم الموافقة على طلبهم.

٤- إذا تم تقييمهم على أنهم غير قادرين على العمل كقاضي بنجاح.

٥- إذا لم يتمكَّنوا من أداء واجباتهم لفترة طويلة بسبب المرض.

4- being determined to be incompetent in the post through appraisal;
5- being unable to perform the functions and duties of a judge for a long period of time due to poor health;
6- having retired from the post;
7- having resigned the post, or having been dismissed; or
8- being disqualified from continuing to hold the post because of violation of discipline or law or commission of a crime." Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;
- http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm

(1) Article 11: "Judges enjoy the following rights: 2- to not be transferred, removed, demoted, or sanctioned for reasons other than those legally prescribed and in accordance with legal procedures." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

٦- إذا تقاعدوا.

٧- إذا استقالوا، أو إذا كان ينبغي إقالتهم- أو تسريحهم- وفقاً لأحكام القانون.

٨- إذا لم يكونوا مؤهلين لشغل مناصبهم بسبب انتهاكات قواعد الانضباط أو القانون"[1].

مما سبق، يتضح من دراسة النصوص المتصلة بإقالة القضاة حرص المُشرِّع على حصر الحالات التي يمكن بمقتضاها إقالة القاضي من منصبه، مع مراعاة تنوع الحالات التي يمكن بمقتضاها تطبيق نصوص قانون القضاة- المادة ١٣ من قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ التي تكافئ المادة ٢٠ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩؛ كحالة فقد الجنسية على سبيل المثال أو النقل خارج المحكمة التي يعمل بها القاضي، أو عدم حاجته إلى الحفاظ على وظيفته الأصلية بعد تغيير وظيفته، أو عدم قدرته على أداء مهام منصبه، أو تقاعده من منصبه، أو استقالته، أو عند طلب إعفائه من منصبه، أو عدم أهليته لشغل منصبه بسبب انتهاك قواعد الانضباط أو القانون، ولكن يُعاب على المُشرِّع عدم ذكره لنص واضح يمكن بموجبه إدراج الحالات الأخرى التي يمكن أن تظهر عند تطبيق النصوص

---

(1) Article 20: "Where judges have any of the following circumstances, an application shall be made to request their removal from their judicial post in accordance with law:
1- Where they have forfeited citizenship of the People's Republic of China;
2- Where they have been transferred out of the people's courts where they held a position;
3- Where changes in their position do not require them to retain the position of judge, or they personally request to be removed from a position as judge and it is approved;
4- Where they are evaluated as unable to successfully serve as a judge;
5- Where they cannot perform their duties for a long time due to illness;
6- Where they retire;
7- Where they resign or should be discharged in accordance with law;
8- Where they are unsuited to hold office due to violations of discipline or law." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

في الواقع العملي.

مع ملاحظة أن المُشرِّع كان يأخذ بهذا الرأي عندما أصدر قانون القضاة عام ١٩٩٥؛ حين أقر في المادة ١٣ الفقرة ٩- قبل إلغائها- أنه يجب تقديم اقتراح بإقالة القاضي من وظيفته " عند توافر أي ظروف أخرى تستدعي إقالته من منصبه"(١)، ولكنه لم يذكر هذه الفقرة في تعديلات قانون القضاة عام ٢٠٠١ و٢٠١٨ و٢٠١٩، ولهذا يجب التقيُّد بحدود النص وعدم التوسع في تفسيره أو إضافة أي حالات أخرى غير الحالات الواردة حصراً في نصوص القانون.

(1) "9- other circumstances that call for removal of the post." Judges Law of the People's Republic of China 1995, Available at;
- http://en.pkulaw.cn/display.aspx?cgid=10943&lib=law

نتائج الدراسة

بعد أن انتهى الباحث بحمد الله وتوفيقه من دارسة موضوع " **السمات العامة للتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية** "، فقد توصل إلى عدة نتائج يتمثَّل أهمها في الآتي:

١- تناولت الدراسة مُقدِّمة لدراسة التنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية في المبحث التمهيدي مع التركيز بصفةٍ خاصة على دراسة قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ وتعديلاته المختلفة حتى صدور التعديلات الأخيرة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ والتي سيبدأ العمل بها من ١ أكتوبر ٢٠١٩؛ بدراسة الغاية من إصدار قانون القضاة وتعديلاته المختلفة وبخاصة تعديلات عام ٢٠١٧ و٢٠١٩، وتقدير المقترحات المُقدَّمة بشأن مسودة مشروع القانون الصادرة عام ٢٠١٩، ودراسة الخطة التشريعية الخمسية ٢٠١٨- ٢٠٢٣.

٢- ذكر المُشرِّع الغاية من إصدار قانون القضاة في جمهورية الصين الشعبية في المادة ١ من قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ وهى الغاية نفسها التي ذكرها المُشرِّع في المادة ١ من قانون القضاة بعد تعديله للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ بقوله:" تم صياغة هذا القانون وفقـًا لأحكام دستور جمهورية الصين الشعبية من أجل النهوض الشامل بإنشاء هيئة قضائية رفيعة المستوى، ومن أجل تعزيز إدارة ومراقبة عمل القضاة؛ لحماية الحقوق والمصالح القانونية للقضاة، ولضمان عمل محاكم الشعب بشكلٍ قانوني، ومستقل، وممارسة سلطة الفصل في الأحكام؛ لضمان أداء القضاة لواجباتهم وفقـًا لأحكام

القانون، ولضمان العدالة القضائية"[1].

٣- عدَّل المُشرِّع البنية الرئيسة لقانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ بعد صدور تعديلات قانون القضاة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩، وأعاد تقسيم الفصول من جديد عن طريق إعادة صياغتها وإعادة هيكلتها لتصبح ثمانية فصول بعد أن كان عددها قبل التعديل سبعة عشر فصلاً، بالإضافة إلى إعادة ترتيب المواد الواردة في ثنايا القانون سواء أكان ذلك بالإضافة أم بالحذف أم بالدمج، وإضافة أحكام جديدة تتناسب مع حركة الإصلاح التشريعي وتبني الأفكار الواردة في الخطة التشريعية الخمسية للمؤتمر الوطني الثالث عشر لنواب الشعب الصيني 13th NPC Standing Committee Legislative Plan المقرر تنفيذها في الفترة من ٢٠١٨- ٢٠٢٣ Five-year legislative plan[2].

٤- تتشابه تعديلات قانون القضاة الصادرة عام ٢٠١٩ إلى حدٍ كبير مع تعديلات قانون المُدَّعي العام وأعضاء النيابة العامة Procurators Law التي تم مناقشتها في الوقت نفسه مع تعديلات قانون القضاة، ولهذا قامت لجنة إعداد مشروع القانونين بمناقشة تعديل قانون القضاة بالتفصيل مع إعمال القياس على قانون المُدَّعي العام وأعضاء النيابة العامة في النقاط التي يتشابه فيها القانونين، مع استبعاد المقارنة والقياس بين شروط القضاة وشروط المُدَّعي العام وأعضاء النيابة العامة لاختلافها في كلا القانونين[3].

---

(1) Article 1: "This law is formulated on the basis of the constitution so as to comprehensively advance the establishment of a high-caliber judicial corps, to strengthen the management and oversight of judges, to protect judges' lawful rights and interests, to ensure that the people's courts lawfully, independently, and justly exercise the adjudication power; to ensure judges' performance of their duties in accordance with law; and to ensure judicial fairness." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

- يمكن مطالعة تعديل قانون القضاة الصادر في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ (باللغة الصينية) على النحو الآتي:

- Judges Law of the People's Republic of China, (Chinese Text), The National People's Congress of the People's Republic of China, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), April 23, 2019, Available at; http://www.npc.gov.cn/npc/xinwen/2019-04/23/content_2086082.htm

(2) 13th NPCSC Legislative Plan, 13th NPC Standing Committee Legislative Plan, (2018-2023), Available at;

- https://zh.wikisource.org/wiki/User:NPCObserver/13thNPCSCLegislativePlan

(3) NPCSC Revises Judicial Personnel Laws, Amends Trademark and Unfair Competition Laws, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), April 23, 2019, Available at; https://npcobserver.com/2019/04/23/npcsc-revises-judicial-personnel-laws-amends-trademark-and-unfair-competition-laws/

٥- تناولت الدراسة طرق اختيار القضاة وتعيينهم من أجل تحليل ودراسة طرق اختيار القضاة ومزايا كلاً منها وعيوبها؛ لمعرفة الطريقة التي اتبعها المُشرِّع الصيني في اختيار القضاة، ثمَّ دراسة شروط تعيين القضاة وآلية تعيينهم وإلغاء تعيينهم. ويتضح من دراسة النصوص المنظمة لعمل القضاة في جمهورية الصين الشعبية؛ كدستور جمهورية الصين الشعبية الصادر عام ١٩٨٢ وتعديلاته الأخيرة في ١١ مارس ٢٠١٨، وقانون القضاة لجمهورية الصين الشعبية الصادر عام ١٩٩٥ وتعديلاته الأخيرة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩، والقوانين الأخرى المتصلة بهما حرص المُشرِّع في جمهورية الصين الشعبية على المزاوجة بين الأسلوبين، ومن هنا تبنى المُشرِّع نظام اختيار القضاة بالانتخاب، بالإضافة إلى اختيار القضاة بواسطة التعيين.

٦- حرص المُشرِّع على ذكر شروط تعيين القضاة وتناولها بالتفصيل في الفصل الرابع من قانون القضاة المتصل بمؤهلات القضاة Chapter IV: Qualifications for a Judge في المادتين ٩ و١٠- قبل صدور تعديل ٢٠١٩. وحرص على التأكيد عليها في الفصل الثالث المتصل بمتطلبات القضاة واختيارهم Chapter III: Requirements and Selection of Judges بعد صدور تعديلات قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩، مؤكداً فيها على ضرورة التمتع بجنسية جمهورية الصين الشعبية، وألا يقل عمر المُتقدِّم لشغل وظائف القضاة عن ٢٣ عامـًا، مع تأكيد المُشرِّع على ضرورة الالتزام بأحكام الدستور والقانون، ودعم قيادة الحزب الشيوعي الصيني والنظام الاشتراكي المطبق في البلاد، وامتلاك شخصية سياسية ومهنية جيدة بالإضافة الى حُسن الخلق، وتمتعه بالقدرة البدنية المناسبة لأداء واجبات وظيفته على أكمل وجه.

فضلاً عن توافر شرط الاعتبار فيمن يتولى وظيفة القضاء؛ لأنه يُشترط ألا يكون قد حُكِم على المُتقدِّم لشغل وظيفة القضاء من المحاكم أو من مجالس التأديب لأمر مُخل بالشرف ولو كان قد رُدّ إليه اعتباره، وأن يكون محمود السيرة حسن السمعة؛ لأن حُسن سمعة القاضي أمر ضروري ومنطقي حتى يكون لقضائه الاحترام اللازم لثقة الناس.

وفي الوقت نفسه أكد المُشرِّع ضرورة تحري الدقة في اختيار من يتولى وظيفة القضاء، وأية ذلك ذكر التفاصيل الدقيقة لشرط العلم بالقانون ليؤكد على ضرورة مراعاة التفاصيل الواردة في هذا الشرط، والتأكد من صلاحية الشخص للقيام بوظيفته على أكمل وجه، ومراعاة ضوابط الشهادة المهنية لمن سيُعيَّن في وظيفة القاضي سواء أكان من خريجي كليات الحقوق أم من غيرهم، بالإضافة إلى توضيح مدة الخبرة التي ينبغي توافرها في كلاً منهم على استقلال، فضلاً عن اجتياز الامتحان القضائي الوطني الموحد.

٧- تناولت الدراسة أهم واجبات القضاة والتزاماتهم؛ كالالتزام بأحكام الدستور والقانون، وحماية حقوق المتقاضين، وحماية مصالح الدولة وأسرارها، وأهمية الانتظام في العمل، وعدم مخالفة تشكيل الدائرة بالمحكمة، وعدم قبول الرشوة أو اختلاس الأموال، وحظر الاشتغال بالتجارة أو أنشطة جني الأرباح، وعدم الاشتغال بأي عمل لا يتفق وكرامة واستقلال القضاة، وعدم الجمع بين وظيفة القضاء وغيرها من الوظائف؛ لمعرفة أثر هذه الواجبات والالتزامات على سير العملية القضائية ودور القاضي في تفعيل العمل بها.

٨- تناولت الدراسة ضمانات القضاة سواء أكانت ضمانات القضاة في ممارستهم

لمهنتهم؛ بدراسة حقوق القضاة وتدريبهم ومكافأتهم وتقييمهم، أم ضماناتهم في مواجهة السلطة التنفيذية؛ بدراسة ترقية القضاة ومرتباتهم ومعاشاتهم وتأديب القضاة... وغيرها من الضمانات التي أقرها المُشرِّع عندما أصدر قانون القضاة عام ١٩٩٥ والذي أكد على تبنيها عند صدور التعديلات الأخيرة لقانون القضاة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ والتي سيبدأ العمل بها من ١ أكتوبر ٢٠١٩.

٩- حرص المُشرِّع على تدريب القضاة- في ظل العمل بقانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ وتعديلاته المختلفة حتى صدور تعديل عام ٢٠١٩- وأكد على ضرورة تنفيذ التدريب بشقيه النظري والعملي بطريقة مخططة لتحقيق التوازن بين الممارسة النظرية والتطبيق العملي وأكد على ضرورة التدريب المستمر؛ من خلال إعطاء المحاضرات في ضوء متطلبات العمل ومقتضياته للوصول إلى نموذج العمل المُتميِّز. وفي سبيل تحقيق ذلك أكد المُشرِّع على ضرورة تولي الكليات والجامعات المختصة في الدولة وغيرها من مؤسسات التدريب هذه المهمة للوصول إلى أفضل النتائج، وقد جعل المُشرِّع نتائج التدريب محور رئيس عند تعيين القضاة وترقيتهم من أجل إضفاء الأهمية والقيمة على نتائج هذا التدريب.

١٠- أكدت نصوص قانون القضاة الصادرة عام ١٩٩٥ على أهمية لجنة فحص وتقييم القضاة، وأهمية ذكر بنيانها وعدد أعضائها، وأهمية دور اللجنة وواجباتها في توجيه تدريب القضاة وامتحاناتهم وتقديرهم وصياغة التدابير المحددة لعملها، ولكن على الرغم من ذكر النصوص المُعدَّلة عام ٢٠١٩

لأهمية لجنة التقييم والمراجعة القضائية وبنيانها وعدد أعضائها فقد أغفل المُشرِّع ذكر أهمية دور لجنة التقييم والمراجعة القضائية صراحةً في توجيه تدريب القضاة وامتحاناتهم وتقديرهم وصياغة التدابير المحددة لعملها.

١١- حرص المُشرِّع على عدم تخطي القاضي في الترقية ووضع عدة ضوابط تهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على وضعه الوظيفي؛ حتى يوفر له الاستقرار الذهني وقت إعداد الحركة القضائية وحتى يكون على معرفة بما يحتويه ملفه لكي تتاح له الفرصة لإبداء ملاحظاته أو دفاعه بشأن ما تحويه هذه الملفات[١]، وفي الوقت نفسه يجب إبلاغ القاضي بنتيجة تقييمه في شكل مكتوب، وإذا كان لديه أي اعتراضات على نتيجة تقييمه فيجوز له التقدُّم بطلب لمراجعة هذا التقييم وفقًا للمادة ٢٥ من قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥؛ المادة ٤٣ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩.

١٢- ذكر المُشرِّع في الفصل السابع من قانون القضاة المتصل بدرجات القضاة Chapter VII: Grades of Judges[٢] في المادة ١٨- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩- أن القضاة ينقسمون إلى اثني عشرة درجة، ويتضح من مطالعة النصوص السابقة ذكر المُشرِّع درجات القضاة بصورة أكثر تفصيلاً وتحديداً بعد تعديل قانون القضاة للمرة الثالثة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ مع احتفاظه بالهيكل

(١) قُرب ذلك للمؤلف: د. محمد عبد النبي غانم: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، ط ١٤٣٧- ٢٠١٦، ص ١٤٧، وط ١٤٣٨- ٢٠١٧، ص ١٥٣.

(٢) عُدِّل ترقيم مواد الفصل السابع من قانون القضاة عام ٢٠٠١، وعُدِّل عام ٢٠١٨ بموجب التعديل الصادر في ١ سبتمبر ٢٠١٧، وبدأ العمل به من ١ يناير ٢٠١٨، مع ملاحظة تغيُّر ترتيب الفصول بصدور التعديلات الاخيرة لقانون القضاة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩.

العام للدرجات وعددها وتأكيده على أن رئيس محكمة الشعب العليا هو رئيس القضاة.

وتُحدد درجات القضاة وفقاً لمناصبهم وقدراتهم المهنية ونزاهتهم السياسية وأخلاقهم وإنجازاتهم في أعمال المحاكمة ومدة عملهم، بالإضافة إلى أقدميتهم في العمل، ويُرقون تدريجياً وفقاً لنتيجة الفحص السنوي، وتقوم المحاكم التي يعمل بها القضاة بالتنظيم والفحص السنوي لهم، مع ضرورة أن يكون هذا الفحص عادلاً، وأن يُجرى بأسلوب المشاركة الفعالة بين القيادات والجماهير، والجمع بين الفحص في الأيام العادية والفحص السنوي[1].

١٣- حدد المُشرِّع الأفعال التي يجب على القاضي عدم ارتكابها، ويتضح من دراسة المادة ٣٢ من قانون القضاة قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩، ودراسة المادة ٤٦ بعد صدور تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩ أن المُشرِّع قد حدد الأفعال التي يجب على القاضي عدم ارتكابها، وفي الواقع يصعب حصر تلك الوقائع ولهذا ذكر المُشرِّع أمثلة لهذه الوقائع في الفقرات الأولى ثمَّ جاء بنصٍ عام في الفقرة الأخيرة ليشمل الصور التي لم ترد صراحةً في القانون، ولا شك أن لسلطة التأديب السلطة التقديرية في تقدير خطورة هذه الأفعال وانطباق النصوص الخاصة بتأديب القضاة عليها.

١٤- ذكر المُشرِّع الأحكام المتصلة بالجزاءات المُوقَّعة على القاضي في المواد ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥ من قانون القضاة قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩ على استقلال، في حين ذكر الأحكام نفسها تقريباً في المادة ٤٦ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩؛ إذ ذكر بدايةً أنه:" تُفرض على القاضي

(١) نظام المحاكمة، النظام القضائي الصيني، شبكة الصين، على الرابط الآتي:

- http://arabic.china.org.cn/a-sifa/1-1.htm

الجزاءات إذا توافرت فيه أي من الظروف الآتية، وعندما يُشكِّل فعله جريمة يتم ملاحقته بالمسؤولية الجنائية وفقًا للقانون..."، ثمَّ ذكر الوقائع التي تُرتب مسؤولية القضاة تفصيلاً، ثمَّ اختتم المادة بقوله:" يتم التعامل مع العقوبات الخاصة بالقضاة وفقًا للأحكام ذات الصلة"(١)، ومن هنا يتبيَّن دمج المُشرِّع للأحكام الواردة في عدة مواد- المواد ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥- قبل صدور تعديل عام ٢٠١٩ في مادة واحدة- المادة ٤٦- بعد تعديل قانون القضاة عام ٢٠١٩.

١٥- يتضح من دراسة النصوص المتصلة بإقالة القضاة حرص المُشرِّع على حصر الحالات التي يمكن بمقتضاها إقالة القاضي من منصبه، مع مراعاة تنوع الحالات التي يمكن بمقتضاها تطبيق نصوص قانون القضاة- المادة ١٣ من قانون القضاة الصادر عام ١٩٩٥ التي تكافئ المادة ٢٠ من قانون القضاة بعد صدور تعديل عام ٢٠١٩؛ كحالة فقد الجنسية على سبيل المثال أو النقل خارج المحكمة التي يعمل بها القاضي، أو عدم حاجته إلى الحفاظ على وظيفته الأصلية بعد تغيير وظيفته، أو عدم قدرته على أداء مهام منصبه، أو تقاعده من منصبه، أو استقالته، أو عند طلب إعفائه من منصبه، أو عدم أهليته لشغل منصبه بسبب انتهاك قواعد الانضباط أو القانون، ولكن يُعاب على المُشرِّع عدم ذكره لنص واضح يمكن بموجبه إدراج الحالات الأخرى التي يمكن أن تظهر عند تطبيق النصوص في الواقع العملي.

مع ملاحظة أن المُشرِّع كان يأخذ بهذا الرأي عندما أصدر قانون القضاة عام

---

(1) Article 46: "Where judges have any of the following circumstances, they shall be given sanctions; and where a crime is constituted, criminal responsibility is pursued in accordance with law…

- Sanctions for judges are to be handled in accordance with relevant provisions." Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at;
- https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/

١٩٩٥؛ حين أقر في المادة ١٣ الفقرة ٩- قبل إلغائها- أنه يجب تقديم اقتراح بإقالة القاضي من وظيفته " عند توافر أي ظروف أخرى تستدعي إقالته من منصبه"[١]، ولكنه لم يذكر هذه الفقرة في تعديلات قانون القضاة عام ٢٠٠١ و٢٠١٨ و٢٠١٩، ولهذا يجب التقيُّد بحدود النص وعدم التوسع في تفسيره أو إضافة أي حالات أخرى غير الحالات الواردة حصراً في نصوص القانون.

وأخيراً إذا كنت قد انتهيت من دراسة " السمات العامة للتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية" فلا أدَّعي لما أقوم به كمالاً، فهذه الصفة حكراً على كتاب الله تعالى، ولا ألتمس لما أقول به عصمة من الخطأ، فلا عصمة إلا لنبي، وقد كتب أستاذ البلغاء القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني مُعتذراً عن كلام استدركه عليه:" إنه قد وقع لي شيء، وما أدري أوقع لك أم لا؟ وها أنا أخبرك به، وذلك أني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابه في يومه، إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ لكان يستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"[٢]، وقَالَ الْمُزَنِيّ:" قَرَأْت كِتَابَ الرِّسَالَةِ عَلَى الشَّافِعِيِّ ثَمَانِينَ مَرَّةً، فَمَا مِنْ مَرَّةٍ إلَّا وَكَانَ يَقِفُ عَلَى خَطَأٍ. فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هِيهِ، أَبَى اللهُ أَنْ يَكُونَ كِتَابًا

---

(1) "9- other circumstances that call for removal of the post." Judges Law of the People's Republic of China 1995, Available at;
- http://en.pkulaw.cn/display.aspx?cgid=10943&lib=law

(٢) مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المجلد الأول، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، ١٩٤١، ص ١٤.

- يُلاحظ أن الكُتَّاب المعاصرين الذين يستشهدون بتلك العبارة الشهيرة ينسبونها إلى العماد الأصفهاني، وهو خطأ، والصحيح أنها للقاضي البيساني، يُراجع: د. فرانتز روزنتال: مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، ترجمة: د. أنيس فريحة، مراجعة: د. وليد عرفات، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٩٨٣، ص ١٨٤.

صَحِيحًا غَيْرَ كِتَابِهِ"[1].

فأساله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يرزقنا جميعاً السداد في القول والعمل، وألا يؤاخذنا بما نسينا أو أخطانا، وألا يحرمني أجر المجتهدين، وأن يوفقني في إيجاد مرجع يسد فراغاً في المكتبة القانونية العربية. انه سميع قريب مجيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحابته أجمعين.

والله الموفق، وهو الهادي إلى سواء السبيل ،،،

يقول الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿ **دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾[2].

(١) محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار، المجلد الأول، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢، ص ٢٧، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي: كشف الأسرار شرح أُصول البزدوي، المجلد الأول، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤، ص٤.

(٢) سورة يونس، الآية ١٠.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع باللغة العربية:

المراجع العامة:

١-**أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني**: المِلل والنِحل، الجزء الأول، صححه وعلَّق عليه: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢.

٢-**أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي، أبو بكر البيهقي**: المدخل إلى السنن الكبرى، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، بدون سنة نشر.

٣----------: شُعب الإيمان، الجزء ٣، حققه وراجع نصوصه وخرَّج أحاديثه: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣.

٤-**جيمس شريف**: حرب الجينوم، كيف حاول كريج فينتر الإمساك بشفرة الحياة وإنقاذ العالم، ترجمة: د. حسن أبو بكر، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥.

٥-**عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي**: كشف الأسرار شرح أُصول البزدوي، المجلد الأول، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٤-١٩٧٤.

٦-**د. عبد الله البريدي**: اللغة هوية ناطقة، كتاب المجلة العربية، العدد ١٩٧، ملحق المجلة العربية، المملكة العربية السعودية، العدد ٤٣٦، جمادى الأولى

١٤٣٤هـ - أبريل ٢٠١٣.

٧-**د. فرانتز روزنتال**: مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، ترجمة: د. أنيس فريحة، مراجعة: د. وليد عرفات، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٩٨٣.

٨-**محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز ابن عابدين**: رد المحتار على الدر المختار، المجلد الأول، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٢- ١٩٩٢.

٩-**محمد حسنين هيكل**: أحاديث في آسيا، دار المعارف، لبنان، بدون سنة نشر.

١٠----------: عبد الناصر والعالم، ترجمة عن الإنجليزية: قسم الترجمة بجريدة النهار، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٢.

١١-**د. محمد عناني**: عن تعريب المصطلح وترجمته في العلوم الإنسانية ودراسات أخرى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١، ٢٠١٥.

١٢-**مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني**: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المجلد الأول، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، ١٩٤١.

١٣-**د. هاني الياس خضر الحديثي- الطاهر آدم الطاهر حمد**: أثر المُتغيِّرات الآسيوية على الوطن العربي، دراسة في العَلاقات الإسرائيلية الآسيوية، دراسة حالة الصين والهند ودول آسيا الوسطى، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٤.

المراجع المتخصصة:

١٤-**إبراهيم نافع**: الصين، معجزة نهاية القرن العشرين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩.

١٥-**بيير سيزاري بوري- سافيريو مارشينيولي**: أخلاق كونية لثقافات متعددة، أديان

مقارنة، ترجمة: د. أحمد عَدّوس، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧.

١٦-**تشانج باي جيا**: التجربة الصينية، الماضي والحاضر والمستقبل، ترجمة وتحقيق: مريم محسن- أسماء صالح- آية عبد الله- جوزيف موسى، مراجعة: أحمد ظريف القاضي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠١٧.

١٧-**حسين إسماعيل**: سِفْر الصين، رحلة في فكر وحياة ومجتمع الصينيين، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة، ط ١، ٢٠١٧.

١٨-**د. زينب عيسى عبد الرحمن**: العَلاقات المصرية الصينية، ١٩٥٦- ١٩٧٠، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٢٩٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١.

١٩-شيوي قوانغ: جغرافيا الصين، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، الصين، ط ١، ١٩٨٧.

٢٠-**د. كرم فرحات**: الثقافة العربية والإسلامية في الصين، الدار الثقافية للنشر، كتب عربية، بدون سنة نشر.

المراجع التاريخية:

٢١-رولان بريتون: جغرافيا الحضارات، تعريب: د. خليل أحمد خليل، سلسلة عام ٢٠٠٠، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، وباريس، فرنسا، ط ١، ١٩٩٣.

٢٢-**فرناند بروديل**: تاريخ وقواعد الحضارات، ترجمة وتعليق: د. حسين شريف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

٢٣-**مايكل ديلون**: مختصر تاريخ الصين، ترجمة: نانسي محمد، تقديم: د. أحمد

السعيد، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨.

٢٤-**هيلدا هوخام**: تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين، ترجمة: أشرف محمد كيلاني، المشروع القومي للترجمة، العدد ٤٧٧، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢.

٢٥-**ول وإيريل ديورانت**: قصة الحضارة، الجزء الرابع من المجلد الأول؛ الشرق الأقصى، الصين، ترجمة: محمد بدران، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، تونس، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨.

المراجع القانونية العامة:

٢٦-**د. إبراهيم نجيب سعد**: القانون القضائي الخاص، الجزء الأول: العمل القضائي والعمل الولائي- الدعوى- التنظيم القضائي- الاختصاص- المطالبة القضائية- العمل الإجرائي، مُنشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤.

٢٧-**د. أحمد أبو الوفا**: المرافعات المدنية والتجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

٢٨-**د. أحمد السيد صاوي**: الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، ١٩٩٠.

٢٩-**د. أحمد صدقي محمود**: الوجيز في قانون المرافعات المصري، دار النهضة العربية، ٢٠١٤.

٣٠-**د. أحمد ماهر زغلول**: الموجز في أصول وقواعد المرافعات، الكتاب الأول: التنظيم القضائي ونظرية الاختصاص، بدون ناشر.

٣١-د. **رمزي سيف**: الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، ط ٨، ١٩٦٨- ١٩٦٩.

٣٢-د. **عاشور مبروك**: الوسيط في قانون القضاء المصري، قوانين المرافعات، الجزء الأول، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، ١٩٩٦.

٣٣-د. **عبد التواب مبارك**: الوجيز في أُصول القضاء المدني، قانون المرافعات، دار النهضة العربية، ط ٣، ١٤٣٠- ٢٠٠٩.

٣٤-د. **فتحي والي**: الوسيط في قانون القضاء المدني، قانون المرافعات المدنية والتجارية وأهم التشريعات المكملة بما في ذلك القانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٩٧.

٣٥----------: الوسيط في قانون القضاء المدني، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ٢٠٠٩.

٣٦-**محمد العشماوي وعبد الوهاب العشماوي**: قواعد المرافعات في التشريع المصري والمقارن، الجزء ١، مكتبة الآداب، القاهرة، مارس ١٩٥٧.

٣٧-د. **محمد عبد الخالق عمر**: قانون المرافعات، الجزء الأول، التنظيم القضائي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨.

٣٨-د. **محمد عبد النبي السيد غانم**: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، دار النهضة العربية، ١٤٣٧- ٢٠١٦.

٣٩----------: قانون المرافعات المدنية والتجارية، الجزء الأول: التنظيم القضائي، الاختصاص القضائي، دار النهضة العربية، ١٤٣٨- ٢٠١٧.

٤٠-د. **محمود محمد هاشم**: قانون القضاء المدني، الجزء الأول: النظام القضائي، دار الفكر العربي، ١٩٨١.

٤١-د. **مصطفى المتولي قنديل**: الوجيز في شرح قانون المرافعات، بدون ناشر، ٢٠٠٧- ٢٠٠٨.

٤٢-د. **وجدي راغب فهمي**: مبادئ القضاء المدني، قانون المرافعات، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.

المراجع القانونية المتخصصة:

٤٣-د. **أحمد رفعت خفاجي**: قِيَم وتقاليد السلطة القضائية، مكتبة غريب، القاهرة، بدون سنة نشر.

٤٤-**أحمد عبد الوهاب أبو وردة السيد**: حق الإنسان في التقاضي بين مقتضيات الاحترام ومواطن الإخلال، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥- ٢٠٠٦.

٤٥-**طراد بن فهد نصير الشريف**: استقلال القضاء في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر.

٤٦-د. **فايز محمد حسين**: فلسفة الدولة والقانون في الفكر الصيني القديم، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

٤٧-**فتحي السيد لاشين**: التأخير في البت في النزاعات وتداعياته على نظرة الناس إلى

الأحكام القضائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦ – ٢٠٠٥.

٤٨-د. **محمد سليمان محمد عبد الرحمن**: القاضي وظاهرة البطء في التقاضي، وفقاً لأحكام قانون المرافعات المصري والمقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ١٤٣٢ – ٢٠١١.

٤٩-د. **محمد عبد الرحمن البكر**: السلطة القضائية وشخصية القاضي في النظام الإسلامي، الزهراء للإعلام، القاهرة، ١٤٠٨ – ١٩٨٨.

٥٠-د. **محمد عبد النبي السيد غانم**: السمات العامة للنظام القانوني والتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩.

٥١-د. **محمد كامل عبيد**: استقلال القضاء، دراسة مقارنة، طبعة نادي القضاة، ١٩٩١.

٥٢-د. **محمد محمود إبراهيم**: النظرية العامة للتكييف القانوني للدعوى في قانون المرافعات، دار الفكر العربي، ١٩٨٢.

٥٣-**موجز نظام الحُكم الأمريكي**، وزارة الخارجية الأميركية، بدون سنة نشر.

عروض الكتب والمراجعات:

٥٤-روس تيريل: الإمبراطورية الصينية الجديدة وما تعنيه للولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: محمد العشماوي، (المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠)، عروض كتب، خالد محمد زغلول، مجلة شؤون عربية، جمهورية مصر العربية، العدد ١٥٠، صيف ٢٠١٢، ص ٢٣٩ – ٢٤٦.

٥٥-**هان سوين: الصين في عام ٢٠٠١، عرض وتلخيص: محمد مصطفى غنيم، مكتبة الطليعة، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، جمهورية مصر العربية، السنة ٤، العدد ٤، ١٩٦٨، ص ١٠٥ - ١٢٢.**

الدوريات:

٥٦-**أحمد جمال عبد العظيم**: التحوُّل الديمقراطي في الصين، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، عرض: أحمد محروس، مجلة النهضة، جمهورية مصر العربية، العدد ١٨، يناير ٢٠٠٤، ص ١٢١ - ١٢٨.

٥٧-**د. أحمد نور الله: حقوق القاضي في الفقه الإسلامي، مجلة الدراسات الإسلامية، ص ٥، على الرابط الآتي:**

http://[illegible]5163.pdf

٥٨-**د. إدريس لكريني**: الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، مجلة المستقبل العربي، لبنان، المجلد ٤٠، العدد ٤٦١، يوليو ٢٠١٧، ص ١١٥ - ١٣٤.

٥٩-**التنين الصيني**، مجلة ديوان الأهرام، العدد ٤٠، أكتوبر ٢٠١٩، ص ٢٧.

٦٠-**الصين تُقر تعديلات دستورية تُكرِّس فكر الرئيس وتُجيز له الحُكم مدى الحياة،** روسيا اليوم، ١١ مارس ٢٠١٨، على الرابط الآتي:

https://[illegible]/931498-البرلمان-الصيني-يقر-تعديلا-دستوريا-يتيح-لرئيس-للبلاد-البقاء-في-منصبه-مدى-الحياة

٦١- **جين ري**: ندوة في أبو ظبي تناقش كتاب " شي جين بينغ: حول الحُكم والإدارة"، كلنا شرق، مجلة الصين اليوم، أغسطس ٢٠١٨، ص ٥٤.

٦٢-**صلاح الدين فوزي**: النظام العالمي الجديد وتحديات التنمية الإدارية، نحو تنمية إدارية أفضل، الجزء الأول، مجلة إدارة الأعمال، مصر، العدد ٧٨، سبتمبر ١٩٩٧، ص ٣٢- ٤٣.

٦٣-**عاهد مسلم المشاقبة**: البعد السياسي للعَلاقات العربية- الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد ٤١، الملحق ١، ٢٠١٤، ص ٣٧٦.

٦٤-**د. عبد الله عوض العجمي: الديانة الطاويَّة ومظاهرها المعاصرة، مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٥٩، المجلد ٢، يوليه ٢٠١٤، ص ٧٥١- ٧٨٦.**

٦٥-**عبد الوهاب محمد**: الإدارة في العالم: السويد، الصين، بريطانيا، ٣ نماذج مختلفة في الإدارة والخدمة المدنية، مجلة إدارة الأعمال، مصر، المجلد ١، العدد ٢، نوفمبر ١٩٧٥، ص ٣٩- ٤٤.

٦٦-**د. فائزة الباشا**: احتضار العدالة، المنتدى الليبي، السنة الرابعة، العدد الأول، صيف ٢٠١٠.

٦٧-**د. فتحي والى**: قانون القضاء المدني في الاتحاد السوفيتي، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٦٧.

٦٨-**فهد مزبان خزار الخزار**: المستقبل الجيوبولتيكي لدور الصين في النظام العالمي: رؤية تحليلية، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الانسانية)، العراق، المجلد ٤٠، العدد ١، ٢٠١٥، ص ١٥١- ١٨٦.

٦٩-**ناصر ميلاد المعرفي**: التجربة الصينية في التنمية البشرية، إمكانية المقارنة وفرص

الاستفادة، مؤتمر إدارة وتنمية الموارد البشرية في القطاع العام، الواقع والتطلعات والتحديات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وديوان الخدمة المدنية والمعهد الوطني للتدريب، الأردن، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ديسمبر ٢٠١١، ص ٢٧١- ٢٨٦.

٧٠-**ندى مغيث: الطوطم، أساطير وعبادة وسياسة، مجلة وصلة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد الأول، ١٥ أكتوبر ٢٠١٢، ص ٤٢- ٤٦.**

٧١-**نظام المحاكمة، النظام القضائي الصيني، شبكة الصين، على الرابط الآتي:**

- http://arabic.china.org.cn/a-sifa/1-1.htm

٧٢-**وزير العدل يدعو رجال القضاء إلى سرعة البت في القضايا حتى يتحقق العدل ويتأكد الإنصاف**، مجلة الميزان، وزارة العدل، الإمارات العربية المتحدة، السنة الثالثة، العدد ٣٩، سبتمبر ٢٠٠٢.

المقالات:

٧٣-**عبد المجيد السخيري**: الصين: العالم الجديد من المثال إلى الواقع، كتب وقراءات بإشراف: د. فيصل درّاج، منشور أيضاً على الروابط الآتية:

- https://platform.almanhal.com/Files/2/77841
-https://www.researchgate.net/publication/304198463_alsyn_alalm_aljdyd_mn_almthal_aly_alwaq_La_Chine_Monde_et_le_Nouvel_Homme_Ahmed_El_Hariti

٧٤-**قصيدة عُقدة المطر**، الموسوعة العالمية للشعر العربي، على الرابط الآتي:

- http://www.adab.com/modules.php?name=Sh3er&doWhat=shqas&qid=69472

٧٥-**قصيدة عُقدة المطر**، موقع نزار قباني، على الرابط الآتي:

- https://www.nizariat.com/poetry.php?id=250

٧٦-**محمد حسنين هيكل**: عبد الناصر والعالم، موقع الفكر القومي العربي، على الرابط الآتي:

https://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=280

٧٧-**محمود خليفة جودة محمد**: أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته ١٩٩١- ٢٠١٠، الدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، ٢٦ أبريل ٢٠١٤، على الرابط الآتي:

- https://democraticac.de/?p=570

٧٨-**وي تشي رونغ- د. الصاوي الصاوي أحمد**: مصر والصين، سمات حضارية مشتركة، دراسات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٩ يوليه ٢٠١٧، على الرابط الآتي:

- http://acpss.ahram.org.eg/News/16355.aspx

هذه الدراسة تُعَدّ جزءاً من منجزات مشروع بحثي من قِبَل وزارة التعليم العالي الصينية بعنوان:" خصائص ثقافة الدول المطلة على الحزام والطريق وإمكانية التبادلات الإنسانية والثقافية معها"، رقم المشروع ٤٢٠١٠٨.

الوثائق والتقارير:

٧٩-**البند أولاً:" استكشاف طريق التنمية السلمية في الصين" من: الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين (النص الكامل)**، الصادر عن مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، ٦ سبتمبر ٢٠١١، وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، على الرابط الآتي:

- https://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t864256.htm

٨٠-**محمد نعمان جلال**: الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية، الذكرى الستون للثورة الصينية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٩ نوفمبر ٢٠٠٩، على الرابط الآتي:

- http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/201172123279750464.html

ثانيـًا: المراجع باللغة الإنجليزية **English Reference**

1-13th NPCSC Legislative Plan, 13th NPC Standing Committee Legislative Plan, (2018-2023), Available at;

https://zh.wikisource.org/wiki/User:NPCObserver/13thNPCSCLegislativePlan
2-29th Session Watch Pt. 1: NPCSC to Consider Revisions of Laws Organizing China's Judicial System, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), August 18, 2017, Available at; https://npcobserver.com/2017/08/18/29th-session-watch-pt-1-npcsc-to-consider-revisions-of-laws-organizing-chinas-judicial-system/
3-Andrew Jackson, Wikipedia, Available at;
https://en.wikipedia.org/wiki/Andrew_Jackson
4-Annotated Translation: 2018 Amendment to the P.R.C. Constitution (Version 2.0), NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), February 7, 2019, Available at; https://npcobserver.com/2018/03/11/translation-2018-amendment-to-the-p-r-c-constitution/
5-Brian P. Smentkowski, John Marshall, Chief Justice of United States, Encyclopædia Britannica, Inc., Sep 20, 2019, Available at;
https://www.britannica.com/biography/John-Marshall
6-CCP Central Committee Decision Concerning Several Major Issues in Comprehensively Advancing Governance According to Law, October 28, 2014, China Law Translate, Available at;
https://www.chinalawtranslate.com/en/fourth-plenum-decision/
7-Chapter I: General Principles, Constitution of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at; http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Constitution/2007-11/15/content_1372963.htm
8-Chapter I: The Fundamental Rights and Duties of Citizens, Constitution of the People's Republic of China, March 14, 2004, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Constitution/2007-11/15/content_1372964.htm
9-Chiao-Min Hsieh, Victor C. Falkenheim, Xinjiang, Encyclopædia Britannica, Inc., August 8, 2018, Available at;
https://www.britannica.com/place/Xinjiang
10-China (People's Republic of) 1982 (rev. 2004), Constitute, Available at; https://www.constituteproject.org/constitution/China_2004?lang=en
11-Claude Lévi-Strauss, Wikipedia, Available at;
https://en.wikipedia.org/wiki/Claude_L%C3%A9vi-Strauss
12-Criminal Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at; http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/13/content_1384075.htm
13-Deborah R. Hensler, The Globalization of Class Actions: An Overview, Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 622, March 2009.
14-Harith Suleiman Faruqi, Faruqi's Law Dictionary, English- Arabic, Librairie du Liban Publishers, Beirut, Lebanon, 3rd Revised Edition, Reprinted, 2002.
15-Hilda Hookham, A Short History of China, Longmans Green & Co. Limited, London, First Edition, 1969.
16-Hui Xu- Sean Wu, Bribery & Corruption 2018, China Laws and Regulations GLI, Available at;
https://www.globallegalinsights.com/practice-areas/bribery-and-corruption-laws-and-regulations/china
17-John Marshall, Wikipedia, Available at;
https://en.wikipedia.org/wiki/John_Marshall
18-Judges Law (Draft Revisions), China Law Translate, December 29, 2017, Available at;
http://www.chinalawtranslate.com/%E6%B3%95%E5%AE%98%E6%B3%95%EF%BC%88%E4%BF%AE%E8%AE%A2%E8%8D%89%E6%A1%88%EF%BC%89/?lang=en
19-Judges Law of the People's Republic of China 1995, Available at; http://en.pkulaw.cn/display.aspx?cgid=10943&lib=law
20-Judges Law of the People's Republic of China, Judges Law, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), Available at; https://npcobserver.com/lawlist/judges-law/

21-Judges Law of the People's Republic of China, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), Available at; https://npcobserver.com/lawlist/judges-law/
22-Judges Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at; http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383686.htm
23-**Judges Law of the People's Republic of China [Revised], Laws & Regulations, en.pkulaw.cn,** Available at;
http://en.pkulaw.cn/display.aspx?cgid=10943&lib=law#menu3
24-Judges Law of the People's Republic of China (Revised in 2017), LexisNexis, Lexis China, Available at; https://hk.lexiscn.com/law/law-english-1-3195208-T.html
25-Judges Law of the P.R.C. (2019), China Law Translate, April 23, 2019, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/en/judgeslaw2019/
26-Li Zhanshu, Report of the Work of the Standing Committee of the National People's Congress, Delivered at the Second Session of the 13th National People's Congress on March 8, 2019, Available Also at; https://npcobserver.files.wordpress.com/2019/03/npcsc-2019-work-report_eng.pdf
27-Lin Yang- Susan Munro, China Promulgates the Ninth Amendment to the PRC Criminal Law, Lexology, Available at;
https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=5e732e75-e77a-42d6-86c3-60776efc6adb
28-Mainland China, Wikipedia, Available at;
https://en.wikipedia.org/wiki/Mainland_China
29-Nectar Gan, "Xi Jinping Cleared to Stay on as China's President with Just 2 Dissenters Among 2,964 Votes," Politics, South China Morning Post, (March 11, 2018), Available at;
https://www.scmp.com/news/china/policies-politics/article/2136719/xi-jinping-cleared-stay-president-chinas-political
30-Ninth Amendment to the Criminal Law of the People's Republic of China, Congressional-Executive Commission on China, Available at; https://www.cecc.gov/resources/legal-provisions/ninth-amendment-to-the-criminal-law-of-the-peoples-republic-of-china
31-Ninth Amendment to the Criminal Law of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, November 18, 2016, Available at;
https://www.npc.gov.cn/npc/xinwen/2015-08/31/content_1945587.htm
32-NPC Standing Committee Releases 2018 Legislative Plan, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), April 27, 2018, Available at;
https://npcobserver.com/2018/04/27/npc-standing-committee-releases-2018-legislative-plan/
33-NPC Standing Committee Schedules Major Legislations for 2017, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), May 3, 2017, Available at;
https://npcobserver.com/2017/05/03/npc-standing-committee-schedules-major-legislations-for-2017/
34-NPCSC Releases Seven Draft Laws for Public Comments: December 29, 2017 (UPDATED), NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), December 29, 2017, (Updated January 4, 2018), Available at;
https://npcobserver.com/2017/12/29/npcsc-releases-seven-draft-laws-for-public-comments-december-29-2017/
35-NPCSC Revises Judicial Personnel Laws, Amends Trademark and Unfair Competition Laws, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), April 23, 2019, Available at; https://npcobserver.com/2019/04/23/npcsc-revises-judicial-personnel-laws-amends-trademark-and-unfair-competition-laws/
36-NPCSC Seeks Public Comments on Draft Patent Law Amendment, Two Civil Code Parts, Vaccine Administration Law & Four Other Bills (UPDATED), NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), January 4, 2019, (Updated January 27, 2019), Available at; https://npcobserver.com/2019/01/04/npcsc-seeks-public-comments-on-draft-patent-law-amendment-two-civil-code-parts-vaccine-administration-law-four-other-bills/

37-NPCSC to End 2017 with Blockbuster December Session (UPDATED), NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), December 16, 2017, Available at;
https://npcobserver.com/2017/12/16/npcsc-to-end-2017-with-blockbuster-december-session/
38-Opinions on the Establishment of a Disciplinary Punishment System for Judges and Procurators (for trial implementation), China Law Translate, November 7, 2016, Available at;
https://www.chinalawtranslate.com/%e5%85%b3%e4%ba%8e%e5%bb%ba%e7%ab%8b%e6%b3%95%e5%ae%98%e3%80%81%e6%a3%80%e5%af%9f%e5%ae%98%e6%83%a9%e6%88%92%e5%88%b6%e5%ba%a6%e7%9a%84%e6%84%8f%e8%a7%81%ef%bc%88%e8%af%95%e8%a1%8c%ef%bc%89/?lang=en
39-P.R.C Judges Law (Draft Revisions) (Second-reading Draft), China Law Translate, Available at; https://www.chinalawtranslate.com/中华人民共和国法官法修订草案-二次审议稿/?lang=en#

يمكن أيضاً مراجعة الرابط الآتي:

https://www.chinalawtranslate.com/%E4%B8%AD%E5%8D%8E%E4%BA%BA%E6%B0%91%E5%85%B1%E5%92%8C%E5%9B%BD%E6%B3%95%E5%AE%98%E6%B3%95%E4%BF%AE%E8%AE%A2%E8%8D%89%E6%A1%88-%E4%BA%8C%E6%AC%A1%E5%AE%A1%E8%AE%AE%E7%A8%BF/?lang=en
40-Procurators Law (Draft Revisions), China Law Translate, December 29, 2017, Available at;
http://www.chinalawtranslate.com/%E6%A3%80%E5%AF%9F%E5%AE%98%E6%B3%95%EF%BC%88%E4%BF%AE%E8%AE%A2%E8%8D%89%E6%A1%88%EF%BC%89/?lang=en
41-Provisions on the Protection of Judicial Personnel in the Lawful Performance of Their Duties, China Law Translate, July 29, 2016, Available at;
https://www.chinalawtranslate.com/judicialprotection/?lang=en
42-Ropes & Gray LLP's Anti-Corruption / International Risk, PRC Amends Criminal Law as it Relates to Bribery and Corruption, Mondaq (Connecting Knowledge & People), October 7, 2015, Available at; http://www.mondaq.com/china/x/432760/PRC+Amends+Criminal+Law+As+It+Relates+to+Bribery+and+Corruption
43-SPC Opinions on Improving People's Courts' Judicial Responsibility System, China Law Translate, September 20, 2015, Available at;
https://www.chinalawtranslate.com/judicial-accountability/?lang=en
44-Susan Finder, About Me, Supreme People's Court Monitor, Available at; https://supremepeoplescourtmonitor.com/about-me/
45----------, What Does China's Judges Law Draft Mean? Supreme People's Court Monitor, January 26, 2019, Available at; https://supremepeoplescourtmonitor.com/2019/01/26/what-does-chinas-judges-law-draft-mean/
46-The State Council, Chapter III: The Structure of the State, Section 3 The State Council, Constitution of the People's Republic of China, The National People's Congress of the People's Republic of China, Available at;http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Constitution/2007-11/15/content_1372967.htm
47-Translation: NPCSC Decision on Implementing the Constitutional Oath System (2018 Revision), NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), February 24, 2018, Available at; https://npcobserver.com/2018/02/24/translation-npcsc-decision-on-implementing-the-constitutional-oath-system-2018-revision/
48-X.E. Kramer- C.H. Van Rhee, Civil Litigation in a Globalising World, Springer, 2012.
49-Xinjiang Production and Construction Corps, Wikipedia, Available at;
https://en.wikipedia.org/wiki/Xinjiang_Production_and_Construction_Corps

ثالثًا: المراجع باللغة الصينية:

١- المسودة الثانية لتنقيح قانون القضاة (باللغة الصينية)، على الرابط الآتي:

https://npcobserver.files.wordpress.com/2019/01/judges-law-2nd-draft-revision.pdf

٢- المسودة الثانية لتنقيح قانون المُدَّعين العامين (باللغة الصينية)، على الرابط الآتي:

https://npcobserver.files.wordpress.com/2019/01/procurators-law-2nd-draft-revision.pdf

٣- تعديل قانون القضاة الصادر في ١ سبتمبر ٢٠١٧، والذي بدأ العمل به من ١ يناير ٢٠١٨.

中华人民共和国法官法-维基文库，自由的图书馆, Available at; https://zh.wikisource.org/wiki/%E4%B8%AD%E5%8D%8E%E4%BA%BA%E6%B0%91%E5%85%B1%E5%92%8C%E5%9B%BD%E6%B3%95%E5%AE%98%E6%B3%95 Available Also at; https://zh.wikisource.org/wiki/中华人民共和国法官法

٤-تقرير عمل اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في الاجتماع الثاني للمجلس الوطني الثالث عشر لنواب الشعب الصيني في ٨ مارس ٢٠١٩ (باللغة الصينية)، وكالة أنباء شينخوا، بكين، الصين، ١٨ مارس ٢٠١٩، على الرابط الآتي:

(两会受权发布）全国人民代表大会常务委员会工作报告，新华社北京3月18日电，March 18, 2019, Available at; http://www.xinhuanet.com/politics/2019lh/2019-03/18/c_1124247894.htm

٥-قرار رئيس جمهورية الصين الشعبية رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٩ الصادر في ٢٣ أبريل ٢٠١٩ (باللغة الصينية)، على الرابط الآتي:

中华人民共和国主席令 第二十七号, Presidential Order (April 23, 2019), The National People's Congress of the People's Republic of China, April 23, 2019, Available at; http://www.npc.gov.cn/npc/xinwen/2019-04/23/content_2086059.htm

٦-مسودة مشروع قانون القضاة الصادرة في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٧ (باللغة الصينية)، على الرابط الآتي:

https://npcobserver.files.wordpress.com/2017/12/judges-law-revision-1st-draft.pdf

٧-مسودة مشروع قانون المُدَّعين العامين الصادرة في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٧ (باللغة

الصينية)، على الرابط الآتي:

https://npcobserver.files.wordpress.com/2017/12/procurators-law-revision-1st-draft.pdf
Judges Law of the People's Republic of China, (Chinese Text), The National People's Congress of the People's Republic of China, NPC Observer; (Covering the National People's Congress and its Standing Committee), April 23, 2019, Available at;
http://www.npc.gov.cn/npc/xinwen/2019-04/23/content_2086082.htm

رابعًا: المراجع باللغات الأخرى:

Ahmed El Hariti: La Chine-Monde et Le Nouvel Homme, Editions Nawafid, Rabat, 2012.
Pier Cesare Bori, Saverio Marchignoli, Per Un Percorso Etico Tra Culture, Testi Antichi Di Tradizione Scritta, Carocci Editore, S. P. A, Roma, 2003.

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث ٢٠٦

المقدمة ٢١٠

أولاً: أهمية الدراسة..... ٢١٨

ثانيـًا: صعوبات الدراسة ٢٢٥

ثالثـًا: أهداف الدارسة ٢٣٢

رابعـًا: أسئلة الدراسة ٢٣٣

خامسـًا: خطة الدراسة ٢٣٤

المبحث التمهيدي : مُقدِّمة لدراسة التنظيم القضائي الصيني ٢٣٥

المبحث الأول : اختيار القضاة وتعيينهم ٢٥٩

المطلب الأول : اختيار القضاة ٢٦١

الفرع الأول: اختيار القضاة بالانتخاب ٢٦٢

الفرع الثاني: اختيار القضاة بالتعيين..... ٢٦٨

المطلب الثاني : تعيين القضاة ٢٧١

الفرع الأول: شروط تعيين القضاة..... ٢٧١

الفرع الثاني: آلية تعيين القضاة وعزلهم ٢٨٥

الفرع الثالث: إلغاء تعيين القضاة..... ٢٩٢

المبحث الثاني : واجبات القضاة والتزاماتهم..... ٢٩٤

المبحث الثالث : ضمانات القضاة ٣٢٨

المطلب الأول : ضمانات القضاة في ممارستهم لمهنتهم..... ٣٢٩

الفرع الأول: حقوق القضاة ٣٢٩
الفرع الثاني: تدريب القضاة ٣٣٦
الفرع الثالث: مكافأة القضاة ٣٤١
الفرع الرابع: تقييم القضاة..... ٣٤٥
المطلب الثاني : ضمانات القضاة في مواجهة السلطة التنفيذية ٣٥٤
الفرع الأول: ترقية القضاة..... ٣٥٤
الفرع الثاني: مرتبات القضاة ومعاشاتهم ٣٥٨
الفرع الثالث: تأديب القضاة ٣٦٣
الفرع الرابع: إنهاء خدمة القضاة..... ٣٧٥
نتائج الدراسة..... ٣٨٢
مراجع الدراسة ٣٩٢
فهرس الموضوعات..... ٤٠٨